

فلسفة الحركة القومية العربية

التحدي الاستعماري

مقدمة

في الجزء الاول من هذا الكتاب ، الذي سميت الخلفية الفلسفية ، تحدثت عن الخلفية الفلسفية للفكر السياسي وقواعد هذا الفكر في العالم الثالث . وفي هذا الجزء ، الذي سميت التحدي الاستعماري ، اتحدث عن الصراعات الاساسية القائمة في هذا العالم ، واثرها على فكره الآني والمستقبلي ، منطلقا من تلك الخلفية وتلك القواعد .

وما اظن ان احدا يشكك في أن الاستعمار كان اكبر تحد واجهته شعوب العالم الثالث في تاريخها الحديث . وأن كلا من الاستعمار ومن رد فعله ، المتمثل في الحركة القومية التحررية ، كانا طرفي الصراع الاساسي فيه ، وأن هذا الصراع لم يكتف بأن طبع هذا العالم بطابعه ، وانما وجهه الى الكشف عن ذاته ، وعن التناقضات الموجودة في هذه الذات ، وخلق فيه مقومات بعثه واحيائه . وانه من خلال هذه العملية هيأه ليكون ، في ربع القرن الاخير هذا ، أكبر قوة مؤثرة في تغيير وجه العالم الانساني كله ، ليستكمل خطاه نحو غاية التاريخ ، نحو الحرية .

ولئن كان لزاما علي ان اتحدث عن طبيعة الاستعمار بشكل عام ، فلاقد اثرت ان اركز اكثر ما اركز على المرحلة الاخيرة منه ، مرحلة الامبريالية الجديدة . أولا ، لاننا ما زلنا نعيش مرحلة الصراع معها . وثانيا ، لان حاجة الفكر السياسي الى بلورة هذه المرحلة وربطها بما سبقها من فكر وضعت معظم أسسه أمام الاستعمار الاحتلالي ، هي الحاجة الاساسية المطروحة أمامنا اليوم .

اننا ، على رغم كل ما مر بنا وكان خليقا ان يعلمنا وأن يبلور افكارنا ما زلنا نعيش ذلك الصراع الفكري التائه الذي يحاول أن يفرق بين الاستعمار وبين الامبريالية الجديدة ، وبين الامبريالية والصهيونية ، وأن يميز بين الصراع القومي والصراع الطبقي ، بين تحديات اليوم وتحديات المستقبل ، بين التنمية الاقتصادية والمجتمع الاشتراكي ، بين بناء الاشتراكية وتحرير المواطن ، بين القومية والانسانية ، بين النظرة القومية والنظرة الاشتراكية ، بين الطموحات والامكانات .

وانا احاول ، في هذا الجزء ، أن أبين التداخل والترابط بين هذه القضايا جميعا تداخلا وترباطا جدليا . والقضية ، في رأيي ، ليست قضية مذهبية . وانما هي قضية منهج علمي تاريخي جدلي ثوري ، منطلق من معطيات الواقع الحي المتغير المتطور المنقلب دوما على نفسه ، وألبدع دوما ، من خلال الصراع ، لتركيب جديد ، وانسانية جديدة ، وانسان جديد .

وبانتهاء هذا الجزء اكون قد فرغت من « المقدمة » العامة المنطبقة على العالم الثالث الذي تشكل الامة العربية جزءا مهما منه ، لا تفرغ ، في الاجزاء التالية ، لقضايا الامة العربية بالذات ، وبشكل خاص ، تلك القضايا التي تميزت بها عن غيرها من شعوب العالم الثالث .

وكل ما أرجوه هو أن يثير هذا الجزء ، كغيره من الاجزاء ، حوارا يساعد على تحذيد فكرنا السياسي وبلورته ، والخروج من التخبيط الفكري الذي كاد يلازمنا منذ نهاية عهد الاستعمار الاحتلالي .

فعل التحدي

التحدي الخارجي والتحدي الداخلي

نحن ، في الوطن العربي ، وفي العالم الثالث الذي نحن جزء هام منه ، حين نحاول أن نضع قواعد الفكر السياسي ، بمنهج تاريخي جدلي علمي ، لا بد لنا من أن ننطلق من واقع القوى التاريخية الفاعلة في أوضاعنا ، وأن نحلل هذه القوى ، ثم أن نستخلص منها ومن طبيعة الصراعات التي تخوضها أممنا وشعوبنا ومجتمعاتنا ، نظرية تاريخية شاملة ، يكون معيار حقيقتها وصدقها ، انطباقها وتطبيقها ، على الواقع « الصائر » ، ذي الماضي والحاضر والمستقبل .

وبالتالي ، فإن علينا أن نعي ، أولا ، طبيعة التحديات التي تواجهنا ونوع القوى الفاعلة فيها ، وأن نعي ، ثانيا ، طبيعة ردود الفعل القائمة والممكنة والواجبة لهذه التحديات ، ونفرق بين الزائف منها والحقيقي ، بين العابر والباقي ، بين السطحي والعميق ، وأن نعي ، ثالثا ، القوانين المتحركة في التحدي وفي رد فعله ، وفي الصراع القائم بينهما ، وأن نعي هذا كله ، أخيرا ، بعقل متفتح مرن ، قادر على استيعاب معنى الصيرورة في التغييرات التاريخية ، دون جمود أعمى أو دوغماتية متحجرة .

إن توينبي ، المؤرخ البريطاني ، يرد قيام الحضارات كلها الى قيام تحد كبير ، وإلى كيفية مواجهة الشعوب لتحدياتها . وهو يقول أن تحديات الطبيعة ، في بدء التاريخ ، لها أكبر الأثر في توليد الحضارات ، ثم ما تلبث التحديات الانسانية أن تحل محل الطبيعة في الأهمية . وأن التحديات المتماثلة لا ينتج عنها حتميا ردود فعل متماثلة . وأنه كلما عظمت التحديات ازدادت حوافز الرد ، إلا إذا كان التحدي قويا الى درجة مميتة . ثم هو يقسم التحديات الانسانية الى تحديات خارجية وتحديات داخلية ، ويجعل وظيفة الرد عليها وظيفة « البروليتاريا الخارجية » ، و « البروليتاريا الداخلية » .

إن عالما الثالث ، مثله في ذلك مثل العالم كله ، يواجه من التحديات ، في عالمه الاجتماعي وفي عالمه الانساني ، ما لا سبيل الى حصره . ولكن جميع هذه التحديات ، في العالم الثالث بالذات ، يمكن أن توضع تحت مظلتها

٢١- تحديين أساسيين ، تحدي الاستعمار ، وهو تحد خارجي ، وتحدي التخلف ، وهو تحد داخلي ، وما يقوم بينهما من علاقة جدلية متبادلة .

فإذا ما قارنا بين هذين التحديين ، من حيث الأهمية في تحريك ردود الفعل ، وفي تحريك قوى العالم الثالث ، وفي تحريك القاريخ فيه ، كان التحدي الخارجي ، بالضرورة ، ولحين القضاء عليه قضاء تاما ، هو الحافز الأول لردود الفعل ، بل حافز الوعي على وجود التحدي الثاني .

فعلى رغم أن التخلف ، بمعناه الحديث ، أقدم عهدا من الاستعمار ، وأنه يرجع إلى الزمن الذي توقفت فيه الحضارات الإسلامية والهندية والصينية عن العطاء والتجدد والانبعث ، فإن روح الاستكانة إلى المعطيات ، والطمأنينة إلى التراث التقليدي ، أفقدت الشعوب الشرقية احساسها بالتخلف ، ودفعتها إلى تقبل الواقع والرضى به وكأنه قدر لا سبيل إلى تغييره .

ولم تولد بدايات الوعي على التخلف القائم إلا حين قدم الاستعمار الغربي ، في مواجهة متواضعة أول الامر ، ما لبثت أن تحولت إلى مواجهة عارمة ، والا بعد انقضاء المرحلة الفطرية الأولى في مواجهة العدو الطارئ ، ووصولها إلى فشل تام ، حينذاك فقط كشفت أمم الشرق تخلفها الهائل الذي تعيش فيه .

إن الوعي على التخلف ، بذلك ، إنما ولد من خلال الصراع مع الاستعمار . هذا الصراع الذي دفع شعوب الشرق ، المتنقلة من هزيمة إلى هزيمة في مواجهة هذا الاستعمار الطارئ ، ثم من نصر كاذب إلى نصر كاذب ، إلى مراجعة الذات وتكرار هذه المراجعة ، بعد كل صدام جديد ، وهزيمة جديدة . وانكشف لكذب النصر الذي وضعت آمالها فيه . وكان لا بد لهذه المراجعة من أن تكشف وضع التخلف الذي تعيشه هذه الشعوب ، والذي يؤدي بها إلى العجز عن المواجهة الحقيقية السليمة للتحدي الكبير .

بذلك أصبح التخلف تحديا لا بد من مواجهته ومقارعته ، من أجل مواجهة الاستعمار والانتصار عليه . ولم يكن ممكنا أن يصبح التحدي الداخلي باعثا ذاتيا للحركة ، من أجل أداء رسالة الإنسان في ذاته ، وقلب أوضاع المجتمع في ذاتها . وبصرف النظر عن الاستعمار إلا إذا انتقل رد الفعل من مرحلة الانعكاس السلبي إلى مرحلة رد الفعل الايجابي الواعي . وعلى رغم ذلك ، ولأن معظم شعوب الشرق ، حتى بعد استقلالاتها السياسية الحديثة ، ما تزال تترزح تحت رطاة النفوذ الامبريالي الجديد ، فإن مراجعة الذات ما تزال مستمرة .

وما يزال ارتباطها الجدلي بالتحدي الخارجي قائما ، وتبعية كل تحد داخلي للتحدي الخارجي ما زالت حقيقة واقعة .

وفي الواقع ، فانه ليس من الغريب ان يكون التحدي الخارجي ، في شعوب المشرق ، اقوى من التحدي الداخلي ، بل باعنا له وخالقا . ذلك ان التحدي الخارجي تحد لوجود ، بينما التحدي الداخلي تحد لكيفية الوجود . وحين يصتمع التحديان معا يصبح للتحدي المهدد بالفناء اليد العليا في تحريك التاريخ . وكلما كان التحدي الخارجي اقوى كان اكبر اثرا في الكشف عن التحدي الداخلي .

فاذا كان محرك التاريخ الاساسي في الغرب الصناعي المتقدم هو التناقضات الداخلية ، والصراع الطبقي ، والتحدي الداخلي ، وكانت الطبقة العمالية هي ممثلة « البروليتاريا » الداخلية في الزخم الثوري ، فان محرك التاريخ الاساسي في الشرق المتخلف المستعمر هو التناقض مع الاستعمار ، والشعوب المستعمرة هي ممثلة « البروليتاريا ، الخارجية في زخمها الثوري .

التحدي الخارجي في التاريخ

ليس في الفكر الماركسي مكان مهم لاثر التحدي الخارجي . فالفكر الماركسي - الى ان جاء لينين على الاقل - قائم في الاساس على تناقض الشيء في ذاته ، على التناقضات الداخلية في مجتمع طبقي . وليس غريبا ان يكون ذلك كذلك والفكر الماركسي وليد الاوضاع الصناعية المتقدمة في اوربا الغربية في القرن التاسع عشر ، اي في زمن لم تكن اوربا تخشى فيه اي تحد خارجي ، اذا استثنينا المناهضات الداخلية بين دول اوربا نفسها ، بل كانت هي في وضع تتحدى فيه العالم كله . ولكن الغريب حقا هو ان يجعل الفكر الماركسي من القوانين المستنتجة من وضع تاريخي معين ومحدود ، قوانين عامة للتاريخ كله ، وان يجعل الصراع الطبقي محور حركة التاريخ كله ، قديمه وحديثه .

ان الذي لا ريب فيه هو انه قد اصبح من الصعوبة بمكان كبير ، بمعنى النظرية الماركسية ، ان يهمل اثر الصراع الطبقي ، او ان يهمل اثر تطور الانتاج في وسائله وعلاقاته ، في اي حدث تاريخي هام . ولكن ثمة فرق كبير بين ان يكون هذا الاثر الاقتصادي موجودا ، وبين ان يكون هو ، دائما ، محور حركة التاريخ .

ان اثبات ان الحركة الاشتراكية انما ولدت في حضن النمو البورجوازي

الصناعي ، وان البروليتاريا نقيض البورجوازية الصناعية ، وان نمو هذه البورجوازية نفسه قمين بتنمية الطبقة البروليتارية وبنشوء التناقض بينهما ، سهل ، بين جدا ، ومنطقي جدا ، لان البورجوازية نفسها قائمة على خلق طبقة البروليتاريا ، ولا وجود لتلك الا بهذه .

ولكن ليس بنفس السهولة اطلاق القول بأن نمو البورجوازية وظهورها هو شرط من شروط وجود النظام الاقطاعي ونموه . ان نظام الاقطاع قد يستمر قرونا طويلة دون ان يحتم ولادة البورجوازية . وفي الحق فانه لمن الصعوبة بمكان كبير ان نفس قيام البورجوازية التجارية في اوربا ، التي قامت اول ما قامت في المدن الايطالية ، دون الاشارة الى الاثر الكبير الذي تركته الحروب الصليبية في العلاقات بين هذه المدن وبين الدول الاسلامية في المشرق العربي ومغربه . كما لا يمكن تفسير قيام البورجوازية في انحاء اوربا المختلفة ، لا سيما في هولندا وفي انكلترا دون الاشارة الى الاكتشافات الجغرافية التي حققها الاسبان والبرتغال نتيجة ردهم على التحدي الخارجي المتمثل في احتلال المسلمين لشبه الجزيرة الايبيرية ، وفي احتكارهم لتجارة البحر الابيض المتوسط .

كذلك لا يمكن تفسير قيام نظام الاقطاع في اوربا بمجرد الزعم بأنه نتيجة انهيار نظام الرقيق الذي ساد الامبراطورية الرومانية ، دون الرجوع الى الهجمات المتكررة للاسكندنافيين على شمال اوربا وغربها ، ودون الرجوع الى هجمات الجرمان على الامبراطورية الرومانية ، والتحدي الخارجي الذي واجه به هؤلاء البرابرة سكان اوربا الرومانية .

ويمكن للمؤرخ بسهولة ان يبين اثر الهجمات الفارسية المتكررة على تطور الحضارة اليونانية ، وتطور اساليب الزراعة والصناعة والملاحة فيها . كما لا يمكن للمؤرخ ان يتناسى اثر التوسع العثماني في اوربا في احياء الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وقيام الحكم المركزي المطلق في وسط اوربا .

وكما ان المؤرخين يمكن ان يقدموا اسبابا كثيرة لقيام الدعوة الاسلامية في الجزيرة العربية ، ليس منها بطبيعة الحال تطور وسائل الانتاج فيها ، فانه لا يمكن انكار اثر الاضطهاد الروماني المتبني للدعوة المسيحية ذات الطابع اليوناني الروماني ، لمسيحيي الشرق والعرب وشمال افريقيا المتبنين للدعوة المسيحية السامية الشرقية المؤمنة بوحدانية طبيعة المسيح ، ذلك الاضطهاد القائم على القتل والتشريد والتعذيب والصلب ، في قيام الدعوة الاسلامية ردا

على التحدي الخارجي لشعوب هذه المنطقة .

وحتى في روسيا فان من العيب ان نفصل بين ثورة ١٩٠٥ وبين الاثر الذي تركته هزيمة الدولة القيصريّة امام اليابان . كما ان من العيب ان نفصل بين ثورة ١٩١٧ وبين الادارة الفاسدة المهترئة التي واجهت بها الدولة التحدي الجرماني في الحرب العالمية الاولى .

ولعلنا ، في العالم الثالث نفسه ، لا بد ان نلاحظ الفرق الكبير في ردود الفعل ، على رغم التماثل في التخلف ، بين بلاد وطئها الاستعمار بالفعل ، كالهند والصين وفيتنام ومعظم البلاد العربيّة والافريقيّة ، وبين بلاد ، كاليابان والافغان وتركيا وايران وسيام والحبشة ، هدها الاستعمار دون ان يطأها ، او اضطر ، لسبب او لآخر ، الى النزوح عنها بسرعة . ففي المجموعة الاولى نرى الصورة الحقيقية للرد على التحدي الخارجي الاستعماري ، وفي المجموعة الثانية نرى صورا مختلفة لردود الفعل تتراوح ما بين تبني كل مميزات الاستعمار الغربي ، كما هو الامر في اليابان ، وما بين التقوقع التخلفي الكامل ، كما هو الامر في الحبشة .

في كل هذه الامثلة التي ذكرنا قد لا يكفي التحدي الخارجي وحده من اجل ان يحرك ردود الفعل . ان التحديات الداخلية لا بد ان تكون فاعلة ومتفاعلة في المجتمع ذاته من اجل ان تهيء للتحدي الخارجي ان يحفز رد فعله السريع . فاذا لم تكن هذه التحديات الداخلية موجودة ، واذا انعدم التوتر الداخلي ، كان رد الفعل للتحدي الخارجي بطيئا ومتاقلًا ، وانعكس الوضع ، بحيث حرك التحدي الخارجي نفسه دوافع الوعي على التحديات الداخلية وخلق التوتر الداخلي .

بذلك يمكننا القول ان التحدي الخارجي لا يقل شأنا في احداث التغييرات التاريخية الكبرى عن التحدي الداخلي . وان معظم التحديات الداخلية التي لا تواجه تحديا خارجيا قويا قد تعجز عن ان تظهر ردود فعلها . وان التحدي الخارجي ، حيث لا احساس بتوتر داخلي ، قد يحقق هو نفسه ، حافظ البحث عن هذا التوتر ، والوعي على التحديات الداخلية ، حين تصبح معرفة الذات ، ومقاومة الذات ، فالكشف عن جوهر الذات ، ضرورة اساسية من ضرورات مقاومة التحدي الخارجي .

التحدي الاستعماري اكبر تحد تاريخي

كان قدوم الاستعمار الغربي الى بلدان المشرق اعظم تحد خارجي اصاب هذه البلدان في تاريخها كله ، بل اعظم تحد شهده العالم في تاريخه .

ان غزوات شعوب المشرق بعضها لبعض ، واقامة الامبراطوريات وتقويض الامبراطوريات ، لم تكن بالشيء الجديد في تاريخ المشرق . فغزوات الفرس لليونان وسوريا ومصر ، وغزوات مصر لسوريا وليبيا والنوبة ، وغزوات آشور ، وغزوة الاسكندر الكبير ، واكتساح الامبراطورية الرومانية لحوض البحر الابيض المتوسط ، والفتوحات الاسلامية التي وصلت الى حدود الصين والى الاطلسي ، وغزوات المغول للصين والهند والبلاد العربية ، وغزوات الصين للشمال والجنوب ، وغزوة المنشوريين للصين ، كل ذلك عرفه تاريخ المشرق . ولكن واحدا منها لم يهز بلاد المشرق هذا عنيفا عنف هذه الهجمة الاستعمارية الاوربية الحديثة .

فجميع هذه الغزوات السابقة ، وبعضها كان تحديات ضخمة ، كانت بين شعوب متجاورة يعرف بعضها بعضا ، ويختلط بعضها ببعض ، ويتناوب بعضها في غزو بعض آخر وحكمه . كانت جميعها متصلة ببر واحد لا يكاد يقطعه بحر ، الا اذا اعتبرنا البحر الابيض المتوسط بحرا . وكثيرا ما اختلطت الشعوب ببعضها بعد الغزو وامتزجت ، وضعف التمييز بين الغازي والمغزو ، ووصل المحكومون الى درجات الحكم العليا في الدول الجامعة ، كما حدث في الامبراطورية الرومانية ، والدول الاسلامية المتعاقبة ، ودولة المغول في الهند ، وحكم المانشو في الصين . ولم تكن حضارات اي شعب في هذه الشعوب غريبة كل الغرابة عن حضارة الشعب الاخر ، ولا مستعصية على التداخل والذوبان والتمثل المتبادل . بل كان الغازي احيانا ، لا سيما حين يكون ذا حضارة متخلفة ، يذوب تمام الذوبان في الحضارة المغزوة ، فيحكم الشعب المهزوم وتحكمه حضارة الشعب المهزوم .

وعلى رغم ان القوميات التي لم تكن تنتمي الى قومية الحاكم في الدول الجامعة كانت تشعر احيانا بالغربة في ظل الدولة الحاكمة فتتململ وتثور ، فان فكرة الدولة الممثلة للقومية الواحدة لم تسد ، ولم تحل محل فكرة الدولة الجامعة . وفي الواقع فان حقوق الفرد العادي واوضاعه ، سواء انتمى الى القومية المسيطرة او الى احدى الفئات الاخرى لم تختلف كثيرا في الحالين . كما لم تختلف كثيرا حقوق وامتيازات الطبقات المسيطرة في هذه الفئات عن حقوق وامتيازات الطبقة من الفئة الحاكمة .

على ان الغزوة الاوربية الاستعمارية كانت شيئا جديدا لا عهد لهذه الشعوب بمثله . فهي جاءت من البحر البعيد ، غريبة عن هذه الشعوب - الا ما كان منها كالعرب ، على حوض البحر الابيض المتوسط - غربة تامة ، بلغتها ، بسلحتها ، بحضارتها ، بغايات استعمارها ، وبعاملها مع الشعوب المقهورة . وهي لم تأت لتقيم دولة جامعة ، بل اتت تقيم استعمارا فوقيا يستغل المستعمرة استغلالا كليا لمصلحة رأس مال الدولة المستعمرة ، وتتعامل مع شعب المستعمرة تعامللا استعلائيا ، مدلة عليه حضارتها المتقدمة ، دون ان ترى في هذا الشعب سوى الانحطاط والتأخر والهمجية ، مدعية ، حين محاسبة ضميرها لها ، انها انما تقوم برسالة الرجل الابيض التمدينية نحو هذه الشعوب المتأخرة ، في نفس الوقت الذي تمضي فيه في رسالتها الحقيقية الاستغلالية الاحتكارية الامتصاصية . وكان من نتيجة هذا الاستعمار خلق « اغتراب انساني » في شعوب المستعمرات لم يعرفه انسانها في تاريخه .

ان ماركس يتحدث عن اغتراب الانسان في المجتمع الصناعي الحديث ويعتبره الاغتراب المطلق . فتقسيم العمل ليست له اية علاقة بمواهب الفرد واستعداداته ، ولا بمصلحة المجموع ، وانما يخضع خضوعا اعمى لقوانين انتاج السلع الرأسمالية ، بحيث تصبح السلعة ، التي هي نتاج العمل ، متحكممة في طبيعة العمل الانساني وغاياته . فبدلا من ان تكون السلعة اداة لخدمة الحياة الانسانية ، تصبح الحياة الانسانية اداة لخدمة انتاج السلعة . وينتج من هذا كله انه « كلما ازداد انتاج العامل للثروة ، وكلما ازدادت قوة انتاجه واتساعها ازداد هو فقرا . بحيث يزداد رخصه من حيث هو سلعة كلما ازداد انتاجه من السلع . وكلما ازداد استغلال العالم الموضوعي كلما فقد العالم الانساني قيمته » . وهذه الحقائق الاقتصادية تخرج ، في النظرة التاريخية ، عن كونها مجرد حقائق اقتصادية لتطبع بطابعها الحياة الانسانية كلها ، وتطبع الانسان كله في خصائصه وقدراته وحاجاته . ان العامل ، باغترابه عن السلعة التي ينتجها ، ثم باغترابه عن عمله الذي لا يملكه ولا يملك نتاجه ، انما يعيش في عالم ليس له ولا يملك منه شيئا ، بل هو لا يملك فيه ذاته . لان ذاته نفسها مطبوعة بطابع اغتراب العمل ، الذي يطبع بطابعه كل العلاقات الانسانية .

ان هذا الاغتراب ، الذي يعتبره ماركس اغترابا مطلقا ، لا يقاس في واقعه ، باغتراب الانسان المستعمر ، هذا الانسان الذي يحوله الاستعمار الى انسان بلا ماهية ، انسان « مشيء » تشييبا كاملا . انه مقترب بحكم عمله ، وينطبق عليه انطباقا كاملا وصف ماركس لغربة الانسان في المجتمع الصناعي . ولكنه مقترب ، فوق ذلك ايضا ، بحكم كونه « مستعمرا » ، وبحكم كونه

المحاضرات

« منتميا » الى « الاهالي المحل » . ففي المستعمرات ثمة عالمان لا عالم واحد . و « ما يقسم العالم المستعمر انما هو اقتساب المرء او عدم اقتسابه الى نوع معين وعرق معين . ان البنيان التحتي الاقتصادي هو في المستعمرات بنيان فوقى ايضا . السبب هنا نتيجة . المرء غني لانه ابيض ، وابيض لانه غني . . . ان ما يميز الطبقة الحاكمة اولا وقبل كل شيء ليس هو المصانع ولا الاملاك ولا الرصيد في البنك ، وانما النوع الحاكم هو اولا وقبل كل شيء ، النوع الذي جاء من مكان آخر ، النوع الذي لا يشبه السكان الاصليين ، نوع الآخرين » كما يقول فرانز فانون .

ان غربة البروليتاري في المجتمع البورجوازي ، برغم كل عواملها الصارخة ، قد خفض من اثارها ، كما يبدو في البلدان الصناعية المتقدمة ، ما افاضه الاستعمار على هذه البلدان من نعم وخيرات ، لم تقتصر على الطبقة البورجوازية او العسكرية الحاكمة ، وانما تجاوزتها الى طبقة البروليتاريا نفسها ، فحولتها ، في رأي لينين ، الى طبقة انتهازية ، ضالعة مع المؤسسات الحاكمة ، بل اكثر منها تعصبا وشراسة . كما نرى في نقابات العمال الاميركية ، والحزب الاشتراكي الفرنسي ايام حرب الجزائر . بذلك تمكنت المؤسسات الحاكمة من امتصاص نقمة البروليتاريا ، وتمكنت ، اكثر من ذلك في اذابتها في المؤسسات الحاكمة نفسها ، فافقدتها قدرتها الثورية المفترضة .

كان ماركس يعتقد ان البروليتاريا مؤهلة للقيام بدورها التاريخي في ازالة النظام الطبقي وخلق المجتمع اللاتبقي بحكم كونها ادنى الطبقات كافة . ولكن غاب عن ماركس ان المجتمع الصناعي المتقدم ، بما حقق من استغلال لشعوب اخرى كاملة تغطي وجه الكرة الارضية قد خلق من هو ادنى من البروليتاري الغربي بكثير ، خلق الانسان المستعمر .

ان غربة الانسان المستعمر غربة كاملة مطلقة حقا ، ليس كمثله غربة . فالاستعمار فيه كل خصائص الاغتراب التي يصفها ماركس في المجتمع الصناعي ، وعلى صورة اشجع واشد . فالبورجوازية ، على الاقل ، حريصة على تلبية المطالب الدنيا للطبقة العاملة لانها لا تحيا بدون هذه الطبقة . ولكن الاستعمار ليس حريصا على حياة الانسان المستعمر نفسها ، لان ثمة ملايين يصلحون للاستغلال ، يمكن ان يحلوا محل الملايين الذين يموتون . فالحد الأدنى الذي يقف عنده البورجوازي في استغلال العامل ، كما يبين ماركس ، غير موجود اصلا في استغلال الانسان المستعمر . بل ان الاستعمار ليقوم حربا من اجل اباحة نشر اففيون في شعوب الشرق ، ويستورد البشر عبيدا يعملون

في المزارع حين يكون في حاجة الى الايدي العاملة . وهو لا يفعل ذلك بالنسبة لطبقته العمالية .

ان الصناعة المتقدمة في المجتمع البورجوازي ، مسلحة بما يفيضة عليها الاستعمار من خيرات ، تخلق في المجتمع الصناعي المتقدم ثروة قد يكون للبورجوازية فيها نصيب الاسد ، ولكن خيراتنا ترشح حتى تصل الطبقة العاملة نفسها لتشارك فيها . ولكن الاستعمار لا يخلق في المستعمرات ثروة وانما يبدد اى ثروة قائمة ويستغلها لمصلحة البلد الحاكم .

ان الاستعمار يسخر جميع موارد البلاد ، سواء من حيث كميتها ، او من حيث نوعيتها ، او من حيث اسعارها ، او من حيث التصرف بها ، لمصلحة البلد المستعمر . فاستغلاله الاقتصادي ليس استغلاليا طبقيا فحسب ، مع الاحتفاظ بالثروة وتوزيعها . وانما هو استغلال سارق بشع ، ينقل كل ما انتجته البلاد من ثروة ليضيفها الى ثروته هو .

ثم ان الاستعمار ، فوق ذلك ، احتلال عسكري ، غريب ومتعال ، في قوة كبت محض ، يكون فيها اصغر جندي من جنود الاحتلال متسلطا على اكبر كبير في البلاد ، وتكون وظيفة الشرطة فيها تامين اخضاع الناس ، كل الناس ، للسلطة المتجبرة الحاكمة .

والاستعمار احتلال ثقافي ، تقطع فيه صلات الشعب المستعمر بثقافته وحضارته وتراثه . يخلق من جذوره . ثم لا يصل الى هذا الشعب من الثقافة الغربية الا ما يصل الى « النخبة » التي يحتاج الى جهدها الاستعمار لخدمته ، مشوبة بكثير من التبشير الديني ، والتبشير « للقيم » التي يقوم عليها الاستعمار .

وهو احتلال اداري ، تحطم فيه جميع الاعراف والتقاليد والقوانين المتصلة بحضارة الشعب المستعمر لتحل محلها قوانين لا هدف منها غير خدمة مصالح القوة العسكرية والمالية الحاكمة وحماية سلطانها واستغلالاتها ، من غير اعتبار لمقتضيات المجتمع القائم وعلاقاته .

ولكن الاستعمار . بالاضافة الى ذلك كله ، ترفع واستعلاء وتمييز عنصري يقيم حاجزا قويا بين العرق الحاكم والعرق المحكوم لا يمكن تجاوزه . فهناك عرق له المدارس والنوادي واماكن السكن الفخمة والمصانع والمزارع والوظائف ذات السلطة ، توضع في خدمته قوى الشرطة والدرك والجيش واداة الحكم ،

وهناك عرق محروم من هذا كله ، مطلوب منه ان يخدم مصالح العرق الممتاز ، مسروق من كل ما يملك . وقد يتاح ، في المجتمع الصناعي ، لبروليتاري ان يصبح بورجوازيا صغيرا ، ثم ان يصبح بورجوازيا كبيرا ، ولكن لا يتاح لاي انسان من العرق المحكوم ان ينتمي الى العرق الحاكم . ثمة فصل تام .

ان الانسان ، في ظل هذا الاستعمار المتعدد الوجوه ، انسان مفترق اغترابا تاما ، لا عن عمله فحسب ، بل وعن وطنه الذي لا يملكه ، ولا يملك معه لا اسرته ، ولا دخله ، ولا حريته ، ولا حكومته ، ولا بيته ، ولا ارضه ، ولا دينه ، ولا تراثه ، بل ، وفوق ذلك كله ، ولا نفسه .

وهو مفترق هذا الاغتراب ، لا لانه عامل فحسب ، محكوم بتقسيم العمل ، ولا لانه منزوع الملكية فحسب ، ولكن لانه ينتمي الى العرق المحكوم . والعامل والفلاح ، والبورجوازي والاقطاعي ، متسارون جميعا في هذه الغربة ، على رغم خدر البورجوازي والاقطاعي عن الاحساس بها بسبب ما يتمتع به من امتيازات تضعف تحسسه بها . بل ان غربة البورجوازي والاقطاعي قد تكون اشد واعمق . لانه ، مهما احاط نفسه بما يفيضه المستعمر عليه من نعم ، انما هو في خدمة هذا المستعمر . حتى استغلاله للكادحين ليس ملكه . وانما هو استغلال الوسيط بين هؤلاء الكادحين وبين مستغليه الاصليين ، المستعمرين .

ان البورجوازي والاقطاعي قد يتعلم كيف يلجأ من حسه بالاغتراب ، الى الامعان في الارتقاء في احضان المستعمر ، والسعي الى ان يشاركه بعض نعمه وخيراته . ولكن المحروم لا يجد سبيلا الى هذا الهرب واللجوء غير الالم الذي يشده الى جماهير شعبه ، ويزرع في قلبه الامل بالله ، او بالذات ، او بالامة ، او بالمستقبل ، حتى يحين موعد الامل بالثورة .

ان غربة الانسان المستعمر غربة شاملة . « والاستغلال الاستعماري كلي وشامل » . (فانون) . وغربته هذه ليست ناشئة عن الاستغلال الاقتصادي الاستعماري له فحسب . فقد كان هذا الانسان ، في كثير من الحالات ، مستغلا في وطنه في ظل الاقطاع والحكم الاستبدادي قبل قدوم الاستعمار . ولكن غريبته في ظل هذا الاستعمار الاوروبي الطارئ تعدت جهده وحريته لتشمل وجوده وذاته وروحه وانسانيته . في ظل الاستعمار اكتملت غربته .

الاستعمار تحد عالمي

جميع الغزوات السابقة للاستعمار كانت غزوات « عملية » اذا قيست

بالاستعمار الغربي . الاستعمار الغربي وحده هو الذي وحد العالم كله من جهة ، وقسمه الى مستعمر ومستعمر من جهة . فاصبح الاستعمار ظاهرة تاريخية عالمية ، حين اصبحت « اقتسام العالم » هما من الهموم الكبرى للدول الاستعمارية ، وحين اصبحت « اقتصاد السوق الحرة » الذي ابتدعته البورجوازية الاستعمارية نظام العالم كله ، مستعمرا ومستعمرا ، الى ان افلقت من عقالة الدول الاشتراكية .

ان بلدا هنا وبلدا هناك قد يزعم انه قد افلت من هذا التقسيم وانه ليس مستعمرا ولا مستعمرا . وفي الواقع فان بلادا غربية صناعية متقدمة ، كالسويد وسويسرا مثلا ، لم يكن لها مستعمرات ولا هي اشتركت في حتمي تقسيم العالم . ولكن هذا لم يعن ، ولا يعني ، انها لم تشارك في مغامرات نظام السوق الحرة الاستغلالي الذي وضعت اساسه البورجوازية الاستعمارية ، بقدر ما يعني انها انما استفادت من خيرات هذا النظام ومن نعمه دون ان تضطر الى ان تدفع تكاليف المحافظة على الاستعمار ، او تكاليف الحروب التي حتمتها المنافسة الاستعمارية . بل يمكن ان يقال انه في الوقت الذي كانت فيه لندن عاصمة هذا النظام العالمي التجارية كانت زيوريخ عاصمته المالية .

لقد خلق الاستعمار ، وما رافقه من تقدم تجاري وصناعي ومالي وعلمي في بلاد الغرب ، نظاما اقتصاديا عالميا في التعامل اصبحت هو لب الاستعمار ومحوره الاساسي الذي من حوله تتحدد الاهداف والوسائل . هذا النظام تمكن من احتكار تجارة العالم وصناعته ومواصلاته وجعلها جميعا في يد دول الغرب ، كما حصر ثروة العالم كله فيها ، حين تمكن ، بالاستعمار ، من احتكار موارد المستعمرات الزراعية والتعدينية ، والحصول عليها بارخص الاسعار ، واحتكار ثقلها وتجاريتها ، وحين تمكن من تحويل عواصم البلاد الغربية ، او موانئها الكبرى ، الى عواصم للتجارة العالمية ، وحين احتكر صناعة العالم ، وتمكن من ان يجعل موارد العالم كله موارد له ، وسوق العالم كله سوقا له ، ومن ان يجعل نفسه وسيطا بين اجزاء العالم كلها ، حتى ما تجاوز منها ، بحيث اصبحت دول الغرب واسواقها ومصارفها الملك الحقيقي لثروة العالم كلها .

هذا النظام الاقتصادي الامبريالي لم تقتصر عائداته وفوائده على الدول المستعمرة فعليا ، بل امتدت فوائده لتشمل العالم المصنوع كله . ولعل هذه العلاقة لم تتوضح تماما كما توضح حين استقر امر الامبريالية في يد الولايات المتحدة الاميركية في ربع القرن المنصرم ، وهي الدولة التي لا مستعمرات لها . ومع ذلك بقيت الولايات المتحدة حامية النظام الامبريالي الجديد ، بينما

ظلت البلاد الأوروبية التي فقدت مستعمراتها تنعم في ظل هذا النظام بنفس
النعم والخيرات التي كانت تنعم بها وهي تحتفظ بمستعمراتها ، دون حاجة
منها الى ان تدفع تكاليف الاستعمار .

مقابل هذا العالم الامبريالي المصنع المحتكر لثروات العالم ، يقف العالم
المتخلف المحتكر ، المنهوبة ثرواته ونتاج عمله ، موجهها اقتصاده لتلبية حاجات
العالم المصنع ، مقرر اسعار منتجاته في بورصات ذلك العالم ، عاجزا عن
تأمين رأس المال اللازم للانطلاق من التخلف ، مرتبطا بحكم الاستعمار السابق
والامبريالية الجديدة بارادة « السوق الحرة » ، في كل فعالياته الاقتصادية ،
وبالتالي في سياسته الخارجية ، والدفاعية والاقتصادية والمالية والادارية
والاجتماعية .

هنا ايضا يمكن لبلد هنا وبلد هناك ان يقول انه لم يستعمر . فالحبشة
وايران وسيام والافغان لم تتعرض للاحتلال ، او تعرضت لفترات قصيرة
جدا . ومعظم بلدان اميركا اللاتينية لم تعرف الاستعمار ، بمعناه الاحتلالي
البورجوازي ، بل لعلها هي نفسها كانت لفترة ما بعد اكتشافات الجغرافية ،
مستعمرة ، بالمعنى القديم للاستعمار ، الى ان وقعت تحت النفوذ الامبريالي
البورجوازي القديم والجديد للولايات المتحدة . هذه البلاد جميعا ، مثلها في
ذلك مثل المستعمرات المحتلة نفسها ، دخلت في نير الاستغلال الامبريالي ،
 واصبحت جزءا من هذا العالم الثالث المحتكر ، التابع ، المسروق ، المحروم .

ان هذا يقودنا الى القول بأن الاستعمار ظاهرة عالمية وتحد عالمي ، يتجاوز
الدولة المستعمرة والبلد المستعمر . وان تحدي الاستعمار الحقيقي ليس تحديا
صادرا من بلاد معينة بالذات ، وليس موجهها ضد بلاد معينة بالذات ، وانما
هو تحدي عدواني في ذاته ، موجه من البلاد البورجوازية المصنعة عامة ، ضد
بلدان العالم الثالث عامة .

ومن هنا فان الكفاح ضد الاستعمار ، وان يكن مجزءا بطبيعته ،
وموجهها ، في معظم الاحيان ، من بلد معين ضد دولة معينة ، لن تتم رسالته
حين يقضي على ذلك الوجود الاستعماري المعين في بلد ما ، وانما تتم رسالته
حين يقضي على « الاستعمار » وعلى الامبريالية في العالم كله .

وهنا فان الكفاح ضد الاستعمار
ليس كتحدي رسالته بالقضاء على العدو
الاستعماري بل كتحدي رسالته
١٢

سرة
في

[٢]

رد الفعل

الميلاد

لا ريب في ان بلدان الشرق ، وبشكل خاص تلك البلدان التي لم يكن لها تاريخ نزاع طويل مع الغرب الاوروبي كما كان الوضع مع العرب والمسلمين ، لم تابه كثيرا ، اول الامر ، لهذا الغزو البحري الطارئ . فلم يكن يبدو ان هذه السفن القليلة الآتية من وراء المحيطات ذات خطر كبير . لا سيما وان بلدان الشرق كانت اعرق حضارة ، واكثر غنى وتمدينا ، واغوى عددا وعدة ، من هؤلاء الطارئين الخارجين لتوهم من العصور الوسطى . بالاضافة الى ان حرية الملاحة البحرية كانت ، في تقاليد الشرق ، مفتوحة لكل الناس ، بما في ذلك هؤلاء المستجدين .

بل ان بعض البلاد رحبت بهم ترحيبا كبيرا . فسمحت اليابان لبعضهم بالسكن والتجارة في بعض انحاءها ، وحاولت ان تتعلم منهم ما يتقنون من فنون البحر والسلاح . وسمحت لهم الصين ، تكرما ، بالتجارة في كانتون بعد ان قيدتهم بقيود لا تسمح لهم بالتأثير في السكان الصينيين ، واستعانت بهم في بعض ممالك الهندوس في جنوب الهند ليكونوا عوناً لها على ممالك الهند الاسلامية في الشمال . ولم يخطر في بال هؤلاء جميعا ، الذين اعتبروا انفسهم المتحضرين الوحيدين في العالم ، ان حفنة من برايرة العالم وقراصنتها منوف تكون مصدر تهديد حقيقي لحياتهم وتراثهم وثروتهم واستقلالهم وحضارتهم .

ولكن ما ان شارف القرن الثامن عشر على نهايته حتى تبدى خطر هؤلاء الوافدين بشكل لم يكن يخطر في بال الاولين . وبدأ خطر الاستعمار يوقظ الشعوب من اطمئنانها الى معطيائها الحضارية الساكنة الراكدة التي اطمأنت اليها قرونا طويلة . وبدأ التحدي التاريخي الكلي العالمي يخلق رد فعله . فولدت حركة النضال التحرري ، وولد مع الحركة الوعي التحرري .

وعلى مدى تطور شكل الاستعمار ومهامه الاساسية وغاياته واساليبه ،

وعلى مدى تطور الحركة الشعبية النضالية ، وتطور الوعي الشعبي النضالي ، وتطور الوعي على معطيات المجتمع الغربي وتناقضاته ، ومن خلال التجارب النضالية المتواصلة ، نمت حركة التحرر الوطني حول محور أساسي واحد هو محور التخلص من الاستعمار .

وعلى رغم ان « الحركة القومية » لم تطلق على هذه الحركة النضالية الا في وقت متأخر ، حين اتخذت شكل الحركة القومية وسمتها فعليا ، فليس ثمة ما يلخص حقيقة الحركة اكثر من تسميتها « بالحركة القومية » . وكذلك ، وعلى رغم توجه هذه الحركة ، في الاساس ، ضد الاستعمار ، فان عملية النضال نفسها خلقت عندها الوعي على التناقضات الداخلية القائمة في المجتمع ، واصبحت الحركة القومية هي نفسها رد فعل التحدي الخارجي ورد فعل التحدي الداخلي في ان معا .

الرد القومي هو رد الفعل التاريخي

ان من الطبيعي ان يخلق فعل التحدي رد فعله . وان يولد النضال ، اولا ، فطريا ، غير محدد الاسلوب ، من غير وعي سليم على عمق التحدي ، ولا وعي سليم على اهداف النضال ووسائله ، وان يولد في نفس الاطر التي عاشها المجتمع قبل قدوم التحدي .

على ان قوانين التاريخ التي فرضت ان يكون للتحدي ردود فعل ، هي نفسها لا بد ان تفرض على رد الفعل هذا تطوره وغاياته واساليبه . فالشعوب لا تختار ردود فعلها اختيارا فلسفيا عقلانيا عقائديا محضاً . وانما هي تختارها من خلال تجربتها التاريخية ، فوعيا على معنى التجربة ، فتطبيق وعيها على ممارسة جديدة ، فالوصول الى وعي جديد ، في تصاعد جدلي مستمر .

ان رد فعل اليابان التي تحداها الاستعمار بوصول اساطيله الى بحر الصين ، ووصول الاسطول الاميركي الى شواطئ اليابان ، كمثال رد فعل محمد علي باشا في محصر بعد فشل غزوة نابوليون ، كان رد فعل فرضه احساس الحكام بالعجز عن مواجهة هذا التهديد بالمعطيات التقليدية ، واحساسهم بان سر تفوق الغزوة الاوربية انما يكمن في عاملين اساسيين ، السلاح والعلم . ومن هنا جرى ، في الحالين ، اهتمام كبير بهذين العاملين ، ومحاولة للاخذ منهما بكل وسيلة ممكنة . فجاء رد فعل اليابان ، كما جاء رد فعل مصر محمد علي ، فوقيا ، تقليديا في كل ما يتعلق بالمجتمع ، منفتحا على الغرب في كل ما يتعلق بالعلم والسلاح ، منغلقا في ما عدا ذلك . ولم تشعر اليابان باي حاجة

لتطوير رد فعلها منذ ولد . عام ١٨٦٨ ، حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية . لان رد فعلها قد أمن لها ما تحتاجه من قوة ، لا لوقف الاستعمار عند حده فحسب . بل ولمنافسته في غاياته واساليبه نفسها ، ساعدها في ذلك بعدها القصي عن اوربا ، وتنافس الدول عليها ، وخشية الولايات المتحدة . من تصاعد الاحتكارات الاوربية في المنطقة على حسابها . بينما اضطرت مصر ، بعد ان احاطت بها قوى الاستعمار من كل جانب تمنع عليها قوتها الجديدة التي بنتها وهددت بها السلطنة العثمانية من جهة ، وهددت المصالح الاستعمارية في المنطقة من جهة . الى ان تتراجع عن محاولتها ، وان تخضع للضغط الاستعماري ، وان يتابع شعبها خطه النضالي ، مشاركا شعوب العالم المستعمر في بحثها الطويل عن طريق الخلاص الحقيقية .

ان قوانين التاريخ التي فرضت على اليابان اسلوبها في رد الفعل، ووقوفها عند ذلك الاسلوب واستمرارها فيه ، فرضت على غيرها من شعوب آسيا وافريقيا اسلوبا آخر على التحدي . اسلوب يبدأ بنضال فوقي تحمله الطبقات الحاكمة ، فالقنات المتعلمة تقليديا ، فالقنات المنقفة غربيا ، ما يلبث ان يتحول الى نضال جماهيري . اسلوب يبدأ بالاطمئنان الى معطيات الذات ، ليعيد النظر بعد ذلك في هذه المعطيات ، وليتحول من بعد ذلك الى هجرة من الذات وتبني كل ما تحمله الحضارة الغربية من مقومات ، ثم ليصل اخيرا الى موقف نقدي لهذه المقومات ، ورجعة نقدية الى الذات ، ولكن في مستوى تركيبي جديد . يبدأ بالنضال ضد التحدي الخارجي ، فما يلبث هذا النضال ان يكشف وجه التحديات الداخلية المعوقة لهذا النضال ، حتى يصبح التحديان الخارجي والداخلي تحديا متلاحما واحدا ، لا يصح النضال الا بمواجهتهما معا واحدة واحدة كلية اصيلية . يبدأ برد فعل انعكاسي لا يطلب الا الخلاص من الاستعمار ، لينتهي الى مستوى رد الفعل الايجابي الذي لا يقف عند اقل من خلق مجتمع انساني جديد ، ذي مقومات حضارية جديدة ، ورسالة انسانية شاملة .

ان معالم هذه الطريق التي سلكتها الشعوب في نضالها والمراحل التي مرت عليها ليست مجردة ولا مثالية ولا هي من خلق ارادي ذاتي . وانما هي من خلق الظروف التاريخية التي مز من خلالها النضال ، والخصائص التي احاطت بهذه الظروف ، ولا سيما خصائص الاستعمار المتحدي والمار في مراحل التجارة والصناعة فالامبريالية الاحتكارية فالامبريالية الجديدة ، وخصائص ما اصطنع الاستعمار في المستعمرات من تغيير في الانظمة وفي الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة وما ادى اليه ذلك من تغييرات طبقية واجتماعية عميقة ، وخصائص قيام جماهير الشعب بخوض معارك النضال ، واضطرارها الى ان

تغرز طبقة بعد طبقة رحلتها الطويلة ، وما اثاره هذا فيها من وعي ومن خلق جديد ومن تطلعات جديدة .

ولا يخدعنا ، عن وحدة الطريق التي سلكتها الشعوب في نضالها ، هذا الاختلاف الذي قد نراه ونشاهد اثاره اليوم في دول العالم الثالث ، في غايات حكمها ، وفي اساليب هذا الحكم . وفي انظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مفاهيمها وقيمها ، وفي تحالفاتها وسياساتها الخارجية . ان هذا الاختلاف القائم حقا والذي لا يمكن انكاره قد يرجع الى الاختلاف في الخلفية الحضارية للشعوب ، او الى نوعية العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار ، او الى نوعية التغييرات التي فرضها الاستعمار في البلاد ، او الى طول مدة الاستعمار ومقدار تعمقه في المجتمع ، او الى مبلغ اعتماده على الزعامات التقليدية او خصومته لها ، او الى مدى نضج الحركة النضالية وكيفية حصولها على استقلالها ، لا سيما وان شعوب البلاد المحكومة خاضت معاركها التحررية منفردة ، وفي ازمئة مختلفة ، وفي مستويات من الوعي متفاوتة ، وانها ناضلت ضد دول مستعمرة بالذات لا ضد الاستعمار الاوربي عامة . فلا عجب ان نرى ، في محصلة هذه العوامل جميعا ، اختلافا في النتائج كبيرا ، بين بلد وبلد من هذه البلدان .

ولكن هذه الاختلافات القائمة في النتائج في اي وقت من الاوقات لا يجوز ان تخدعنا عن الوحدة القائمة بينها جميعا على مستوى الشعوب ، بل وعلى مستوى الدول والانظمة احيانا . في وحدة الغايات والاهداف ، وفي وحدة مراحل الطريق ، وفي وحدة المحرك الاساسي لنضال هذه الشعوب . ولعلنا نرى هذه الوحدة اقوى ما يمكن ان نرى في الحركات الشعبية النضالية التقدمية التحررية ، المعبرة تعبيرا صادقا عن اماني جماهير الشعب وآماله . بل لعلنا نرى بعض اثار هذه الوحدة ، على رغم كل الاختلافات المرحلية ، في المؤتمرات الدولية لدول العالم الثالث ، لا سيما في مؤتمر باندونغ الذي وضع اسس هذه الوحدة ، ثم في مؤتمرات عدم الانحياز نفسها على رغم كل تناقضاتها .

ان بلدان اميركا اللاتينية التي لم يطل الاستعمار الاحتلالي ارضها الا في حالات قليلة - اذا استثنينا الاستعمار الاسباني البرتغالي نفسه الذي غير طبيعة السكان وخلق مجتمعا جديدا هو الذي نتعامل معه اليوم - والتي تعرضت ، مع ذلك ، الى ثقل ظل الاستعمار الامبريالي الاميركي الحديث ، وجدت ان من الطبيعي ان تلتقي مع بلدان آسيا وافريقيا التي مرت في تجارب اخرى مختلفة في مظاهرها كل الاختلاف . ولم يجد عبد الناصر وشو ان لاي

ونهر و سوكارنو ، على رغم كل الاختلاف في الخلفية الحضارية والخلفية النضالية لكل من حركاتهم التقدمية التحررية ، صعوبة في ان يلتقوا وان يلتقي اهدافهم في مؤتمر باندونج . وليس ثمة خلاف في المواقف الاساسية للجزائر والعراق والهند والصين وفيتنام وانجولا وكوبا على رغم الفوارق العظيمة ، احيانا ، في الخلفيات الحضارية والنضالية .

ان هذا كله انما يعني ان رد فعل التحدي الاستعماري ، الذي يبدأ نضالا اعمى من غير ايدولوجية ، ثم يمر ، بحكم التجربة التاريخية ، في مشارب وطرق تختلف في تفاصيلها ، لا بد ان ينتهي في نهاية المطاف الى رد فعل موحد في الاساس ، في جميع البلدان المتخلفة المعرضة للاستعمار . وان هذا الرد الموحد في الاساس انما تفرضه وحدة الاستعمار الاساسية . وانه لا بد ان يكون ردا قوميا .

الانتماء القومي

لقد وجد الماركسيون الارثوذكس والماركسيون السقاليونيون صعوبة في التوفيق بين مبدأ « الاممية » الذي عارضوا به القوميات البورجوازية ، وبين الايمان بمبدأ « القومية » الذي اتبعته وناضلت في ظله ومن خلاله شعوب الشرق جميعا ، وما كان لهم ان يجدوا هذه الصعوبة لو انهم ركزوا ، في فهمهم العقائدي الماركسي ، على « تاريخية » الظواهر التاريخية والتعابير الاجتماعية ، وعلى معنى « الجدل التاريخي » ، بالقدر الذي ركزوا فيه على « التطبيق العملي » لذلك الجدل على مجتمع ماركس الصناعي المتقدم ، ووقفهم عنده وتجمدهم لديه .

ان وجود « الانتماء القومي » على مدى التاريخ الحضاري كله ليس موضع نقاش عند احد . فقد كان ثمة في التاريخ دائما ، هنود وصينيون وعرب ويونان وجرمان واحباش وبربر وفرس ومغول . كانوا دائما موجودين ، وما يزالون موجودين . قد تتغير حدود هؤلاء او اولئك ، ، فتتسع او تضيق ، وقد تزداد اهميتهم في التاريخ او تنكمش ، وقد يتوقعون على انفسهم او يظهرون الى العالم بقوة ، وقد تختفي امم كانت موجودة لتتكون امم لم تكن موجودة . وقد تندمج قومية في قومية لتولد قومية جديدة ، او قد تنقسم قومية كانت موحدة الى اكثر من قومية . ولكن مبدأ وجود القومية لم يختلف ابدا في التاريخ .

وصحيح ان الشعور بالانتماء القومي لم يكن دائما هو الشعور الاوحد ،

بل ولا الشعور الطاعني حتما . ومن اجل ذلك « فالولاء » الذي يستدعيه اي
انتماء اجتماعي قد يكون . في فترات تاريخية مختلفة . ولاء دينيا ، او عرقيا ،
او طبقيا ، او قبليا ، او قوميا . والذي يفرض هذا الشعور او ذاك في مرحلة
ما هو الخصائص التاريخية لتلك المرحلة .

وصحيح ، كذلك ، ان ما يجعل القومية ، قومية ، ليس عاملا واحدا في
كل الظروف التاريخية ، وان ليس ثمة عامل واحد ثابت ، او عاملان او ثلاثة ،
يمكن ان يصبح او ان تصبح عنصرا مشتركا في الشعور بالانتماء القومي ،
لا في كل العصور ، ولا في كل العالم . وليس قول ستالين بأن الامة لا تبرز الا
في عصر الرأسمالية النامية باقل درغمانية وتحجرا من القائلين بأن القومية
لا يمكن ان تكون الا تعبيراً عن وحدة اللغة ، او عن وحدة العرق ، او عن
وحدة التاريخ ، او عن وحدة الارض . او عن وحدة المصالح الاقتصادية .

ان لكل انتماء قومي ظرفه التاريخي الخاص به وعوامله التاريخية
الخاصة . وقد يكون لمجموعة امم متشابهة في ظروفها الاقتصادية او الثقافية
او الاجتماعية ما يجمع بين هذه العوامل او ما يقرب بينها في التصنيف .
فنشوء القومية البريطانية مختلفة اسباب عن نشوء القومية الفرنسية او
الهولندية او الالمانية ، ومع ذلك فان ثمة من الخصائص ما يجمع بينها ،
لتصنف جميعا بأنها قوميات العالم الصناعي البورجوازي . وكذلك يمكن ان
نقول ان الذي يجعل من القومية العربية قومية لمختلف كل الاختلاف عما يجعل
القومية الصينية او الهندية او التركية قومية . ولكن يجمع ما بين هذه
القوميات جميعا انها قوميات تنتمي ، في ظروف نشأة الولاء لها ، الى مجموعة
الدول المناهضة للاستعمار .

بالاضافة الى ذلك فان الولاء القومي ليس ولاء صافيا دائما ولا نقيا
دائما . انه لا بد ان تداخله ، حتى في ذروة اشتداده وقوته ، ولاءات جانبية ،
طائفية او عرقية او اقليمية او طبقية تحاول ان تنازع هذا الولاء في القوة ، او
ان تدعمه ، او ان تضفي عليه من خصائصها . هو يعيش ، اذن ، في حالة
جدلية دائمة ، مثله في ذلك مثل اية ظاهرة تاريخية .

الحركة القومية

ان الذي ولده النضال ضد الاستعمار ليس « القومية » ، بل « الحركة
القومية » . والتمييز بينهما واضح . فالقومية انتماء . اسماء لوجود ، قبل
الاستعمار وبعده . والحركة القومية رباط نضالي تخوضه القومية حين تصبح

هدفا للتحدي . القومية تتحول الى حركة قومية حين يكرهها التحدي على التفكير في ذاتها . فالقومية ، في الاصل ، قد تكون موجودة ، وقائمة ، ومسلما بها ، وغير مضطرة الى ان تفكر في ذاتها . ولكن حين يصبح وجودها مهددا بالفناء ، وحين يصبح انسانها مهددا بالمضياع ، فانها تدفع دفعا الى التفكير في ذاتها ، لتتنظر الى ذاتها من حيث هي موضوع ، ولتلتصق بهذه الذات ، ولتدافع عن الذات - الموضوع ، وتناضل من اجل البقاء ، ومن اجل النمو ، حينذاك تتحول القومية من وجود قومي الى نضال قومي وحركة قومية .

وقد كان الاستعمار هو التحدي الاكبر للوجود القومي وللانسان في بلدان الشرق المستعمرة . والاستعمار كان ، كما قلنا ، تحديا شاملا . كان تحديا عسكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ولغويا ودينيا وحضاريا وانسانيا . لم يترك ناحية من نواحي الحياة الا تحداها . كان تحديا للوجود كله . لمعنى الوجود . ولما الوجود . وللانسان الذي اضاع ذاته . ومن اجل ذلك ، لم يكن يد من ان يكون الرد في مستوى التحدي ، ان يدافع عن الذات ، وعن الوجود . وان يكون ، بذلك ، ردا قوميا شاملا . فالحركة القومية لم تنشأ نشأة ارادية واعية . ولذلك فهي ليست مجرد مذهب ايدولوجي يمكن ان تؤمن به او ان تدعمه . وانما نشأت لانها الرد التاريخي الوحيد . لانها هي رد الفعل الطبيعي المحتم لهذا التحدي الشامل . لانها هي المعين الزاخر من الطاقة التي لا تنضب في مواجهة التحدي . ولانها هي تلك الوحدة التي تربط الزمن كله ، ماضيه وحاضره ومستقبله ، تربط ما بين التراث الذي يخلقنا ، والمشاكل التي نعاني منها ، والتطلعات التي نطمح اليها ، وتعيد الى الانسان شعوره بذاته .

من هنا لم يكن غريبا ان تكون جميع ردود الفعل في اسيا وافريقيا ، وبدون استثناء ، بدءا من اليابان اليمينية الرجعية ، وانتهاء بالصين اليسارية الشيوعية ، ومرورا بينهما بكل انماط ردود الفعل التفصيلية ، متسمة جميعا بانها ردود فعل قومية ، على رغم ما بين هذه الردود من اختلافات في الاسلوب وفي الطريق وفي المرحلة وفي الشعارات .

ان النضال ضد التحدي ، لا سيما حين يكون التحدي جديدا لا معرفة سابقة بمعطياته وخصائصه ، وحين يكون التحدي مغرورا بمعطياته ، مطمئنا الى صفاته وخصائصه ، يولد ، اول ما يولد ، اعمى لا يعرف طريقه . وهو ، فقط حين يصاب بالفشل في مهمته ، يبدأ في التفكير في ذاته من حيث هي موضوع ليسائل نفسه « من انا » .

مثل هذا السؤال ، في غير خلفيته التاريخية المحدودة ، يمكن ان يقلقى كثيرا من الاجوبة . « فانا » ، حين اكون منتصرا امام التحدي ، هو انتماي الى وجودي المنتصر . فالمنتصر لا يسائل نفسه هذا السؤال . ولو ان الدول الجامعة الآسيوية والافريقية تمكنت من الصمود امام الاستعمار لما كانت ثمة حاجة لاعادة التفكير في الانتماء . فقد يبقى الانسان « عثمانيا » ولو كان عربي القومية . وفي الواقع فانه على مدى المدة التي تمكنت فيها الدول الجامعة من الصمود امام العدوان ، او وقفه عند حد لا يتجاوزه ، لم يكن هذا السؤال لي طرح .

وحين يكون التحدي دينيا في الاساس ، كما كان الامر في اوربا في حروبها الدينية ، او كما كان بين الامبراطورية العثمانية أيام قوتها والامبراطورية الرومانية المقدسة ، او كما كان بين المسيحية والاسلام في الاندلس وفي الحروب الصليبية ، فان جواب « من انا » لا بد ان يكون ذا انتساب ديني . وفي الواقع فان بعض الممالك الهندية في جنوب الهند ، اول قدوم الاستعمار البرتغالي المحمل برسالة تبشيرية متعصبة ضد المسلمين ، لم تجد حرجا في ان تتحالف مع الطاريء الغريب ضد خصمها التاريخي المتمثل في الامبراطورية المغولية الاسلامية .

وحين يكون التحدي بوجوازيات محلية ، او اقطاعيا متسلطا ، او سلطانا متجبرا ، فقد يكون التحدي ، في نضاله ، بروليتاريا ، او مواطنا ، او ديموقراطيا . فكذلك كان الامر في الثورة الروسية ، وفي الثورة الفرنسية ، في الثورة الانجليزية .

ولكن حين يكون التحدي استعماريا كليا وشاملا ، له كل الخصائص والصفات التي تهدد وجود المجتمع والانسان ، فان الرد القومي الكلي الشامل يصبح هو الرد الوحيد المنطقي التاريخي الجدلي العلمي الثوري .

وطبيعي انه كان لا بد ان تتوفر عوامل مساعدة لابرار هذا الرد الى حيز الوجود . فمن جهة ، فان الاستعمار نفسه كانت تقوم به ، وتتنافس فيه ، دول قومية ، يحارب بعضها بعضا من اجل الحصول على المغنم في عملية واسعة لاقتسام العالم . ثم ان هذه الدول قد اقامت في استعمارها ، على غير نمط الدول الجامعة ، حاجزا عرقيا وحقوقيا وثقافيا وانسانيا بينها وبين الحكوميين لم يترك للشعوب المقهورة غير مجال التفكير في « نحن » و « هم » .

كذلك فان الحضارة الغازية لم تكن استعمارا فحسب . فقد كان وراءها ،

في بلادها . ثورات تحررية وفكر تحرري نضالي ثوري كان لا بد ان يجد طريقه الى فكر الحكوميين . **وحين كان جان جاك روسو يفقد اهمية فكره في الغرب ، احياء المثقفون القوميون في الشرق . وكان مصر الهام لهم في تضمين القومية ، اول نشونها . مبادئها لتحررية الاجتماعية والاصناعية . ولعل كارل ماركس كان آخر من يتصور ان منهجه الفكري ستوف يجد في المستعمرات المتخلفة صدى لم يجد مثله في البلاد الصناعية المتقدمة .**

وفي المقابل فقد كان على الامة ، حين يتعرض وجودها كله للخطر ، ان تؤكد ذاتها . تثار هي اولى خطوات الدفاع عن النفس . **وتأكيد الذات هو الشعور القومي . والشعور القومي يبدأ بالاستعداد من الماضي والتمسك بالذات والاعتزاز بالمعطيات . فاذا كان للامة ماض وحضارة وتاريخ تعزز به احيته . واستندت اليه في اثبات شخصيتها . واذا لم يكن لها ذلك لم تعد ان تبتدع من تراث الاساطير ما يصح ان يكون ماضيا تستند اليه . وليس يختلف في هذا قومية وقفت في سلم التطور عند حد الثورة القومية الفوقية الشوفيدية المتعصبة . كما هو الحال في اليابان . وقومية تابعت طريق الثورة النضالية الجماهيرية حتى اخر الشوط كالصين .**

الحركة القومية في الغرب

ان هذا المعنى التاريخي للحركة القومية في المستعمرات يظهر لنا الفرق الشاسع ، بل التناقض الجدلي الكامل ، « بين الحركة القومية » كما ظهرت في الغرب و « الحركة القومية » كما ظهرت في المستعمرات . **فالحركة القومية في المستعمرات نقيض الحركة القومية الاستعمارية ونفي لها ، وان اشتركتا في المسمى الواحد . والنقد الماركسي الموجه ضد القومية البورجوازية ليس بذى علاقة بالقومية التحررية . ولقد كان لينين ، بين الماركسيين ، اول من وعى هذه الحقيقة وأدرك العلاقة المتينة بين الحركة البروليتارية في الغرب والحركات لتحررية في الشرق ، وتناقضهما كليهما مع البورجوازية الامبريالية . ووجوب وقوفهما معا في تحالف قوي مستمر .**

صحيح ان لينين لم يكن يتوقع - الا قبل وفاته بقليل - اكثر من ان تكون الحركات التحررية القومية في آسيا وافريقيا عونا للحركات البروليتارية الغربية في اضعاف الامبريالية وتهيئة الجو المناسب للثورة البروليتارية في الغرب . ولكن لينين لم يعيش حتى يرى كيف تنقلب الحركات القومية التحررية على نفسها ، في مجرى نضالها الطويل ، وتصبح هي نفسها الحركة التقدمية الاشتراكية اليسارية الحقيقية في المستعمرات . وكيف تنقلب الحركة البروليتارية

في الغرب على ايدولوجيتها لتستكمل انتهازيتها ولتصبح جزءا من مؤسسات الحكم البورجوازية الامبريالية ، وكيف يصبح الامل الوحيد بانتصار ثورة اشتراكية حقيقية في الغرب مرتبطا بانتصار الحركة القومية الاشتراكية في بلدان العالم الثالث على الامبريالية انتصارا حاسما وشاملا .

لقد كانت الحركة القومية في اوروبا ، اول نشأتها ، مثلها في ذلك مثل الحركة البورجوازية ، حركة تقدمية موجهة ضد الحكم الاقطاعي والكنسي في القرون الوسطى . حركة تمثل النمو الشعبي الذاتي في وجه تغير حدود الدول كل حين حسب مصاهرات الملوك ، وتمثل الحاجة الى دولة مركزية قوية توحد القوانين في نطاق الدولة وتعقلنها ، وتتجاوز الامتيازات الاقطاعية والرسوم والجمارك المحلية ، وتوسع سوق البيع والشراء ، وتسهل الانتقال والمواصلات ، وتتمكن من حماية مصالح التجارة التي توسعت لتشمل الكرة الارضية كلها . فنشأت فكرة « الملك - الدولة » ، تلك الفكرة التي ما لبثت ، بعد ان تناقضت سلطات الملك المطلقة المستبدة مع مصالح التجار والصناع المتزايدة ، ان ولدت الحركة المطالبة بالديمقراطية الليبرالية ، وتحولت الى فكرة « الامة - الدولة » ، أي « الدولة القومية » ليصبح السلطان الحقيقي فيها بيد طبقة اصحاب المصالح التجارية والصناعية والمالية المتنامية .

على أن هذا الوجه التقدمي للحركة القومية في اوروبا ، والذي يراه بشكل خاص الفكر الغربي ، البورجوازي منه والاشتراكي ، يقابله وجهه البشع ، وجهه الاستعماري ، ووجهه الاستغلالي الداخلي . ولقد اقتصر الكتاب الماركسيون ، والحركة الاشتراكية بشكل عام ، على رؤية الوجه البشع الداخلي ، واقتصروا في تحليلهم للتطور الاوروبي البورجوازي والليبرالي والقومي ، على التأثيرات والنشآت الداخلية المحض ، دون ان يلتفتوا الى الوجه البشع الآخر ، ودون ان يدركوا ان جميع التغيرات التي يصنفونها انما نشأت بالفعل بسبب التوسع الاستعماري العالمي ، وما ادى اليه هذا التوسع من تغيرات في ميدان التجارة أولا ، ثم في خلقه ودفعه للثورة الصناعية ثانيا ، ثم في وصوله الى درجة الاحتكارات وسيطرة البنوك والمصارف ثالثا .

فاذا كان وصف ماركس التحليلي النقدي لهذه التغيرات قد انصب على ما اصاب المجتمع البورجوازي نفسه من انقسام ومن استغلال طبقي ، واقتصر على ذلك ، وهو ابن المجتمع الصناعي المتقدم ، فانه لا يجوز لمفكر شيوعي شعوب العالم الثالث ان ينسوا ان كل الخيرات والثروات التي انصبت على اوروبا ، وفتحت لها سبل التطور السريع ، وخلقت منها ما خلقت ، سواء في عنقوانها وقوتها ، او في تناقضاتها ، انما جاءت من المستعمرات التي امتصت خيراتها

ورثاؤها امتصاصا ، وان السبب الحقيقي في النهضة البورجوازية الأوروبية ، سواء في وجهها التقدمي أو في وجهها البشع ، ليس مجرد تغيير في أدوات الانتاج ، بل هو استغلال شعوب المستعمرات الذي أتاح هذا التغيير في أدوات الانتاج ، بل فرضه فرضا .

ان النزاع البحري بين اسبانيا والبرتغال على تملك المستعمرات - ذلك النزاع الذي دفع البابا الى اصدار قراره البابوي الشهير القاضي بتقسيم العالم بين الدولتين - ، ثم النزاع البحري بين الانجليز والاسبان على السيادة في الاطلسي ، ثم بين الانجليز والهولنديين من جهة والبرتغال من جهة ، على السيادة في المحيط الهندي ، ثم النزاع المسلح بين بريطانيا وفرنسا في كل انحاء العالم ، كل ذلك وضع الدعامة الأساسية في تحويل كل من هذه الدول الى دول « قومية » ، تضم قومية واحدة ولو تعددت اصولها العرقية او لهجاتها ولغاتها او مذاهبها الدينية ، دون ان يسبق نشوء ذلك الوضع القومي فكر سياسي « قومي » محدد . والواقع ان هذا الفكر انما نشأ في أوروبا الوسطى لا الغربية حين تقدمت مجتمعاتها بورجوازية وصناعيا ، وحرمت ، في نفس الوقت ، من المستعمرات .

ان ارتباط نشوء فكرة الدولة القومية بالمدى الاستعماري وبالتقدم الذي حققه المجتمع في الميدان التجاري والصناعي العالمي معا ، يفسر لنا التقدم الهائل الذي حققته كل من هولندا وبريطانيا ثم فرنسا في وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، قبل أن تحقق مثله أو بعضه امبراطوريات أوروبا الوسطى بزمان طويل . وفي الواقع فان دول وسط أوروبا لم تتمكن من اللحاق بالدول الغربية البحرية الا في اواخر القرن التاسع عشر واول ثلث القرن العشرين . وبقيت الامبراطورية النمساوية ، وهي الاكثر تأخرا ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وهي تضم عددا كبيرا من القوميات ، مثلها في ذلك مثل أية دولة جامعة ، تعمها الحركات الانفصالية . بينما اتجهت المانيا ، وهي الاكثر تقدما ، من تجزئتها الى حوالي ثلاثمائة أقطاعية او إمارة ومملكة ، الى الوحدة القومية . ولا ريب في أن تحقيق الوحدة في المانيا ، وانتشار حركات الانفصال في النمسا ، انما يرجع ، لا الى اختلاف التركيب القومي للامبراطوريتين فحسب ، وانما ، ايضا ، الى النهضة الصناعية البورجوازية التي حققتها المانيا في القرن التاسع عشر . ولو اتبعت للامبراطورية النمساوية أن تسير في طريق التصنيع البورجوازي الكبير في وقت مبكر - (ولم يكن ليتاح لها ذلك وهي المحبوسة عن البحر في عصر الاستعمار البحري) - وعمت فيها « الديمقراطية الليبرالية » ، لما قامت حركات الانفصال القومي فيها . فبريطانيا ، مثلا ، يسكنها اكثر من قومية واحدة . ومع ذلك لم تسمع فيها

اصوات الانفصال الاسكتلندي او الولشي الا حديثا ، وبشكل خاص ، بعد انهيار الاقتصاد البريطاني هذا الانهيار الذي نشهده اليوم .

في الواقع فان مبدأ « الامة - الدولة » ، او « الدولة القومية » لم يمكن تطبيقه في أوروبا الا في نطاق ضيق جدا . فحركات الانفصال في الامبراطورية النمساوية لم تنتج دولا قومية ، وانما انشأت ، حسبما ارتأى المنتصرون في الحرب ، دولا مكونة من قوميات متعددة . فتشيكوسلوفاكيا الناشئة بعد الحرب الاولى ضمت التشيك والسلوفاك والامان السوديت وبعض الرومانيين والبولونيين ، وضمت بولونيا اجزاء من اوكرانيا ومن روسيا البيضاء ومن المانيا ذاتها . بينما تضم يوغوسلافيا الحديثة ست جمهوريات واكثر من عشر اقلية لم يطبق عليها مبدأ « الامة - الدولة » لانقسمت الى بضع عشرة دولة .

ان القومية في أوروبا لم تكن هي باعث شعار « الامة - الدولة » ، لانها هي نفسها نتاج الاكتشافات الجغرافية ، والنمو البورجوازي ، والتوسع الاستعماري والتنافس الدولي على الارض القديمة والجديدة معا ، والحروب الاهلية الأوروبية التي اتسع ميدانها ليشمل العالم ولتسمى حروبا عالمية . في مثل هذه الحروب كان الشعور القومي يتكون ويشد ، وتولد القومية بأبشع صورها ومظاهرها . ومن هنا كان من الاصح ان نقول ان شعار « الدولة - الامة » الذي اقتضته التجارة العالمية هو الذي خلق القوميات الأوروبية الجديدة ضمن الدول القائمة في بلدان أوروبا الغربية البحرية الاستعمارية المتقدمة .

واذا كانت القومية العرقية الشوفينية قد وصلت أوج بشاعتها في المانيا النازية فان هذه القومية لم تكن تختلف ، في خصائصها الاساسية وفي اتجاهات بشاعتها ، عن أية قومية استعمارية اخرى . وانما يكمن الاختلاف الاساسي في ان المانيا ، المتقدمة صناعيا والمحرومة استعماريا ، حاولت ان تطبق في أوروبا المبادئ التي قصرت الدول الاستعمارية تطبيقها على المستعمرات .

ومن هنا يمكننا ان ندخل بعض التعديل على قول ستالين بان الامة لا تبرز الا في عصر الرأسمالية النامية ، بان نقول ان القومية الأوروبية لم تبرز الا في ظل النمو الرأسمالي المتأني عن التوسع الاستعماري او الرغبة فيه . ولعلنا نرى اليوم كيف خفتت الخلافات « القومية » بين دول أوروبا الرأسمالية حتى كادت تختفي ، حين زالت مستعمراتها على رغم ان نظامها البورجوازي ما زال قائما .

من هذا كله يمكن أن نقول أن الحركة القومية الأوروبية تميزت بميزات الاستعمار نفسه ، لأنها وليدة هذا الاستعمار . فهي قومية عنصرية ، شوفينية ، توسعية ، بورجوازية ، استغلالية ، استعلائية ، متطلعة إلى إخضاع العالم لنفوذها ولاحتكارها واستغلالها . ولئن تميزت هذه القومية ، في البلاد التي سبق التحقيق الاستعماري فيها نشوء البورجوازية ، بالارتباط بالمبادئ الليبرالية في مجتمعاتها ذاتها ، فإنها ، حيثما تلا طلب الاستعمار نشوء القومية البورجوازية ، ارتبطت بالدكتاتورية العسكرية المكشوفة سواء تمثلت ببسمارك أو بهتلر أو بموسوليني أو ، حتى ، ببلسودمسكي وفنزيلوس .

الحركة القومية التحررية

إن الحركة القومية لا تكتسب صفاتها وخصائصها من ذاتها ، أي من مجرد أنها حركة قومية ، إنما تكتسبها مما تعبر عنه من قضايا وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف .

وإذا كانت الحركة القومية في الغرب قد ولدت في حضن التنافس الاستعماري والنمو البورجوازي الاستغلالي ، واتخذت صفاتها وخصائصها منهما ، فإن الحركة القومية في المستعمرات قد ولدت في حضن الحركة المقاومة للاستعمار بكل ما فيه من احتلال واستقلال وكبت وتمييز عنصري واستعلاء واغتراب مطلق للإنسان وللإنسانية . ومن هنا كانت الحركة القومية في المستعمرات حركة تحررية ، وكانت نقى الحركة القومية الغربية ونفيا لها .

إن الرد على الاغتراب المطلق للإنسان المستعمر يبدأ في الذات ، برفض هذا الاغتراب . وقبل أن يتمكن الإنسان المستعمر من تحرير وطنه لا بد أن يحرر نفسه أولا من قيود الاستعمار على إنسانيته ، على عقله وقلبه وإرادته . فيبدأ بتأكيد قيمته وذاته أمام هذا الذي يحاول الحط منها ومنه . وهو يفعل ذلك بتأكيد إنسانيته ، وانتمائه ، وتاريخه ، ومجتمعه ، ولغته ، ودينه ، وحضارته بتأكيد قوميته . وحتى حين يضطر إلى أن يتقبل حقيقة أن قيم حضارته أصبحت مزعزعة وعاجزة عن الوقوف أمام معطيات الحضارة الغازية ، وعلى رغم أنه يضطر إلى الارتشاف من كثير من معطيات هذه الحضارة التي حملت معها قيما جديدة ، وآلات جديدة ، وفكرا جديدا ، وعلى رغم أنه يضطر لأطراح كثير من فضلات حضارته السابقة التي تقف حجر عثرة أمام تنمية قدراته النضالية وإداء رسالته التحررية ، فهو يقبل على ذلك كله أقبال الإنسان الواعي لشخصيته ، فتلك هي صفة الإنسان المناضل ، لا أقبال الإنسان المضيع لشخصيته التي هي صفة الإنسان العميل التابع ، أنه يأخذ ليتلمي لا ليغني ذاته .

هذا التأكيد على الذات ، وعلى الشخصية ، ورفض الاغتراب ، هو الذي يعطي رد الفعل صفته القومية العامة .

ان النقيض في المنطق التاريخي الجدلي هو النقيض التاريخي ، لا أي نقيض ، ولا النقيض الستاتيكي الحسابي . والرد على أي تحد تاريخي محدود بالضرورة بظروف ذلك التحدي التاريخية . قد يكون نقيض القومية ، في المنطق الستاتيكي المجرد ، هو اللاقومية . واللاقومية ليست إلا نفيًا مجردًا للقومية . وقد يكون النفي بمحوها للوصول إلى ما هو أوسع منها ، كالانسانية ، أو الاممية ، كما قد يكون للوصول إلى ما هو أضيق منها ، كالقبلية أو الاقليمية المحلية أو الطائفية .

ولكن نقيض الحركة القومية المعتدية ، في المنطق الجدلي ، لا بد ان يكون الحركة القومية المتحررة . لان رد الفعل لا بد ان يكون من نفس نوع التحدي ، نابعا منه ، ومناقضا له ، ونافيا لخصائصه في نفس الوقت . ان هذا الاتصال والانفصال بين التحدي وبين نقيضه التاريخي لا بد ان يصل إلى ان يخلق تركيبا جديدا ، متصلا بالتحدي نفسه من جهة ، ومتصلا بنقطة الانطلاق في رد الفعل من جهة أخرى ، أي بالذات الحضارية ذات التراث ، ومتجاوزا لهما في أن معا . فالقومية التحررية لم تكن موجودة في معطيات الاستعمار ، ولا هي موجودة في معطيات الشرق المتخلف . وانما هي نتاج التضاد بين التحدي ورد فعله ، ووليدة الصراع بينهما .

ولعلنا نرى شيئا من آثار هذا الالتحام الجدلي حين نرى ان الشعوب المستعمرة لم تتجمد عند حد الدفاع عن تراثها وتاريخها وحضارتها ، ولا هي ، في رفضها للاستعمار ، رفضت كل ما هو وراء هذا الاستعمار من حضارة وفكر وعلم . وانما هي ، في مرحلة ، رجعت إلى ذاتها تعبد بمعطياتها وتزيح عنها الشوائب ، ثم ، في مرحلة أخرى ، ادارت ظهرها لهذه المعطيات وحاولت ان تنفتح على الغرب بلا تحفظ ، ثم اذا بها ، في مرحلة ثالثة ، تسترجع ثقافتها بنفسها حين تتبنى طريق النضال الثوري الاشتراكي ، فتلتقي مع ذاتها ، وفي نفس الوقت ، تأخذ وتدع من المعطيات العالمية كلها ما يتفق مع شخصيتها ومع مصالحها ومع مستلزمات رسالتها .

وكاني بالاستاذ ميشيل عفلق ، حين عبر عن هذه العلاقة الجدلية في الانسان المناضل القومي الاشتراكي ، قد لخص نفس العلاقة في الشعوب حين قال : « ان العلاقة بالتراث يجب ان تمر بثلاث مراحل . المرحلة الاولى مرحلة الاطلاع على التراث لاكتشافه وفهمه . المرحلة الثانية ، الافتراق عنه ، بحيث

نسير في طريقنا الخاص ، طريقنا المتميز ، الذي هو قدرنا ، بعد تأثرنا بهذه الرؤية . المرحلة الثالثة ، الالتقاء بالتراث بعدما نكون قد ادينا قسطنا من النضال ، واصبحنا ثوريين حقيقيين ومناضلين مجاهدين ، وبالتالي قادرين على فهمه فهما حقيقيا . فكلما تقدمنا خطوة على طريق النضال يزداد فهمنا الحي له . وهذا يعني ان فهم التراث مرتبط بالخطوات النضالية ، والخطوات الجادة على طريق بناء المجتمع الجديد .

ان نقيض « القومية » كمجرد رابطة ستاتيكية . هو « اللاقومية » ، بمعناها الاوسع او بمعناها الاضيق . ولكن الحركة القومية الغربية لم تصل الى الشرق فكرة مجردة ستاتيكية ، وانما وصلت استعمارا واستعبادا واستغلالا واستعلاء ومحوا للشخصية القومية والانسانية . فكان لا بد لرد الفعل التاريخي الجدلي ان يكون حركة قومية تنفي الاستعمار والاستعباد والاستغلال والاستعلاء ، وتسترجع الشخصية القومية والانسانية .

ان الدعوة الى الاممية قد يكون لها مبرر حين تولد في ظرف تاريخي تعبت فيه امم ودول وشعوب من منافسات قومية وحروب منهكة افقرتها وهصرتها ودمرتها واراقت دماءها . كالدعوة التي انتشرت بعد الحربين العالميتين لانشاء عصبة الامم ، ثم هيئة الامم المتحدة ، ولاشاعة السلام في الارض . او حين تستعمل القومية والمجد القومي والمصلحة القومية ، في هذه المنافسات والحروب ، ستارا لتغطية حقيقة ان المستفيد الاصيل منها هو الموكب الحالي العسكري الحاكم ، وان دافع ضريبة الدم والعرق والجوع والدموع هو الطبقات الكادحة في المجتمع القومي ذاته ، كما ادركت ذلك ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، الحركة الاشتراكية الاربوية .

ومع ذلك ، فان هذه المبررات ، على رغم النظرة الاممية الاشتراكية ، لم تتمكن ، في واقعها التطبيقي ، من اثبات امكان الانسلاخ القومي ، وتخلي كل امة عن شخصيتها . على العكس من ذلك فان محاولات يوغوسلافيا والبانيا وهنغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا في اثبات استقلالها عن عاصمة الاشتراكية العالمية ، وفي محاولة التوفيق بين شعورها القومي واميتها الاشتراكية ، معروفة ومشهورة . بل ان بعض الدول الجامعة الاشتراكية ، كالاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، لم تخل من محاولات انفصالية في داخلها ايضا . وان مشاكل الحدود بين بعض هذه الدول لها من الامة ما لها بين الدول البورجوازية نفسها .

ومن هنا فانه على رغم محاولات الاممية الاولى والثانية والثالثة لخلق

« حركة اشتراكية اعمية واحدة ، فان هذه المحاولات جميعا انتهت الى خلق
« حركات اشتراكية » ، لكل طابعها القومي واستقلالها النسبي ، وطريقها
الخاص لتحقيق الاشتراكية ، بل وتصورها الخاص للاشتراكية نفسها .

وغني عن القول ان الحركات الثورية في الصين وفي فيتنام وكمبوديا
ولاوس وكوبا والتشيلي وانجولا ، وان تبنت المنطق الماركسي اللينيني ، حركات
قومية في الاساس ، موجهة ضد الاستعمار وضد التخلف ، وانها اختطت
طرقها الخاصة في النضال وفي بناء المجتمع ، وانها قد اغنت النظرية الماركسية
في المستعمرات بمعان لم تكن فيها ، وان الماركسية بالنسبة اليها لم تكن الهيا
يعبد ، ولكن منهجا في الوعي ودليلا في العمل ، وانها فهمت من الاممية وقوف
جميع الشعوب المقهورة والقوميات المضطهدة في صف واحد ضد الامبريالية ،
ولم تفهم منها وجوب الغاء القوميات والشعور القومي .

يقول فرانز فانون « يقول بعضهم منا وهناك ان القومية مرحلة قد
تجاوزتها الانسانية ، وان الزمان الحاضر هو زمان التجمعات الكبيرة ، وان
على المتأخرين الذين ما زالوا يؤمنون بالقومية ان يصححوا اخطاءهم ، ونحسن
نرى ، على خلاف ذلك ، ان الخطأ الفادح ، الخطأ المثلث بالنتائج الخطيرة ،
هو ان نحاول القفز فوق المرحلة القومية » . لا سيما وان القومية ليست عائقا
دون الانسانية الشاملة والعالمية الكبرى . على العكس ، فان « وعي الذات ليس
انغلاقا دون التواصل . بل لقد علمنا التفكير الفلسفي ان وعي الذات هو ضمان
التواصل . ان الوعي القومي ، والشعور القومي ، الذي هو ليس تعصبا قوميا ،
هو الامن الوحيد الذي يهيئ لنا بعدا عالميا » . ونجاحه ان « كل امة مستقلة في
افريقيا سوف تظل مطوقة تقربص بها الاخطار في كل لحظة ، الى ان تتحرر
افريقيا كلها من الاستعمار » ، بل الى ان يتحرر العالم الثالث كله ويقضي على
الامبريالية . « ان التحرر القومي لا يبتعد بنا عن الامم الاخرى ، بل انه هو الذي
يجعل الامة حاضرة على مسرح التاريخ . ففي قلب الوعي القومي انما ينهض
الوعي العالمي ويحيى » .

محتوى الحركة القومية

قلنا ان ثمة فرقا بين « القومية » من حيث هي رابطة ، وبين « الحركة
القومية » من حيث هي وعي هذه القومية على ذاتها ، ومن حيث هي نضال
لجعل هذه الرابطة منطلقا في الميدان التاريخي . والرابطة القومية ، في ذاتها ،
ليست خيرا ولا شرا . انها رابطة من الروابط الكثيرة التي تربط الانسان
بمجتمعه ، تتناسق احيانا ، وتتناقض احيانا ، مع روابط اخرى . وهي قد

تبرز احيانا في التاريخ لتكون اقوى رابطة تربط المجتمع وتجعل منه الوحدة الاجتماعية الحضارية المتكاملة المميزة عن غيرها من المجتمعات ، وقد تنحسر امام غيرها من الروابط اذا حلت رابطة محلها في مرحلة من التاريخ ، فيضعف اثرها وتتحول الى رابطة ثانوية .

ولكن « الحركة القومية » لا يمكن ان تكون ، مثل الرابطة القومية ، خالية من القيمة الخلقية . لانها ، بطبيعة كونها « حركة » وبطبيعة كونها « تاريخية » ، لا بد ان تكون خيرا او ان تكون شرا ، وان يكون لها بالتالي تقييم خلقي . وهذا التقييم الخلقي ليس نابعا من كونها « حركة » ولا من كونها « قومية » ، وانما هو نابع من حيث « منطلق » هذه الحركة ، و « اتجاهها » و « اهدافها » و « اسلوبها » و « ما تعبر عنه » . وهذا ما يمكن ان نطلق عليه تعبير « محتوى » هذه القومية او « مضمونها » .

ومن هنا ذلك التمييز الواضح بين التقييم الخلقي للحركة القومية الغربية وللحركة القومية التحررية . فعلى رغم ان الاولى مثلت ، من ناحية ، حركة التحرر من قيود الاقطاع والكنيسة والتخلف الحضاري ، فقد مثلت ، من ناحية اخرى ، استعباد الانسان واستغلاله وكبته واغترابه ، في مجتمعات المستعمرات ، وفي مجتمعاتها نفسها . بينما انطلقت الثانية من منطلق التحرر من التخلف ، ثم اذا بها تصل ، عبر مراحل كثيرة ، الى مستوى النضال من اجل التحرر من كل ضروب الاستعباد والاستغلال والكبت والاغتراب ، سواء كان مصدره الاستعمار او غير الاستعمار ، والى مستوى النضال من اجل خلق الانسان القادر على استعمال مواهبه وتفجير طاقاته والتعبير عن ذاته ، ومن اجل مجتمع عالمي يسوده الرخاء والحرية والمساواة والسلام .

ان تعبير « الحركة القومية » في ذاته تعبير تجريدي . وهذا التعبير انما يتخذ معناه الحقيقي حين ينقلب من المجرد الى الموضوعي ، فيترجم الى عملية تحرر انساني ملموس . متصل بتلبية حاجات الانسان الجسمية والعقلية في ان معا . بحيث يكون قادرا على المساهمة في الحياة الانسانية مساهمة فعالة مريدة واعية . وبحيث تعم امكانيات تلبية الحاجات ، وامكانيات المساهمة الانسانية ، كل انسان على وجه الكرة الارضية . وهذا المعنى ، في المستوى الموضوعي ، كما يعني القضاء على الاستعمار ، والقضاء على التخلف ، يعني ايضا تامين حاجة الانسان الى الغذاء والكساء والسكن والصحة وفرص التعليم والتعبير والراحة والعمل المنسجم مع القدرات والعلاقة الانسانية الخالية من الخوف . الخوف من الجوع او البطالة او الجهل او العدوان على الحرية او الاغتراب .

يقول فرانز فانون « ان الشعور القومي ، ما لم يكن تجسيدا منسجما لاعمق مطامح الشعب بمجموعه ، وما لم يكن ثمرة مباشرة حياة نابضة للتعبئة الشعبية ، فلن يكون في احسن الاحوال الا شكلا لا مضمون له ، سريع الزوال ، قليل الدقة والوضوح » . ولذلك فان الشعور القومي قد يستثير جماهير الشعب للنضال لا سيما حين يرتبط بالطموحات الانسانية . ولكنه سرعان ما يفقد هذه القدرة على الاستثارة اذا فقد ارتباطه بهذه الطموحات ، وفقد محتواه ، وبقي اطارا بلا مضمون . ولعل هذا ما يفسر لنا الافلاس السريع الذي تصاب به معظم الحكومات الوطنية بعد الاستقلال ، حين يقع الانفصال بين الشعارات التي نادى بها الحركة القومية ، وجمعت حولها الجماهير ، وبين اتجاهها نحو خدمة طبقة واحدة من طبقات الشعب بدل خدمة الشعب كمجموع .

ان محتوى الحركة القومية هذا لم يضعه احد . لم يخترعه ولم يصطنعه احد . ولا هو من قبيل المواقف الخلقية . انه من حتمية ولادة حركة النضال ضد الاستعمار ، وانطلاقها ضد التخلف ، ومن حتمية نمو هذه الحركة وتجربتها وخبرتها ، ونجاحها وانتكاساتها ، ومن مشاركة الجماهير في النضال من داخلها ، ومن الامل التي تدفعها ، ومن الخيبات التي تصاب بها . وكل ما يمكن ان تفعله النظرية في هذا المضمار هو ان « تكتشف » هذا المحتوى ، وان تعبر عنه التعبير السليم ، وان تضعه في موضعه الحقيقي من الحركة القومية ، وان تعي ان النضال القومي هو من اجل هذا المحتوى ، لا من اجل الاطار الخالي من المضمون .

ولان هذا المحتوى هو من خلق التاريخ . لا من خلق مفكر ما او زعيم ما ، فالحركات القومية في المستعمرات قد لا تصل جميعها الى هذا الوعي الشامل لعنى الحركة القومية ومحتواها ، وقد لا يتزامن وصول من وصل منها الى هذا الوعي او قريب منه . وذلك بسبب تميز الظروف التاريخية التفصيلية في كل حركة قومية . وبسبب اختلاف عمق معاناة الاستعمار ، وبسبب طول فترة النضال وعمقه واسلوبه . وبمقدار اتساع المشاركة الجماهيرية فيه .

ولعل العودة الى مثل اليابان ، والصين ، مرة اخرى ، يبين لنا هذا الامر بوضوح . فنجاح اليابان في دفع خطر الاستعمار عنها في فترة مبكرة نسبيا في تاريخها ، وتحقق هذا النجاح على يد انقلاب فوقي قامت به السلطة بون ان تخوض الجماهير معركة نضالية ضد الاستعمار ، دفع الحركة القومية اليابانية في مسار مختلف تماما ، بل ومناقض ، لمسار الحركة القومية في بلدان العالم الثالث .

واضطرار الصين الى دخول المعركة تلو المعركة ضد الاستعمار الغربي
و**ضد الحكم المنشوكي المتخلف** ، الرافض لاي فكرة من افكار التحديث ، وقيام
جماهير الشعب بخوض هذه المعارك ، وخيبات الامل التي اصيبت بها ، واعتراف
الحلفاء باستقلال الصين والغاء معظم الامتيازات الاجنبية منذ نهاية الحرب
العالمية الاولى ، وخيانة الحكومات الوطنية المتعاقبة لقضية تحرير الجماهير ،
ثم اضطرارها لمواجهة العدوان الياباني مرة اولى وثانية وثالثة ، وحمل
جماهير الشعب لعب هذه المواجهة ، كل ذلك ، الى جانب توفر القيادة الحكيمة
الصابرة الصامدة الواعية لمعنى حركة التاريخ الشاملة ، جعل تطور الحركة
القومية في الصين يصل الى اقصى مداه .

بينما اكتفت بلاد لم يتح لها ان تولد فيها حركة قومية جماهيرية واسعة ،
واتيح لها تحقيق استقلالها السياسي عندما منحتها اياه الدول الاستعمارية
بسبب انحسار الاستعمار الاحتلالي من العالم كله ، ان تقف عند هذا الحد من
الطموح ، فلا هي تتابع نضالا قوميا ضد الامبريالية الجديدة وانما تترامى في
احضانه ، ولا هي تجدد مجتمعا ، او تدفعه نحو التحديث ، او تصارب
التخلف ، وانما تقتصر على النعم التي انعم بها الاستقلال السياسي على
طبقتها البورجوازية الناشئة ، وتحرص على ابقاء دكتاتورية البورجوازية فيها ،
وعلى علاقاتها الجديدة الحميمة مع قوى الامبريالية . وفي هذه الحال سرعان
ما نرى ان الحركة القومية ، بدل ان تتجه ضد قوى الاستعمار والتخلف ،
تنحرف افقيا لتتجه اتجاها عرقيا ، او اقليميا ، او طائفيا ، او قبليا ، ضد
«الاجانب» التابعين لعرق آخر ، او اقليم آخر ، او طائفة دينية اخرى ، او
قبيلة اخرى ، من العروق والاقاليم والطوائف والقبائل المستعمرة كذلك ، او قد
تنحرف عموديا لتتجه اتجاها طبقيًا وعقائديًا لضرب حركات اليسار والتقدمية
وحركات الكادحين وحركات المنادين باستكمال ايدولوجية العالم الثالث
الشاملة .

وفي الاقطار العربية نفسها مثل هذه الظواهر . فعلى رغم وحدة الامة ،
وعلى رغم قومية المعركة ، وعلى رغم تنامي الوعي الجماهيري من خلال
النضال الطويل ، فنحن نشهد مفارقات كبيرة في مقدار الوعي القومي وعمقه ،
يتناسب مع اثر الاستعمار في كل من هذه الاقطار ، ومع طول النضال وعمقه
ومشاركة الجماهير فيه ، كما نشهد ، فوق ذلك ، اثر التجزئة القطرية للنضال
ضد الاستعمار ، وما سببته تلك التجزئة من ان كل قطر عربي خاض نضاله
التحرري وحده ، وان كل قطر عربي خاض نضالا مختلفا عن نضال القطر
الآخر ، بل ان بعضها لم يكد يخوض اي معركة نضالية على الاطلاق ، وما
انتهى اليه هذا كله من اضعاف للحركة القومية (الموحدة) ، التي يجب ان تكون ،

في الأساس ، اطار الحركة القومية التحررية في الوطن العربي كله ، ووعاءه

من هنا يمكن ان نقول اننا اذا لاحظنا ان الحركات القومية في بلدان العالم الثالث لم تستكمل جميعا عقيدتها التحررية الشاملة الكاملة المحيطة بمشاكل الانسان والمجتمع القومي والعالم ، ولاحظنا الاختلافات الكبيرة في اتجاهات النظم الحاكمة وتخطيطها وحيرتها في حل مشاكلها ، فليس النقص هو في الايديولوجية نفسها ، بقدر ما هو في المدى الذي قطعتة شعوب تلك البلدان في طريق التحرر الطويل . ان بلدان العالم الثالث لم تتم تحررها بعد . لم تستكمل الحركة القومية محتواها بعد . انها ما تزال مستعبدة لدكتاتوريات البورجوازية المتعاونة مع القوى الامبريالية الماضية في استغلال موارد البلاد وامتناس ثرواتها .

ان الحركة القومية التحررية لا بد ان تحقق محتواها . ومحتواها لا يمكن ان يقل عن هزيمة الامبريالية والتخلف ، وعن قيام الوحدة القومية ، وعن اقامة مجتمع سوي غير طبقي تسوده المساواة والتكافؤ ، وتتاح فيه الفرص للانسان لاستعمال كل طاقاته ومواهبه وتنميتها ، ويمحي فيه الاستبعاد والاستغلال ، وتتم فيه التنمية من القاعدة الى القمة لتصل الى مجموع الشعب لا الى فئة من فئات الشعب ، وعن اقامة دولة نابعة من الشعب ، معبرة عن تطلعاته التحررية ، متعاونة ومتحالفة مع كل قوى التحرر في العالم لاقامة نظام عالمي جديد يسوده التكافؤ والمساواة والسلام .

وكل حركة قومية لا تقوم على هذا المحتوى فهي زائفة ، او منحرفة ، او ضائعة عن هدفها ، او فجة غير ناضجة . « فشتان بين التحرير القومي من حيث هو هدف ، وبين مناهج المعركة ومضمونها الشعبي » (قانون) .

تركيب الحركة القومية

من الطبيعي ان نتوقع ان يكون تركيب اي حركة تاريخية منسجما مع الطبيعة التاريخية لتلك الحركة ، اي مع التناقض الذي ولدها ، ومع الاهداف التي تسعى الى تحقيقها . كان يكون العبيد ، مثلا ، اصحاب الثورة في نظام الرق ، وان يكون البورجوازيون اصحاب الثورة ضد نظام الاقطاع ، وان تكون البروليتاريا صاحبة الثورة في الثورة الاشتراكية ، وان يكون « الشعب » مادة الثورة في الثورة القومية التحررية .

على ان احداث التاريخ قلما تكون صافية وبسيطة هذا الصفاء وهذه

البساطة التي تبدو في المقولات التجريدية السابقة .

فمن ناحية فليس ثمة طبقة يمكن ان تزعم انها انما تقوم بالثورة من اجل مصالحها هي فحسب ، والا قضت على ثورتها بنفسها . وانما هي تزعم ، دائما ، انها انما تقوم بثورتها هذه من اجل مصلحة « المجتمع » كله . ولذلك فهي تستمد القوة من جميع الطبقات غير المتلاحمة مع الطبقة المتحدية ، وتتحالف معها . يقول ماركس في هذا المعنى « لا يمكن لطبقة في المجتمع المدني ان تقوم بهذا الدور - اي الثورة السياسية - الا اذا تمكنت من اثارة الحماس في نفسها وفي الجماهير ، فامتزجت بالمجتمع ككل ، وجعلت من نفسها ممثلة له ، بحيث تشعر المجتمع بانها الممثل العام لمصالحه . ان غاياتها ومصالحها لا بد ان تكون بالفعل غايات المجتمع نفسه ومصالحه ، بحيث تصبح في الواقع رأس هذا المجتمع وقلبه . فباسم المصلحة العامة فحسب يمكن لطبقة معينة ان تدعي الصدارة العامة » .

فالثورة البورجوازية الديمقراطية في فرنسا لم تخضعها الطبقة البورجوازية وحدها وان قادت فكرها وايدولوجيتها وقطفت ثمارها ، وانما خاضتها جماهير الشعب كلها ، لا سيما طبقاتها المسحوقة ، مدفوعة بشعار « الحرية والمساواة » ، التي هي ليست هم البورجوازيين فحسب ، وانما هي هم الجماهير كلها ، على رغم ان فهم البورجوازية لمعنى الحرية ولمعنى المساواة كان لا بد ان يختلف مع فهم الجماهير المسحوقة لمعنييهما .

من ناحية اخرى ، فانه ليندر ان تكون هناك ثورة صافية موجهة نحو غرض معين بذاته ، دون ان تداخله اغراض اخرى مرتبطة به . وتداخل هذه الاغراض يدفع فئات كثيرة وطبقات متعددة ، غير الطبقة المعنية بالذات ، الى الاشتراك في الثورة او مع الثورة ، كما قد يدفع بعض فئات الطبقة المعنية الى الابتعاد عن الحركة التاريخية لطبقتها

ان الثورة البريطانية في منتصف القرن السابع عشر كانت ثورة ديموقراطية وبورجوازية ودينية في آن معا . وهي لذلك وضعت اكثر من طبقة ، وهي ، لذلك ايضا ، شرذمت الطبقات شرذمة عنيفة ، فما لبثت فئات هذه الطبقات ان انقلب بعضها على بعض ، وبدات مواقف بعد مواقف ، لاختلاط الاهداف وانعدام صفاء الغرض الموحد للثورة .

ولعل في الثورة الروسية ما هو اكثر توضيحا لهذا الاختلاط في الاغراض ، فعلى رغم ان البلاشفة قطعوا ثمارها ، فقد كانت ثورة ديموقراطية ،

بورجوازية ، بروليتارية ، فلاحية في أن معنا ، كما كانت ضد الملكية
الائتلافية ، والنقود الألماني في القصر ، والاستغلال الاجنبي والمحلي ،
وسوء ادارة الحرب ، والجوع والفقر والكبت والاضطهاد ، وضد الاقطاع
والبورجوازية ، فجمعت بذلك طبقات كثيرة متداخلة ، وفئات مختلفة ، لم تكن
البروليتاريا ، بالتأكيد ، اقواها ولا اكثرها عددا . ولكن تنظيم الحزب
البلشفي وقيادة لينين تمكنا ، عبر « الثورة غير المنقطعة » من احلال الصيغة
البروليتارية الاشتراكية عليها ، لتضم اتجاهات الثورة الكثيرة ولتجاوزها .

من ناحية ثالثة ، فلان الثورة حركة تاريخية عنيفة وسريعة ، وهي
بذلك متسارعة التطور والتغير والتبدل ، قبل الثورة واثناها وبعدها ، ولان
المتحدي ، كذلك ظاهرة تاريخية متغيرة ومتبدلة ، فان تركيب الحركة معرض
للتغير في كل مرحلة من مراحل الثورة ، قبل الثورة واثناها وبعدها .

ان كثيرا من أسباب التحضير للثورة يقوم به المثقفون . ولكن المثقفين
قلما يبدأون ثورة ، وقلما يكونون في صميم قوتها الضاربة العنيفة ، هم في
المقدمة اثناء التمهيد للثورة ، وفي الصفوف الجانبية بعد قيامها . وبالمقابل
فان الفلاحين قد يكونون ، في بلد صناعي متقدم انعدمت فيه الاقطاعيات او
كادت ، طبقة رجعية محافظة معوقة للثورة البروليتارية . وكذلك فهم قد يبدأون ،
في البلاد المتخلفة ، اكثر الطبقات استسلاما ، اكثرها امتناعا على جهود
التنظيمات الحزبية . ولكنهم ، في الواقع ، اكثر الطبقات قابلية للاشتعال .
فهم يخوضون حركات عصيان عفوية دون تردد كبير . وهم سرعان ما
يصبحون ، اذا ما عمت الثورة ، اول من يطرح استسلامه الظاهري ، واول
من يستجيب الى العنف الثوري ، ليصبحوا وقود الثورة الحقيقي وسندها
القوي .

ومع اخذنا بهذه الاعتبارات المعدلة للقانون العام فان هذا القانون يبقى
في اساسه قائما وصادقا وحقيقيا ، ويبقى « الشعب » في هذا القانون هو
مادة التغيير في الحركة القومية .

على اننا ، ونحن نستعمل كلمة « الشعب » هنا ، لا بد لنا من ان ندرك ،
اولا ، ان (الشعب) في هذا المجال ، غير (الامة) . فالامة تجمع كل من ينتمي الى
الرابطة القومية . والشعب هو ذلك الجزء من الامة المعادي للاستعمار
والتخلف . وان ندرك ، ثانيا ، ان كلمة « الشعب » هذه انما هي تعبير
تاريخي . وهي بذلك لا تمثل بالضرورة نفس الجزء من الامة في جميع
مراحل نضالها . وانما هي تعبير يطرأ على معناه التغير بتغير مراحل
النضال .

وطبيعي جدا ان يكون « الشعب » ، بهذا المعنى الجامع الواسع ، هو طرف المعادلة في التناقض مع الاستعمار . فالاستعمار ليس موجها ضد طبقة بالذات في المستعمرات ، وانما هو يصيب الشعب ، بكل طبقاته ، بالاغتراب والتمييز العنصري وبقية خصائص الاستعباد والاستغلال . والواقع فان تكوين الشعب نفسه ، في ظل الاستعمار تكوين مائع ، ضائع بين التكوين الطبقي الموروث القائم على النظام الاجتماعي السابق ، وبين التكوين الطبقي الجديد الذي تحفزه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، والذي لا يمكن ان يأخذ مداه الحقيقي ما دام الاستعمار قائما ومسيطر على السلطة السياسية والفعاليات الاقتصادية في آن معا . فالشعب ، بكل طبقاته مضطهد . والشعب ، باستثناء شريحة عليا صغيرة ، كله محروم ، وكل اقتصاده اقتصاد تابع للمستعمار .

بالمقابل ، فان الطرف الاخر من معادلة التناقض ، اي الاستعمار ، لا يمثل بالنسبة للشعب المستعمر مجرد طبقة بورجوازية احتكارية ، كما يحاول ان يرسمها الاشتراكيون الغربيون ، حتى وان يكن المستفيد الاول من الاستعمار هو هذه الطبقة . ان الخاصية الاولى للاستعمار في المستعمرات هو تمييزه العرقي او القومي او العنصري . وهو اول ما يحسه الانسان المستعمر واول ما يميزه عن المستعمر . والمستعمر الذي يراه المستعمر ويتعامل معه ويتلقى منه الضربات والاهانات ليس بالضرورة من طبقة بورجوازية او عسكرية او مالية حاكمة . يكفي انه الاجنبي المستعمر ، وانه ينتمي الى القومية المستعمرة . بل ان الطبقة العاملة في بلاد الاستعمار نفسها قد اصابها كثير من فتات فوائد الاستعمار حتى اتهمها لينين بالانتهازية وبمتابعة البورجوازية الحاكمة في مراميها واغراضها .

لقد قدم فان كول ، الاشتراكي الديموقراطي الهولندي ، تقريرا الى المؤتمر الاشتراكي الدولي المعقود في امستردام عام ١٩٠٤ ، يقول فيه : ان الاتجاه نحو التوسع الاستعماري اتجاه عام . وهو نتيجة لتطور المجتمع الرأسمالي . . . فالرأسمالية تقود الى الامبريالية ، والامبريالية بدورها تشجع الروح العسكرية بالضرورة . هذه الروح التي تدمر الشعوب وتمتص نخاع عظامهم . . . ومع ذلك ، قبل من الضروري ان نشجب كل ملكية استعمارية ، في كل الاحوال ، وفي كل زمان ومكان ؟ ان الحاجات الجديدة الناشئة بعد انتصار الطبقة العاملة وتحريها الاقتصادي يجعل امتلاك المستعمرات ضرورة حتمية ، حتى في ظل نظام الحكم الاشتراكي المقبل . (كذا) . ان البلاد المتقدمة الحديثة لا يمكن ان تسير قدما اذا لم تعدها بلاد اخرى بالمواد الخام ومنتجات المناطق الحارة التي لا تستغني عنها الصناعة وحاجات الانسان .

وعلى رغم ان هذا التقرير قد رفض في المؤتمر ، ورفض مرة أخرى في مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٠٧ ، فان السياسة التي اتبعتها الاحزاب الاشتراكية في غرب اوروبا ، لا سيما بعد ان وصلت الى الحكم ، لم تختلف عن سياسة اي حزب محافظ ، بل لعلها كانت في كثير من الاحيان اشد قسوة وعنفا . يكفي ان نذكر دور الحزب الاشتراكي الفرنسي في ثورة الجزائر ، ودور حزب العمال البريطاني في ثورة عدن .

ولعل احدا من المحافظين الرجعيين لم يلخص اهداف الاستعمار القديم كما لخصها نان كول هذا في دفاعه عن تقريره في مؤتمر شتوتجارت ، حين تساءل « ماذا يمكن ان يفعل - المعارضون للاقتراح - بزيادة السكان في اوروبا ؟ اين يمكن ان يعيش الذين يريدون ان يهاجروا اذا لم يعيشوا في المستعمرات ؟ ماذا يمكن ان يفعل (المعارضون) بالانتاج المتنامي للصناعة الاوروبية اذا لم يجدوا له مسارب جديدة في المستعمرات ؟ »

ويسخر لينين من هذه الاقوال ، ومن « رسالة التمدين » التي تشدق بها القائلون ببقاء الاستعمار الاشتراكي ، والتي تقتصر ، كما قال ، على نشر الخمر ومرض الزهري في المستعمرات ، الى ان يقول « ... انه نتيجة السياسة الاستعمارية التي تكلف غالبا ، فقد وصلت البروليتاريا الاوروبية ، جزئيا ، وضعا لم يعد فيه عملها ، هو الذي يدعم المجتمع القائم ، وانما الذي يدعمه هو شعوب المستعمرات المستعبدة بالفعل . فالبرجوازية البريطانية ، مثلا ، تنال من الارباح من عشرات ومئات الملايين من سكان الهند وغيرها ، اكثر بكثير مما تناله من العمال البريطانيين . وهذه الاوضاع تخلق ، في بعض البلاد ، القاعدة المادية والاقتصادية لوصول عدوى التعصب الاستعماري الى الطبقة البروليتارية . »

ان هذا الوضع في طرفي معادلة التناقض مع الاستعمار جعل الرد الطبقي المحض في المستعمرات امرا مستحيلا ، وجعل رد الفعل القومي بأداته الشعبية امرا حتميا .

على ان هذا التركيب « الشعبي » للحركة القومية كان لا بد ان يداخله الكثير من التطور والتغير . فاذا تركنا جانبا مرحلة رد الفعل الفطري ، تلك المرحلة التي اقتصر فيها رد الفعل في الواقع على الحكام ومن يلون بهم من موظفين وقادة واتباع وعبيد ، كان تركيب الحركة النضالية في مرحلة الاصلاح الديني قائما في الاساس على رجال الدين قيادة ، والفقراء والمحرومين والمسحوقين قاعدة .

على ان تركيب الحركة القومية انما بدأ يتبلور ويأخذ شكلا خاصا عند بدء حركة الوعي الوطني الحديث . ففي هذه المرحلة ولدت الافكار الوطنية ، مرتبطة بالفكر الليبرالي والفكر البورجوازي ، في فئة المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحديثة في الوطن او في الخارج . وفي نفس هذا الوقت كانت تقوم بين المحرومين والمسحوقين حركات نضالية عصبانية ، بين آونة واخرى ، قد تقتصر على قرية ، او على اقليم ، او على طائفة ، ولكنها قلما عمت البلاد جميعا . مثل هذه الحركات كان فيها رفض للجوع ، او للظلم والتعسف ، او للاضطهاد العنصري ، او للضرائب ، او لمصادرة الارض . وكانت تنتهي جميعا الى الفشل . لانها كانت تعبيرا فطريا عن رفض فطري ، خالية من مقومات النجاح التي لا بد ان ياتي على راسها تحديد الاهداف وتحديد الوسائل وتحديد التنظيم .

كانت « الافكار الوطنية » في جهة ، وكانت « الحركات الوطنية » الذاتية الفطرية في جهة . ولم يكن من السهل ان تلتقي الجهتان مع اختلاف وضعهما الطبقي اختلافا كليا ، لولا ان فئة « المثقفين » الذين كانوا ينتمون في الاصل الى الطبقات القادرة على تحمل مصاريف التعليم ، قد بدأت قاعدتها في الانتشار ، بسبب تزايد حاجة الاستعمار الى المتعلمين في تنفيذ اغراضه ، او بسبب انتشار المدارس المحلية التي تعلم بالاسلوب الغربي في انحاء البلاد ، حتى فاض عدد المثقفين الفقراء عن العدد الذي قد تحتاجه منهم الادوات الاستعمارية ، ونشأت بينهم ازمة بطالة . فأصبح هؤلاء المثقفون المحرومون صلة الوصل بين اصولهم المحرومة وبين الفكر الوطني الحديث ، وكانوا ، مثقفين عاطلين ، ومعلمين ، وموظفين صغارا ، ومحامين لا يجدون عملا ، وطلبة ، قاعدة العمل الوطني الجديد .

بالاضافة الى هؤلاء ، كان التغيير الاقتصادي والاجتماعي المتسارع في البلاد في ظل المصالح الاستعمارية ، يخلق طبقة مستفيدة - يمكن ان نسميها بورجوازية ، ولم تختلف في معطياتها التاريخية اختلافا كليا عن البورجوازية الغربية - شاعرة بان الامتيازات والاحتكارات وادارات المؤسسات ووكالات التجارة وملكيات الصناعة محرمة عليها ، متاحة للمستعمر ، وكانت ثقافتها ، في نفس الوقت ، تتيج لها ان تدرك مبلغ الغبن اللاحق بها ، وانها ، في نهاية الامر ، ليست الا تبعا لاصحاب المصالح الاستعمارية ، وفي خدمتهم . بعضهم كان « قنوعا » ، فاعجبته هذه الحال ، بما تضمنته من امتيازات وفوائد لم تتح « للشعب » ، وان لم تبلغ مبلغ امتيازات المستعمر وفوائده . وبعضهم انضم الى الحركة الوطنية غير قانع بهذا الغنائم الذي يرمي به المستعمر اليه .

ونشأت طبقة عمالية في المدن كانت احسن حظا من الفلاحين المحرومين

حرمانا تاما ، وان كانت تختلف في تكوينها اختلافا كبيرا عما يسمى عبادة
البروليتاريا في المجتمع الصناعي الغربي ، لانعدام الصناعات الكبيرة ، ولهيمنة
العمل اليدوي المجزا ، ولندرة فرص التجمع والتكفل . ومن هنا لم تكن معظم
التكتلات العمالية الاولى في قطاع الصناعة بقدر ما كانت في قطاع المواصلات
وبخاصة في السكك الحديدية . هذه « الطبقة » ، وان تمتعت ببعض الامتيازات
التي لم يتمتع بها الفلاحون ، سرعان ما تعاون على ازدياد شعورها بالحرمان
والاغتراب هجرة الفلاحين الى المدن للتفتيش عن لقمة الخبز ، وارتفاع
تكاليف الحياة في المدينة ، وارتفاع مستوى التطلعات ، مع قصور ذات اليد ،
وعدم الاطمئنان الى دوام العمل ، والعيش في جو المدينة بعيدا عن الجذور
التقليدية للقرية ، والتعرض لمضايقات سلطات القمع الاستعمارية ، وضعف
امكانات التكتل والتنظيم المتاحة ، كل ذلك ، بالاضافة الى قرب هذه الطبقة
من منابع الفكر الوطني الحديث وتماسها بالوطنيين المثقفين الجدد ، خلق فيها
وعيا نقابيا وسياسيا حديثا ، وجعلها في قلب الحركة الوطنية في كل مكان .

وبقي الفلاحون في فقرهم وحرمانهم ، بعد فشل العديد من حركاتهم
العصيانية ، يحملون في قلوبهم غصة الحرمان الشامل ، ويشعرون بالعجز
امام قوى الاستعمار الجبارة ، ولا يعون هذا الذي يردده ابناء المدن من فكر
جديد ، ويعجز ابناء المدن عن الوصول الى عقولهم وقلوبهم ، ما داموا
متمسكين بوسائل النضال السلمية ، من تنظيم حزبي ونشرات وبيانات وخطب
ومظاهرات واضرابات ، فيمضون حياتهم في استسلامية تغطي نارا من السخط
والحرمان . فاذا ما جد الجدد ، وطرحت لغة العنف ، اللغة الوحيدة القادرة
على الوصول الى اسماعهم وعقولهم وقلوبهم ، كانوا هم المعين الذي لا يتنضب
للتضحية والفداء ، وكانوا هم وقود الثورة والقاعدة الاساسية لقوتها .

في هذه المرحلة الوطنية ، التي اكتملت فيها سيطرة الاستعمار على
مقدرات البلاد ، لم تكن طبقة واحدة تواجه عنقوان التحدي واغترابه ، وانما
كان يواجههما « الشعب » كله ، جميع الطبقات ، باستثناء تلك الشريحة العليا
التقليدية من المجتمع التي وجد الاستعمار مصلحة في الابقاء على امتيازاتها
ومصالحها ، بل في تنمية هذه الامتيازات والمصالح ، وفي اشراكها في بعض
المغانم والفوائد ، وباستثناء تلك الشريحة « الجديدة » التي خلقها الاستعمار ،
باستخدامها لتأدية خدماته المحلية ، لتقوم بالوساطة السياسية والادارية
والاقتصادية بينه وبين « الشعب » .

لقد ادرك ماو تسي تونغ ، وهو يقود الثورة الصينية ضد الاستعمار وضد
التخلف ، ان الشعب الصيني ، مثله مثل اي مجتمع طبقي في الدنيا ، يمكن ان

يقسم الى طبقات . ولكنه ادرك ايضا ان ما يجمع بين هذه الطبقات في تناقضها مع الاستعمار اكثر بكثير مما يفرق بينها ، باستثناء تلك الشريحة العليا ، البورجوازية الكبيرة ، التي « لا يمكن على الاطلاق ان تنسجم اهدافها مع اهداف الثورة الوطنية ، وهي ، منذ البدء حتى النهاية ، تقف مع الامبريالية وتشكل الركيزة الاساسية لاعداء الثورة » .

وايمانا من ماو تسي تونغ بوحدة هذا الشعب امام الاستعمار فقد طرح تعبير « دكتاتورية الشعب الديمقراطي » وصفا لنظامه الثوري بدلا من تعبير « دكتاتورية البروليتاريا » التي طرحها لينين .

على ان ماو تسي تونغ ، ببعد رؤيته ، وبمنهجه الماركسي التحليلي ، لم يكن يخفى عليه ايضا ان وحدة الشعب امام الاستعمار تخفي هي نفسها تناقضا . فالبورجوازية المتوسطة « لها موقف متناقض من الثورة الوطنية . فهي حين تترشح تحت عبء ضربات رأس المال الاجنبي وظلم الطغاة تشعر بالحاجة الى الثورة وتؤيد الحركة الثورية ضد الامبريالية والطغاة . ولكن حين تتخذ البروليتاريا في بلدها موقفا حازما في الثورة ، وتؤيدها في ذلك البروليتاريا في الخارج ، فانها تشعر بتهديد مصالحها وطموحاتها في الارتفاع بنفسها الى مصاف البورجوازية الكبرى ، ويدخلها الشك في الثورة . هذه الطبقة المسماة بالبورجوازية الوطنية . . . لا بد ان ينحاز جناحها اليميني الى صف الامبريالية والطغاة اذا ما اشتد ساعد الطغاة ، بينما يرفض جناحها اليساري رفضا قاطعا الانضمام الى الامبريالية ، ولكنه لا يني يتمسك بالطرق « السلمية » الفارغة التي اعتاد عليها زمنا طويلا . . . ولذلك فان تحالفه المتقطع مع الثورة لا يدوم » .

ومع ذلك فان الشرائح الطبقيّة الخارجة عن الحركة القومية النضالية تبقى صغيرة نسبيا . وتبقى كتلة الشعب الكبرى معها وفيها ، مكونة لمواجهة التناقض الكبرى . هكذا كان تركيب كل الحركات الوطنية في كل بلاد العالم الثالث التي ولدت فيها هذه الحركات ، لا سيما بين الحربين العالميتين ، بعد تحقق التقاء الطبقات المحرومة ، القديمة والجديدة . فسعد زغلول وغاندي وصن يات صن لم يقودوا حركات طبقية ضد الاستعمار ، وانما قادوا حركات شعبية عامة تضم الاكثرية العظمى من الشعب .

ان المطلب الاول لمثل هذه الحركات الشعبية الموجهة ضد الاستعمار لا بد ان يكون « الاستقلال » . ولكن كان مفهوما ، لدى الطبقات المحرومة من الشعب ، المكونة للقاعدة الواسعة لمثل هذه الحركات ، ان الاستقلال يعني

شيئا اكبر بكثير من مجرد طرد الاجنبي المستعمر . فالاستعمار مسؤول عن التخلف ، عن الجهل ، عن الفقر ، عن المرض ، عن التفكك الاجتماعي . والاستقلال سوف يعالج هذا كله اوتوماتيكيا بمجرد الحصول عليه . هذا ما افهمهم اياه قادة حركة النضال الشعبي وهذا ما قادهم الى الاشتراك في الحركات الشعبية النضالية .

على ان ما كشفت عنه الماركسية منذ زمن طويل ، لا سيما في تحليلها لاحداث الثورة الفرنسية وتطوراتها ، وما تجاهلته الحركة الوطنية الشعبية لدى طويل ، من ان البورجوازية ، حين تتزعم حركات وثورات شعبية عامة ، ما تلبث ان تظهر خصائصها الاساسية ، كان لا بد ان يظهره من جديد سير التاريخ ومعاناته . فمن جهة ، فالبورجوازية تكره العنف والعصيان الطويل ، وتلجأ الى الوسائل « السلمية » والمفاوضات وعقد المعاهدات والقبول بالحلول الوسطى وايجاد القواسم المشتركة مع الاستعمار . ومن جهة ثانية ، فهي حين تصل الى السلطة ، وهي تصل بحكم وجاهتها وثقافتها وتزعمها للحركات الوطنية ، سرعان ما تستأثر بالمغانم ، وتحكم حسب عقليتها وايدولوجيتها البورجوازية ، وتنف من المطالب الشعبية العارمة موقفا اصلاحيا « متقلا » ، وتركز همها في الحلول محل المستعمر في كسب الارباح باسرع طريقة ممكنة ، وتكتفي من الاستقلال السياسي باحتلال المراكز التي كان يحتلها الاستعمار ، ومن الاستقلال الاقتصادي بحلول البورجوازي المحلي محل الرأسمالي الاجنبي ، وكبلا عنه ، منفذا لغاياته .

ولكن الطبقات المحرومة التي دفعت ثمن الحركات النضالية الموجهة ضد الاستعمار والتي حققت الاستقلال ، ما تلبث ان تكشف انها طعنت في آمالها وطموحاتها . وان « الاستقلال » الذي كان يمثل مجموع هذه الآمال والطموحات لم يغير في شروط حياتها تغييرا اساسيا ، وان جوعها وفقرها وجهلها ومرضها واغترابها عن كل ما تزخر به الحياة ما يزال قائما كما كان من قبل . وان قيودها التي كانت تعيش فيها في ظل الاستعمار بقيت كما هي ، واقتصر الامر على تغيير الحارس . وان الاستعمار الذي كان العدو الاول للشعب قد اصبح الصديق الاول للحكم .

في مرحلة النضال الشعبي العام كان ثمة فرز طبقي يقف فيه الشعب كله في جهة ، ويقف الاستعمار ، مستعينا بالشريعة العليا للمجتمع ، في جهة . في المرحلة التالية يقوم فرز طبقي جديد ، تصبح فيه البورجوازية الوطنية والاقطاع الوطني على رأس الحكم ، تماليء الاستعمار الجديد ويمالئها ، لا تطمح في اكثر من الحلول محل المستغلين السابقين ، في السلطة وفي ادارات

الاعمال ، متمسكة بالنظام الاقتصادي القائم التابع للبورجوازية الدولية ، وبالنظام الاجتماعي القائم الكفيل ببقائها في مراكز سلطتها وتسلطها ، ومعادية لكل حركة تستهدف تحرير الاقتصاد الوطني ، وتحديثه ، واشراك الجماهير في معطيات الحياة العصرية ، كل ذلك باسم المحافظة على « الوحدة القومية » .

في المقابل ، تبقى الطبقات المسحوقة والمحرومة ، لا سيما العمال والفلاحون والجنود والمثقفون الثوريون ، لتشكل لب الحركة القومية التحررية الجديدة ، المشبعة بمعنى النضال الطبقي من حيث هو جزء لا يتجزأ من النضال القومي ، ولتكون اعنف رفضا لروابط الاستعمار الجديد والنظام الامبريالي الاستغلالي ، واكثر وعيا على ترابط النضال القومي التحرري مع النضال التحرري للطبقات الكادحة .

فاذا رعت هذه الطبقات المسحوقة دورها التاريخي الحقيقي وعيا سليما وناقذا ، واغتنتم الفرص التاريخية المتاحة لها لفرز يمين الحركة القومية المتأمر عليها ، كما حصل في الصين وفي فيتنام ، وقضت على النفوذ البورجوازي قضاء مبرما ، واقامت حكما معاديا للامبريالية بكل ما تعنيه من روابط ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، حكما منفتحا على التحديث وعلى خلق مجتمع جديد وانسان جديد ، حكما اشتراكيا قائما على تنمية قاعدية موجهة نحو رفاه طبقات الشعب الكادحة ، حكما جماهيريا قائما ، لا على تجاوب الشعب فحسب ، بل على مشاركته الفعالة الواعية ، كان هذا الفرز الطبقي فرزاً واحداً ونهائياً وقاطعاً . والا توالى عمليات الفرز واحدة بعد واحدة ، وتوالى المواجهات تميل ذات اليمين تارة وذات اليسار تارة ، لتصل في النهاية ، الى الفرز الكامل ، ولكن بعد اضاءة وقت طويل ، وبعد دفع ثمن من التضحيات كبير ، وبعد عديد من التجارب ومن النكسات ومن التراجعات .

ان التركيب الطبقي للحركة القومية يختلف ، اذن ، من مرحلة الى مرحلة وما يفتأ العامل الطبقي يولد ويتنامى في الحركة القومية حتى يصبح الصراع القومي والصراع الطبقي صنوانين . ولا يبدو هذا واضحا كما يبدو في ظل الامبريالية الحديثة .

الامبريالية الجديدة

خداع النظر

في الفصلين السابقين تحدثنا عن الاستعمار ، فعل التحدي ، وعن رد فعله ، الحركة القومية . ولعله بدا من حديثنا عن الاستعمار اننا انما تحدثنا عن الاستعمار الاحتلالي وحده ، بمراحله الثلاث المختلفة المذكورة في القسم الثاني من هذا الكتاب . والواقع اننا اثّرنا ان نركز على الاستعمار الاحتلالي ذاك ، اولا لانه يمدنا بالاصول التاريخية لكل من الاستعمار ولرد فعله ، وثانيا لان دخول الاستعمار في مرحلته الرابعة ، مرحلة الامبريالية الجديدة ، لم ينف عن الاستعمار خصائصه وصفاته الاساسية ، لا من حيث تحديه ، ولا من حيث شموله ، ولا من حيث عالميته ، وان غير في أدواته وفي اساليبه بعض التغيير ، كما غير في رد فعله بعض التغيير .

لقد انتهى الاستعمار الاحتلالي من العالم ، او كاد ، بعيد الحرب العالمية الثانية . وتصورت شعوب العالم الثالث انها ، بحصولها على استقلالها السياسي . قد ازاحت عن كاهلها اكبر عبء تاريخي وقف عقبة امام سيرها في طريق التقدم والتحرر والحضارة ، وان هذه الطريق أصبحت مفتوحة وممهدة امامها ، لا ينقصها سوى ان تغذ السير فيها ، وانها أصبحت على قدم المساواة مع دول اوربا والغرب ، تتعامل معها تعامل الند للند . يقول السردار باننيكار في كتابه « آسيا والسيطرة الغربية » « يمكن ان يقال انه على رغم انتهاء السيطرة الاوربية السياسية على البلدان الآسيوية ، فان صفحة العلاقات بين الطرفين ما زالت مفتوحة ، وان اوربا في الواقع ما تزال تحتفظ بصلاتها الوثيقة بكثير من نواحي النشاط الآسيوي بل لقد ضاعفت هذه الصلات ، وان التجارة بين آسيا واوربا اليوم اوسع مما كانت من قبل . ولا ريب في ان ذلك كله صحيح . ولكن الفرق الاساسي هو ان قاعدة العلاقة قد تغيرت تغيرا كليا . فاذا ازدادت الصلات الاقتصادية توثقا ، فانها تقوم على اساس التبادل وعلى اساس المصلحة القومية لكل من الطرفين ، لا على اساس التحكم الاوروبي . والصلات السياسية بين الامم الآسيوية والاوربية انما تقوم بين دول مستقلة » .

يقول السردار بانيكار ذلك في كتابه المطبوع عام ١٩٥٢ ، اي قبل ان يتكشف القناع عن الدور الجديد الذي تلعبه الولايات المتحدة في الامبريالية العالمية . لقد شهد هزيمة اوربا في استعمارها الاحتلالي ، ولكنه قصر عن رؤية الوجه البشع الجديد المطل على العالم في الامبريالية الجديدة على رغم ان لينين قد رأى شيئا من ذلك قبل ذلك بثلث قرن ، حين قال في تقريره المقدم الى المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية « ان من الواجب ان نشرح باستمرار ، وان نكشف للجماهير العاملة الواسعة لكل الدول والشعوب ، لا سيما للشعوب المتخلفة ، ذلك الخداع الذي تقوم به القوى الامبريالية ، بشكل منظم ومدرّس ، وبمساعدة الطبقات ذات الامتيازات من الشعوب المسحوقة ، والذي يخلق ، تحت ستار اقامة دول مستقلة سياسيا ، دولا تابعة لهذه القوى تبعية اقتصادية ومالية وعسكرية كاملة » .

ولا ريب في ان كثيرا مما غطى على عيون زعماء الحركات الوطنية التحررية يعود الى طبيعة تلك المرحلة من الاستعمار وطبيعة تلك المرحلة من الحركة القومية . اما الاستعمار ، باحتلاله الاراض المكنشف ، فقد كان اثره ظاهرا في كل مناحي الحياة . واما الحركة القومية ، بزعامتها الاقطاعية والبورجوازية ، والمتخلفة ، وبمضمونها الليبرالي البورجوازي ، فقد ربطت مشاكل البلاد كلها وتناقضاتها وتخلّفها بالوجود الاستعماري ، وجعلت من « الاستقلال » شعار الحركة القومية ومنتهى مطافها . كما ان التركيب « الشعبي » للحركة ، المتجاوز لكل صراع طبقي ، باستثناء الصراع ضد المشرية العليا في المجتمع الممالئة للاستعمار ممالة كلية ، لم يكن يسهل على الشعب الرؤية السابقة لما يمكن ان يحدث بعد الاستقلال . ومن هنا كان مسلما به ان زوال الاستعمار وتحقيق الاستقلال سوف يفتح امام الشعب ابواب التقدم ويخلصه من كل ما كان يشكو منه من مظالم ومن حرمان ومن اغتراب .

لذلك كان على معظم الحركات القومية ان تختبر الاستقلال السياسي اولا حتى تولد فيها المرحلة الرابعة ، مرحلة الحركة القومية الاشتراكية ، ثم كان عليها ان تتعرض للامبريالية الجديدة حتى تبلور مواقفها بلورة سليمة بعيدة النظر شاملة الرؤية .

نهاية الاستعمار الاحتلالي

لم ينته الاستعمار الاحتلالي ، طبعا ، بالصدفة ، ولا بالارادة الذاتية للدول الحاكمة . وانما انتهى نتيجة تصاعد في قوى المقاومة النضالية ، وضعف في قوة الدول الاستعمارية ، وتغير في معطيات الوضع العالمي .

فمن جهة ، تنامت القوى القومية التحررية في كل مكان تقريبا . وكان تناميها نتيجة طبيعية لتنامي التدخل الامبريالي في كل مرافق الحياة ، وتسليطها السياسي والاداري الكامل ، واستيلائها المطلق على الحياة الاقتصادية ، واستغلالها المطلق لثروات البلاد . كما كان نتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت في ظل الاستعمار ، فساعدت ، بهدمها للنظام الاجتماعي والاقتصادي القديم ، على خلق التربة الصالحة لبذر بذور الافكار الجديدة ، وخلق المجتمعات السكانية القادرة على التجاوب مع هذه الافكار ، لا سيما بعد انتشار الصحافة ، وانتشار الراديو ، وتوسع سبل المواصلات ، وربط اجزاء البلاد المتباعدة بعضها ببعض .

تنامت قوة الحركة القومية التحررية وشملت الجماهير الشعبية الواسعة ، واتبعت كل الطرق المتاحة للمقاومة ، من اضراب الى عصيان الى تظاهرات الى اشكال مختلفة من العنف تصل حد الثورة الشعبية العارمة ، حتى اصبحت مهمة حفظ الامن مهمة رئيسية من مهمات الحكم الاستعماري ، وازدادت تكاليف هذه المهمة ، ماليا واقتصاديا وبشريا ونفسيا ، حتى اصبحت تهدد المغام التي يغنمها الاستعمار من استعمار .

بالمقابل ، فقد تناقصت قدرة الدول الاستعمارية على مواجهة هذه المهمات المتصاعدة الجديدة . فقد خرجت من الحرب العالمية الاولى منهوكة القوى ، مدمرة الاقتصاد ، وواجهت في بلادها نفسها نموا في مطالب الحركة العمالية ، وتصاعدا في نضالها ، لا سيما بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ، وكراهية لخوض حروب جديدة بعد ان نزفت دماؤها في حرب طويلة الامد ، وازمات اقتصادية يلاحق بعضها بعضا ، ويهدد بدمار الاقتصاد الرأسمالي كله . كل ذلك جعل قدرة هذه الدول على مواجهة تنامي النضال محدودة ومقيدة .

فبدات تفتش عن حلول تبقي لها كل مغام الاستعمار الاساسية ، باقل تكاليف ممكنة . وتفتق ذهنها عن « المعاهدات » الثنائية ، تلك التي تعطي زعامات الحركات الوطنية سلطات سياسية وادارية لم تكن تحظى بها ، وتحفظ للاستعمار ، في نفس الوقت ، امتيازات في ميادين السياسة الخارجية والمال والاقتصاد ، كما تحفظ لها حق ابقاء جيوشها في البلاد ، واستعمال هذه الجيوش حين الضرورة .

ولكن سرعان ما انت الحرب العالمية الثانية ، بعد هذه المعاهدات ، لتزيد في تنامي القوة النضالية للشعوب ، ولتزيد من عجز الدول الاستعمارية عن مواجهتها ، لا سيما بعد ان اشركت شعوب المستعمرات في حروبها ، واضطرت

الى تنمية اقتصادها ونتاجها الزراعي والصناعي ، وأستدانت منها ، ونشرت بينها مبادئ الحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحق التحرر من الخوف لتبرر حربها مع النازية والفاشية ، وسمحت بنشر الافكار الاشتراكية بعد انضمام الاتحاد السوفييتي الى الحلفاء . ثم خرجت من الحرب ، منتصرة ولكن عاجزة اقتصاديا وعسكريا ونفسيا عن مواجهة تصاعد الحركات القومية التحررية عجزا تاما .

على ان تغير الحقائق التاريخية يسبق تغير العقلية المتسلطة . وثمة دائما ، فرق زمني بين تفسير المعطيات وتغير رد الفعل لهذه المعطيات . فعلى رغم ان بريطانيا منحت الاستقلال للهند ، بعد شعورها بالعجز عن مواجهة تنامي القوة القومية التحررية الانضالية فانها لم تتورع عن خوض حرب دامت سبع سنوات في عدن ، مع ان الهند هي درة الامبراطورية ، وما عدن الا طريق اليها . ذلك ان بريطانيا ، وبقية الدول الغربية الاستعمارية ، شعرت بأن عليها ان تتراجع ، ولكنها لم تقتنع بوجوب « تصفية الامبراطورية » كما قال تشرشل ، الا بعد قتال عنيف في كينيا ، وقتال في مصر ، وقتال في عدن ، وقتال في الملايو . وفوق ذلك بعد ان دخلت الولايات المتحدة الميدان .

ان الاستعمار لا يتراجع بسهولة . وليس سهلا ان تهزم قوى الاستعمار المتقدمة في اداتها العسكرية والتكنولوجية هزيمة عسكرية امام قوى شعبية مناضلة بأسلحة بدائية . ولكن الاستعمار ينهزم حين يدفع ، من اجل استمرار استعمارهم ، ثمنا ماليا وبشريًا ونفسيا باهظا ، يفوق ما يمكن ان يجني من استعمارهم من ثمرات ، كما ظهر . بشكل خاص . في كل من فيتنام والجزائر وعدن .

وبالاضافة الى تصاعد قوى المقاومة القومية ، وعجز القوى الاستعمارية ، فقد طرحت معطيات جديدة في الوضع العالمي . ولعل اول هذه المعطيات كان انتصار دولة اسيوية كالـيابان على روسيا . ذلك الانتصار الذي اثبت ان الدول الشرقية قادرة ، اذا صبح منها العزم ، على هزيمة الدول الغربية ، والذي اشعل الامل في قلوب الشرقيين جميعا بامكان الانتصار ، حتى لينين نفسه ، في مقالته « مواد قابلة للاشتعال في السياسة العالمية » عام ١٩٠٨ ، استشهد بانتصار اليابان ليدلل على امكان انتصار عشرات الملايين من البروليتاريا الآسيوية ضد الطغاة من مستعمرهم .

وثاني هذه المعطيات انتصار الثورة البلشفية في روسيا . فللمرة الاولى شعرت الحركات القومية بان لها حليفا من دولة قوية عظمى ، حليفا عقائديا

موجها ضد الامبريالية ، العدو المشترك ، وحليفا عمليا يمدما بالمشورة والخبرة والذخيرة والسلاح . ولئن كان اثر هذا الانتصار البلشفي اكثر وضوحا في الصين وفي جنوب شرق اسيا في اول الامر ، فقد امتد ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى عم العالم الثالث كله . ولم يقتصر هذا الاثر على التحالف الخارجي فحسب ، بل فتح ابواب الحركات القومية لتقبل الفكر الاشتراكي والانساني ولفهم غايات الاستعمار واهدافه ، وتناقض المجتمع الغربي وصراعاته ، فأدخل بعدا اجتماعيا وانسانيا في الحركة القومية لم يكن فيها من قبل . وازداد هذا الاثر حين رأت شعوب العالم الثالث كيف تمكنت هذه الدولة الاشتراكية من التخلص من تخلفها المريع في سنوات قليلة ، وكيف حدثت نفسها ، واصبحت في مقدمة دول العالم انتاجا وصناعة ، وخلقت انسانا جديدا قدمت له كل وسائل الضمان التعليمي والصحي والاجتماعي ، بفضل التخطيط العلمي المدروس .

وبالمقابل فان انتصار الثورة البلشفية قد اضعف قوة الدول الاستعمارية ايضا . فكما اضطرت هذه الدول ، في الداخل ، الى استرضاء الطبقات العمالية وامتصاص نفقتها ، كذلك خشيت من ان يؤدي العناد في تلبية المطالب القومية الى مزيد من « التطرف » ، ومزيد من الميل نحو التحرر الاقتصادي الكامل ومزيد من الاشتراكية ومزيد من التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، فاضطرت ، بعد لأي وعلى كره منها ، الى استرضاء الزعامات الوطنية وقبول طلباتها قبل ان يستفحل الامر ويفلت من ايديها .

(3)

وبالثالث هذه المعطيات دخول الولايات المتحدة حلبة السياسة الدولية ، مؤقثا في الحرب العالمية الاولى ، وبتصميم كامل بعد الحرب العالمية الثانية ، خارجة من عزلتها التي فرضتها على نفسها اكثر من قرن ونصف ، مؤمنة بان عهد الاستعمار الاحتلالي قد انتهى ، ومدركة انها الحامية الوحيدة لمصالح النظام الاستغلالي في العالم ، والقوة الوحيدة القادرة على وقف الزحف التصوري في العالم الثالث .

من هذه التغيرات الاساسية ادركت دول اوربا الغربية الاستعمارية ان عليها ان تحني راسها للعاصفة على كره شديد منها ، وان تمنح الاستقلال لبعض مستعمراتها ، ثم لكل مستعمراتها ، بعد قتال عنيف في فيتنام وفي الجزائر وفي كينيا ومصر وعدن ، لا سيما بعد ان وقفت الولايات المتحدة منها موقفا سلبيا ، بل ومشجعا ، احيانا ، لانسحابها ، كما فعلت بعد معركة ديان بيان فو وبعد العدوان الثلاثي على مصر .

وظنت ، في غمرة هذا التراجع التاريخي الكبير ، انها بتخليها عن مستعمراتها ، سوف تخسر خسارة كبيرة لا تعوض ، بعد ان بنت اقتصادها كله ، وعقليتها الاقتصادية والسياسية ، على قاعدة استعمارية مئات من السنين . كما ظنت الدول المستقلة حديثا انها ، حين تحررت من الاستعمار الاحتلالي ، قد تحررت من كل قيد يقيد مسيرتها التقدمية . ووقع الطرفان في نفس الخطأ الجسيم ، حين نسيا ان الاستقلال السياسي الكامل الممنوح للمستعمرات ، لم يחדش تلك التبعية الاقتصادية التي بنتها السياسة الاستعمارية خلال قرون ، والتي جعلت المستعمرات معتمدة في حياتها الاقتصادية كلها ، في نوعية انتاجها ، في بيع هذا الانتاج ، في تسعيره ، في نقله ، في تصنيفه ، في توزيعه ، على « السوق الحرة » التي بنتها المراكز التجارية الغربية الكبرى ، والبورصات العالمية ، واحتكرت بها ثروات العالم . ولم تكن هذه التبعية مجرد مادة في معاهدة أو اتفاق يمكن الغاؤها ، وانما كانت واقعا مهما جدا يحتاج تغييره الى تغيير اساسي في البناء الاقتصادي لدول العالم الثالث من جهة ، وتغيير اساسي لنظام التعامل من جهة اخرى .

وكانت نتيجة الابقاء على هذه التبعية ، مع تخلص الدول الاستعمارية من تكاليف هذا الابقاء ، ان شهدت الدول التي صفت امبراطورياتها عهدا من الرخاء والانتعاش والرفاه وزيادة الانتاج لم تشهد له مثيلا في تاريخها الاستعماري كله . كما شهدت الدول المستقلة حديثا عجزا في متطلبات التقدم والانطلاق والنمو لم يكن يخطر ببالها ان تواجهه يوم ناضلت من أجل الاستقلال ، وحقت هذا الاستقلال .

لقد ادى الاستعمار الاحتلالي غرضه ، بعد نجاحه في احتكار ثروات العالم ولم يعد يضيره ان يتخلى عن مستعمراته ، ما دامت التبعية الاقتصادية قائمة .

ولكن شعوب العالم الثالث ودوله ، التي حققت بنضالها القومي الجماهيري المتواصل استقلالها السياسي ، كان لا بد ان تكتشف ، ولو بعد ايام ، الخدعة الكبرى التي وقعت فيها ، وكان لا بد لها من ان تتابع نضالها حتى تحقق تحريرها الاقتصادي والاجتماعي . ولم يكن بوسع دول اوربا الاستعمارية السابقة ان تقف امام هذا المد القومي الجديد المتوقع ، وهي نفسها لم تصمد امام المد القومي السابق ، وهي نفسها التي احتاجت الى مشروع مارشال من اجل ان يقف اقتصادها على اقدامه . فانبرت لهذه المهمة التاريخية الولايات المتحدة الاميركية ، فاصبحت زعيمة الامبريالية الجديدة بلا منازع .

الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية

ان نشوء الولايات المتحدة نفسه هو ، من ناحية ، امتداد للروح التوسعية الأوروبية ، وهو ، من ناحية ، احتجاج على كثير مما كانت تتضمنه الحضارة الأوروبية والمؤسسات الاقتصادية والدينية والاجتماعية من قيود على حرية الانسان وعلى سلوكه . وبسبب من هذا الاحتجاج كان الطابع الاساسي لحضارة الولايات المتحدة ، لا سيما بعد حرب الاستقلال ، طابع « الحرية » ، هذا الطابع المتمثل في حكومة ذات سلطة محدودة ضيقة على المواطنين ، وفي ديموقراطية انتخابية تصل الى ادنى المستويات ، وفي حرية رأسمالية لا تحدها حدود ، وفي تقديس الحرية الشخصية والدينية ، وفي التركيز على الاخلاق البروتستانتية القائمة على احترام العمل والمنافسة .

- تلك كانت « المثل العليا » لمجتمع الولايات المتحدة ولسياستها الداخلية والخارجية . ساعدها على التمسك بها وعلى تطبيقها اتساع القارة وقلة السكان ووفرة الموارد ، بالإضافة الى انها هي نفسها كانت فتاج ثورة استقلالية ضد قيود الهيمنة البريطانية .

لذلك لم يكن غريبا ، حين انشغلت دول اوربا بتوسيع استعمارها واقتسام العالم ، ان لا تكثر الولايات المتحدة بالاستعمار ، وان لا تشغل نفسها به . فقد كانت ارض الولايات المتحدة نفسها غير مكتشفة ، وثرواتها غير مستغلة . وما سمي في تاريخها « بالزحف نحو الغرب » انما تم في نهاية القرن التاسع عشر . وكانت طاقات الانتاج فيها ، على رغم تسارعها العظيم ونموها الكبير ، ما تزال تجد في ما تكتشفه في اميركا نفسها من ثروات منصرفا لها ، وفي سوق اميركا نفسها اعظم سوق لتصريف انتاجها وصناعاتها . وكانت « مكنتية ذاتيا » الى اقصى ما يمكن ان تكتفي فيه ذاتيا دولة متقدمة في العصر الحاضر .

ان كل ما كانت تريده الولايات المتحدة من العالم الخارجي كان ، اول الامر ، ان تبقى الحدود امام تجارتها مفتوحة تصديرا واستيرادا . ولما كان الاستعمار الاوربي عقبة امام هذه الحرية فان عواطف الولايات المتحدة لم تكن ميالة الى الاستعمار ، بل لقد كانت تعارضه في بعض الاحيان . وفي عملية توفيقية بين مصالحها وبين مبادئها ومثلها العليا اصدر جيمس مونرو عام ١٨٢٣ مبداه المعروف بمبدأ مونرو والقاضي ببقاء الدول الاوربية بعيدة عن القارة الاميركية ، شمالها وجنوبها ، والابقاء على هذه القارة منطقة نفوذ

للولايات المتحدة : ولقد ارسلت اسطولها عام ١٨٥٢ الى اليابان لتجبرها على فتح ابوابها للتجارة الخارجية ، ولكنها لم تفكر في استعمارها او الحصول منها على امتيازات خاصة بها .

وعلى الرغم من انها قد تجاوزت القيود التي قيدت نفسها بها في هذا المجال في بعض الاحيان ، فاحتلت جزر الفلبين بعد حربها مع اسبانيا ، واحتلت بعض جزر البحر الكاريبي ومعظم جزر المحيط الهادي ، فان ذلك لم يكن طابع سياستها العام ، بل لقد كان لمواقفها ، احيانا ، اثر كبير في كبح جماح الدول الاوربية ووقف اطماعها عند حدود لا تتجاوزها ، لا سيما اذا اقتربت من مناطق نفوذها هي .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اصبحت الولايات المتحدة قوة مهمة في المحيط الهادي . وكانت اقرب الى شواطئ الصين واليابان من اي من الدول الاوربية . ومع ذلك لم تحاول الحصول على امتيازات خاصة بها في اي من البلدين . ففي عام ١٨٩٩ ، حين تم تقسيم مناطق النفوذ والاحتكارات بين الدول الاوربية في الصين ، واخذت كل دولة نصيبها من الغنيمة ، اعلنت الولايات المتحدة معارضتها لهذه الاحتكارات ، ونادت بسياسة « الباب المفتوح » بحيث لا تتعارض حقوق الاحتكارات مع المعاهدات القائمة ، ويتم تحصيل الجمارك على يد الحكومة الصينية نفسها ، ولا تتمتع اية دولة بامتيازات خاصة في الموانئ او سكك الحديد لا تتمتع بها الدول الاخرى . فساعدت بذلك ، وهي تحاول الحفاظ على مصالحها ، على المحافظة على وحدة دولة الصين ، وعلى سيادتها الاسمية على الاقل .

وعندما فرضت معاهدة فرساي على الصين ان تسلم الممتلكات والاحتكارات الالمانية فيها الى اليابان - على رغم ان الصين دخلت الحرب الى جانب الحلفاء - تدخلت الولايات المتحدة وفرضت على اليابان ان تنسحب من هذه الممتلكات ، كما ضغطت على الدول الاوربية لتتعهد بالمحافظة على وحدة الصين ، ومساعدتها في بناء دولة مستقرة ، وبالمساواة بين الدول في حقوق التجارة ، وبعدم حصول دولة ما على حقوق خاصة بمعزل عن الدول الاخرى .

كانت الولايات المتحدة تؤمن ان سياستها الخارجية هذه نابغة من ايمانها بالحرية ومن ايمانها بالمبادئ الخلقية في التعامل الدولي . فهي لا تريد ان تغير اوضاع العالم ، كما لا تريد من العالم ان يغير من اوضاعها . فهي لا تتدخل ، ما أمكنها ذلك ، في الشؤون الاوربية ، وما يتصل بها من استعمار ، ولا تريد

من اوربا ان تتدخل في شؤون الولايات المتحدة ، بل ولا في شؤون القارة
الاميركية . فذلك منطقة نفوذها ومصالحها . ولكن « منطقة النفوذ » هذه
لا تعني ان لها الحق في الاحتلال والاستعمار المباشر الا في رأي بعض المتطرفين
مثل تافت وتيودور روزفلت . كل ما تعنيه ان لها الحق ، كما هو للدول
الآخرى ، في ان تتعامل مع هذه القارة تصديرا واستيرادا واستغلالا بحرية
تامة . وبطبيعة الحال فان كون هذا التعامل هو نوع من الاستغلال الامبريالي
لم يكن يخطر لها على بال . وذلك انها تتبع هذا النوع من التعامل في بلادها
نفسها . هي ، اذن ، ليست معتدية على احد ، الا اذا اعتبرت نفسها معتدية
على شعبها .

ولقد ظلت الولايات المتحدة وفيه لمبادئها ، المنسجمة مع مصالحها ،
تلعب دور الاخ الكبير النصوح الى مدة طويلة . تقوم بعقد المعاهدات الثنائية
والجماعية لتنظيم التجارة للسيطرة على التسليح ، لنشر السلام ومنع
الحروب ، وقد تدخل في المنازعات الدولية وسيطا لا طرفا . وحتى حين تضطر
الى اتخاذ موقف ، كما فعلت في الحرب العالمية الاولى ، فهي تعلن حق
الشعوب في تقرير مصيرها ، كما فعل وودرو ولسون في مبادئه الاربعة عشر ،
وتعمل على خلق عصبة الامم ، وعلى بناء صرح السلام . فاذا ما رأت امعان
النول الاوربية في المزيد من اقتسام العالم عادت الى قوقعتها المونروية ،
وركزت مجددا على نفسها وعلى منطقة نفوذها .

لذلك كله لم يكن غريبا على كثير من الشعوب المستعمرة ان تتطلع الى
الولايات المتحدة معتبرة اياها منقذا وحليفا ونصيرا وموثلا للحرية يعينها
في نضالها ضد الاستعمار الاوربي ، ويقف ، ولو معنوياً ، الى جانبها . انها
لم تبد لهذه الشعوب دولة ذات سياسة منسجمة مع مصالحها فحسب ، بل
بإرادة ذات رسالة ، رسالة الحرية الى العالم .

الولايات المتحدة في دورها الجديد .

لم تخرج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بنفس الطريقة
التي خرجت بها من الحرب العالمية الاولى . ذلك ان تغييرين اساسيين كانا
قد حصلتا فيها ، وكان لا بد لهذين التغييرين ان يظهرا اثرهما في سياستها .

• اما التغيير الاول فهو ان عهد التعدد الاقليمي في اراضي الولايات المتحدة
نفسها كان قد شارف النهاية . فقد اكملت اكتشاف معظم مواردها الاساسية

وانطلقت في استغلالها الى ابعد الحدود ⑤ اما التغيير الثاني فهو تسارع التمدد العمودي المعتمد على الثورة التكنولوجية تسارعا ساعدت في تغذية الحرب نفسها وما اقتضته من تطوير للأسلحة انتهى بالقاء القنبلة الذرية . وكان من نتائج هذا التمدد العمودي المتسارع زيادة الانتاج زيادة عظيمة ، وتنويعه ، الى جانب احداث انقلاب في مفهوم علاقة الانتاج بالسوق ، بحيث أصبح الانتاج يفرض السوق لا العكس . ذلك ان تكاليف الانتاج التكنولوجي تكاليف عالية لا يغطيها الا ضخامة الانتاج وضخامة المبيعات . فلا مورد الولايات المتحدة الضخمة من المواد الأولية أصبحت كافية لهذا الانتاج الضخم ، ولا سوق الولايات المتحدة ، على ضخامته ، أصبح كافيا لاستيعابه . فكان على العالم كله ان يكون مصدرا لمواد الانتاج الاساسية ، وسوقا يستوعب هذا الانتاج الضخم .

من هنا كان انهيار نظرية « الاكتفاء الذاتي » ، وانهيار نظرية « العزلة » ، الاميركية عن شؤون العالم ، وانهيار الاعتماد على التبادل التجاري العادي ، لا سيما اذا ظلت الدول الاوربية المستعمرة محتفظة بمستعمراتها ، مقيدة تجارتها ، محتكرة اسواقها ومواردها .

لقد اصبحت الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ بأزمة مالية خانقة وانهيار اقتصادي فظيع لم تستفق من آثاره الا بعد قيام الحرب . ولقد اقتضاها الامر عشر سنوات من الحرمان والتقشف واعادة البناء حتى تمكنت من العودة الى مستويات الانتاج التي كانت عليها عام ١٩٢٩ . وقد علمنا هذا درساً لن ننساه . ان حدود الولايات المتحدة قد تكون كندا شمالاً والمكسيك جنوباً والمحيطين الاطلسي والهادي شرقاً وغرباً . ولكن حدود اقتصاد الولايات المتحدة يمتد الى العالم كله .

لذلك لم ترجع الولايات المتحدة الى قوتها بعد الحرب العالمية الثانية كما فعلت في الحرب العالمية الاولى . وساعدها في ذلك عوامل عديدة . فهي نفسها خرجت من الحرب اقوى واغنى دولة على وجه الارض . لم يصب ارضها وانتاجها اي دمار خلال الحرب كلها . على العكس فان قدرتها الانتاجية قد ازدادت زيادة كبيرة .

بالمقابل ، فقد خرجت دول اوربا الغربية منهوكة القوى ، مدمرة الاقتصاد ، مدينة للولايات المتحدة ديونا هائلة عاجزة عن تسديدها ، بل لقد كانت في حاجة الى مساعدات جديدة تعيد بها بناء اقتصادها المنهار ، ولم يكن ثمة غير الولايات المتحدة تمدها « بمشروع مارشال » ، الضخم لتمكنها

الى الازمة
والزيادة
الى الازمة

من الوقوف على اقدامها ثانية .

بالإضافة الى ذلك فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب وليس في العالم سوى دولة اشتراكية واحدة ترفض نظام « السوق الحرة » ، وخرجت منها وإذا بالكتلة الاشتراكية تضم نصف أوربا الشرقي ، وما هي الا بضعة سنوات حتى انضمت اليها الصين بأراضيها الشاسعة وسكانها الذين يشكلون خمس سكان الكرة الأرضية . وفوق ذلك فقد كانت هذه الاشتراكية خطرة جدا . فهي ، من ناحية ، قد امتلكت من ناحية القوة ما امتلكت منها الولايات المتحدة ، وهي ، من ناحية ، مغرية بعقيدتها وبانجازاتها لشعوب القارات المتخلفة المستعمرة او الخارجة من الاستعمار حديثا ، اغراء قد يدفعها الى ان تخرج هي ايضا من نطاق قيود « السوق الحرة » ، وقوانينها ، فتقلب موازين القوى رأسا على عقب .

هذه العوامل جميعا ادت بالولايات المتحدة الى افتتاح سبيل جديد في التعامل مع شعوب القارات المتخلفة ، سبيل ينسجم مع مبادئها التحررية المنسقة مع مبادئ ولسون ومع الدعوة الى التحرر التي اعلنها روزفلت في الحرب العالمية الثانية ، ومع ايمانها هي بفوائد وقدسية التعامل الرأسمالي والاقتصاد « الحر » ، وينسجم مع مصالحها الذاتية التي تعدت حدود بلادها وقارتها لتصل الى انحاء العالم كله .

هذا السبيل كان له خطان متوازيان متكاملان . اولهما القناعة التامة بان الاستعمار الاحتلالي يجب ان ينتهي ، وان ينتهي باقل ما يمكن من العنف . فذلك يزيح عقبة كاداء كبرى كانت تقف امام امتداد المصالح الاميركية في انحاء العالم ، كما يرضي تطلعات الشعوب التي نمت حركاتها القومية التحررية نموا لن يخدم كبته سوى انحراف هذه الحركات نحو الاشتراكية ووقوعها في احضان خصم الولايات المتحدة الاول ، الاتحاد السوفياتي . وثانيهما العمل الجدي على حفظ البلاد المستقلة حديثا في نطاق ما اسمته « بالعالم الحر » ، اي في نطاق نظام السوق الحرة ، والحيولة دون اي تغيير اساسي في اساس تعاملها الاقتصادي مع دول العالم ، تلك الاسس التي بنيت ايام الاستعمار ، وبقيت الى ما بعد الاستقلال .

وفي نطاق تحقيق هذه الاهداف عملت الولايات المتحدة على انشاء هيئة الامم المتحدة ، وعلى امداء الدول المستقلة حديثا مشروع « النقطة الرابعة » ، وعلى الامتناع ، في كثير من الاحيان ، على امداد الدول الاستعمارية بما تحتاجه من سلاح او ذخيرة او مال او تشجيع ادبي في حروبها الاستعمارية ، بل وعلى

الوقوف ضدها صراحة وعلانية في بعض الاحيان ، كما فعلت اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

والحق ان هذا التاريخ ، تاريخ العدوان الثلاثي على مصر ، يمكن ان يعتبر حدا فاصلا في تاريخ العلاقات الاستعمارية . فمعد ذلك التاريخ ادركت بريطانيا اولا ، وتبعتها فرنسا ثم بقية الدول الاستعمارية الغربية ، ان دورها في الاستعماري قد انتهى ، وان زعامة الامبريالية العالمية قد انتقلت الى الولايات المتحدة ، وان عليها ان تسلم بذلك قياد حفظ النظام الاستغلالي العالمي لهذه الدولة القوية الغنية القادرة على فرض هيبتها وسلطانها في العالم ، وان تنعم هي بغنائم هذا النظام دون دفع تكاليفه .

الاقتصاد العالمي « الحر »

انتقلت قيادة العالم الامبريالي بعد الحرب العالمية الثانية من اوربا الى اميركا . وحملت الولايات المتحدة هذا « العبء » باقبال ورغبة وايمان يكاد يبلغ حد الايمان بالرسالة المقدسة . فالعالم ، في نظر الاميركيين ، كما هو في افلامهم السينمائية والتلفزيونية ، عالم اخيار واشرار . اما الاخيار فهم الاميركيون ومن قبل نظرهم الى الدنيا والحياة . واما الاشراز فهم الشيوعيون ومن قبل نظرهم الى الدنيا والحياة . وواجب الاخيار المقدس هو تخليص العالم من شر الشيوعية والشيوعيين .

ولكن الشيوعية ليست هي هذه العقيدة الماركسية اللينينية المتمثلة في الاتحاد السوفييتي فحسب ، وانما هي كل محاولة للافتئات على « حرية » التجارة والتعامل والاقتصاد الرأسمالي ، وكل محاولة لتحرير الاقتصاد القومي ، والثروات القومية من تحكم رأس المال الاجنبي ، وكل محاولة للتخلص من الامتيازات والاحتكارات التي نالتها الدول والشركات الغربية الرأسمالية ايام الاستعمار الاحتلالي او بعده .

فالصراع الحقيقي ليس بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفييتي ، لا سيما بعد تحقق « توازن الرعب » بينهما ، وليس بين العقيدة الرأسمالية والعقيدة الشيوعية ، وانما هو بين المستثمرين والمستثمرين المتطلعين الى تحرير انفسهم ، بين المستغلين والمستغلين . ان واجب الولايات المتحدة ليس وراثة « الاستعمار » ، فالاستعمار كلمة بغیضة انتهى اوانها التاريخي . وانما واجبها المحافظة على « العالم الحر » ، و « السوق الحرة » و « الاقتصاد الحر » .

لكن
ماذا بعد
١٩٥٤
١٩٥٣
١٩٥٢
١٩٥١
١٩٥٠
١٩٤٩
١٩٤٨
١٩٤٧
١٩٤٦
١٩٤٥
١٩٤٤
١٩٤٣
١٩٤٢
١٩٤١
١٩٤٠
١٩٣٩
١٩٣٨
١٩٣٧
١٩٣٦
١٩٣٥
١٩٣٤
١٩٣٣
١٩٣٢
١٩٣١
١٩٣٠
١٩٢٩
١٩٢٨
١٩٢٧
١٩٢٦
١٩٢٥
١٩٢٤
١٩٢٣
١٩٢٢
١٩٢١
١٩٢٠
١٩١٩
١٩١٨
١٩١٧
١٩١٦
١٩١٥
١٩١٤
١٩١٣
١٩١٢
١٩١١
١٩١٠
١٩٠٩
١٩٠٨
١٩٠٧
١٩٠٦
١٩٠٥
١٩٠٤
١٩٠٣
١٩٠٢
١٩٠١
١٩٠٠
١٨٩٩
١٨٩٨
١٨٩٧
١٨٩٦
١٨٩٥
١٨٩٤
١٨٩٣
١٨٩٢
١٨٩١
١٨٩٠
١٨٨٩
١٨٨٨
١٨٨٧
١٨٨٦
١٨٨٥
١٨٨٤
١٨٨٣
١٨٨٢
١٨٨١
١٨٨٠
١٨٧٩
١٨٧٨
١٨٧٧
١٨٧٦
١٨٧٥
١٨٧٤
١٨٧٣
١٨٧٢
١٨٧١
١٨٧٠
١٨٦٩
١٨٦٨
١٨٦٧
١٨٦٦
١٨٦٥
١٨٦٤
١٨٦٣
١٨٦٢
١٨٦١
١٨٦٠
١٨٥٩
١٨٥٨
١٨٥٧
١٨٥٦
١٨٥٥
١٨٥٤
١٨٥٣
١٨٥٢
١٨٥١
١٨٥٠
١٨٤٩
١٨٤٨
١٨٤٧
١٨٤٦
١٨٤٥
١٨٤٤
١٨٤٣
١٨٤٢
١٨٤١
١٨٤٠
١٨٣٩
١٨٣٨
١٨٣٧
١٨٣٦
١٨٣٥
١٨٣٤
١٨٣٣
١٨٣٢
١٨٣١
١٨٣٠
١٨٢٩
١٨٢٨
١٨٢٧
١٨٢٦
١٨٢٥
١٨٢٤
١٨٢٣
١٨٢٢
١٨٢١
١٨٢٠
١٨١٩
١٨١٨
١٨١٧
١٨١٦
١٨١٥
١٨١٤
١٨١٣
١٨١٢
١٨١١
١٨١٠
١٨٠٩
١٨٠٨
١٨٠٧
١٨٠٦
١٨٠٥
١٨٠٤
١٨٠٣
١٨٠٢
١٨٠١
١٨٠٠
١٧٩٩
١٧٩٨
١٧٩٧
١٧٩٦
١٧٩٥
١٧٩٤
١٧٩٣
١٧٩٢
١٧٩١
١٧٩٠
١٧٨٩
١٧٨٨
١٧٨٧
١٧٨٦
١٧٨٥
١٧٨٤
١٧٨٣
١٧٨٢
١٧٨١
١٧٨٠
١٧٧٩
١٧٧٨
١٧٧٧
١٧٧٦
١٧٧٥
١٧٧٤
١٧٧٣
١٧٧٢
١٧٧١
١٧٧٠
١٧٦٩
١٧٦٨
١٧٦٧
١٧٦٦
١٧٦٥
١٧٦٤
١٧٦٣
١٧٦٢
١٧٦١
١٧٦٠
١٧٥٩
١٧٥٨
١٧٥٧
١٧٥٦
١٧٥٥
١٧٥٤
١٧٥٣
١٧٥٢
١٧٥١
١٧٥٠
١٧٤٩
١٧٤٨
١٧٤٧
١٧٤٦
١٧٤٥
١٧٤٤
١٧٤٣
١٧٤٢
١٧٤١
١٧٤٠
١٧٣٩
١٧٣٨
١٧٣٧
١٧٣٦
١٧٣٥
١٧٣٤
١٧٣٣
١٧٣٢
١٧٣١
١٧٣٠
١٧٢٩
١٧٢٨
١٧٢٧
١٧٢٦
١٧٢٥
١٧٢٤
١٧٢٣
١٧٢٢
١٧٢١
١٧٢٠
١٧١٩
١٧١٨
١٧١٧
١٧١٦
١٧١٥
١٧١٤
١٧١٣
١٧١٢
١٧١١
١٧١٠
١٧٠٩
١٧٠٨
١٧٠٧
١٧٠٦
١٧٠٥
١٧٠٤
١٧٠٣
١٧٠٢
١٧٠١
١٧٠٠
١٦٩٩
١٦٩٨
١٦٩٧
١٦٩٦
١٦٩٥
١٦٩٤
١٦٩٣
١٦٩٢
١٦٩١
١٦٩٠
١٦٨٩
١٦٨٨
١٦٨٧
١٦٨٦
١٦٨٥
١٦٨٤
١٦٨٣
١٦٨٢
١٦٨١
١٦٨٠
١٦٧٩
١٦٧٨
١٦٧٧
١٦٧٦
١٦٧٥
١٦٧٤
١٦٧٣
١٦٧٢
١٦٧١
١٦٧٠
١٦٦٩
١٦٦٨
١٦٦٧
١٦٦٦
١٦٦٥
١٦٦٤
١٦٦٣
١٦٦٢
١٦٦١
١٦٦٠
١٦٥٩
١٦٥٨
١٦٥٧
١٦٥٦
١٦٥٥
١٦٥٤
١٦٥٣
١٦٥٢
١٦٥١
١٦٥٠
١٦٤٩
١٦٤٨
١٦٤٧
١٦٤٦
١٦٤٥
١٦٤٤
١٦٤٣
١٦٤٢
١٦٤١
١٦٤٠
١٦٣٩
١٦٣٨
١٦٣٧
١٦٣٦
١٦٣٥
١٦٣٤
١٦٣٣
١٦٣٢
١٦٣١
١٦٣٠
١٦٢٩
١٦٢٨
١٦٢٧
١٦٢٦
١٦٢٥
١٦٢٤
١٦٢٣
١٦٢٢
١٦٢١
١٦٢٠
١٦١٩
١٦١٨
١٦١٧
١٦١٦
١٦١٥
١٦١٤
١٦١٣
١٦١٢
١٦١١
١٦١٠
١٦٠٩
١٦٠٨
١٦٠٧
١٦٠٦
١٦٠٥
١٦٠٤
١٦٠٣
١٦٠٢
١٦٠١
١٦٠٠
١٥٩٩
١٥٩٨
١٥٩٧
١٥٩٦
١٥٩٥
١٥٩٤
١٥٩٣
١٥٩٢
١٥٩١
١٥٩٠
١٥٨٩
١٥٨٨
١٥٨٧
١٥٨٦
١٥٨٥
١٥٨٤
١٥٨٣
١٥٨٢
١٥٨١
١٥٨٠
١٥٧٩
١٥٧٨
١٥٧٧
١٥٧٦
١٥٧٥
١٥٧٤
١٥٧٣
١٥٧٢
١٥٧١
١٥٧٠
١٥٦٩
١٥٦٨
١٥٦٧
١٥٦٦
١٥٦٥
١٥٦٤
١٥٦٣
١٥٦٢
١٥٦١
١٥٦٠
١٥٥٩
١٥٥٨
١٥٥٧
١٥٥٦
١٥٥٥
١٥٥٤
١٥٥٣
١٥٥٢
١٥٥١
١٥٥٠
١٥٤٩
١٥٤٨
١٥٤٧
١٥٤٦
١٥٤٥
١٥٤٤
١٥٤٣
١٥٤٢
١٥٤١
١٥٤٠
١٥٣٩
١٥٣٨
١٥٣٧
١٥٣٦
١٥٣٥
١٥٣٤
١٥٣٣
١٥٣٢
١٥٣١
١٥٣٠
١٥٢٩
١٥٢٨
١٥٢٧
١٥٢٦
١٥٢٥
١٥٢٤
١٥٢٣
١٥٢٢
١٥٢١
١٥٢٠
١٥١٩
١٥١٨
١٥١٧
١٥١٦
١٥١٥
١٥١٤
١٥١٣
١٥١٢
١٥١١
١٥١٠
١٥٠٩
١٥٠٨
١٥٠٧
١٥٠٦
١٥٠٥
١٥٠٤
١٥٠٣
١٥٠٢
١٥٠١
١٥٠٠
١٤٩٩
١٤٩٨
١٤٩٧
١٤٩٦
١٤٩٥
١٤٩٤
١٤٩٣
١٤٩٢
١٤٩١
١٤٩٠
١٤٨٩
١٤٨٨
١٤٨٧
١٤٨٦
١٤٨٥
١٤٨٤
١٤٨٣
١٤٨٢
١٤٨١
١٤٨٠
١٤٧٩
١٤٧٨
١٤٧٧
١٤٧٦
١٤٧٥
١٤٧٤
١٤٧٣
١٤٧٢
١٤٧١
١٤٧٠
١٤٦٩
١٤٦٨
١٤٦٧
١٤٦٦
١٤٦٥
١٤٦٤
١٤٦٣
١٤٦٢
١٤٦١
١٤٦٠
١٤٥٩
١٤٥٨
١٤٥٧
١٤٥٦
١٤٥٥
١٤٥٤
١٤٥٣
١٤٥٢
١٤٥١
١٤٥٠
١٤٤٩
١٤٤٨
١٤٤٧
١٤٤٦
١٤٤٥
١٤٤٤
١٤٤٣
١٤٤٢
١٤٤١
١٤٤٠
١٤٣٩
١٤٣٨
١٤٣٧
١٤٣٦
١٤٣٥
١٤٣٤
١٤٣٣
١٤٣٢
١٤٣١
١٤٣٠
١٤٢٩
١٤٢٨
١٤٢٧
١٤٢٦
١٤٢٥
١٤٢٤
١٤٢٣
١٤٢٢
١٤٢١
١٤٢٠
١٤١٩
١٤١٨
١٤١٧
١٤١٦
١٤١٥
١٤١٤
١٤١٣
١٤١٢
١٤١١
١٤١٠
١٤٠٩
١٤٠٨
١٤٠٧
١٤٠٦
١٤٠٥
١٤٠٤
١٤٠٣
١٤٠٢
١٤٠١
١٤٠٠
١٣٩٩
١٣٩٨
١٣٩٧
١٣٩٦
١٣٩٥
١٣٩٤
١٣٩٣
١٣٩٢
١٣٩١
١٣٩٠
١٣٨٩
١٣٨٨
١٣٨٧
١٣٨٦
١٣٨٥
١٣٨٤
١٣٨٣
١٣٨٢
١٣٨١
١٣٨٠
١٣٧٩
١٣٧٨
١٣٧٧
١٣٧٦
١٣٧٥
١٣٧٤
١٣٧٣
١٣٧٢
١٣٧١
١٣٧٠
١٣٦٩
١٣٦٨
١٣٦٧
١٣٦٦
١٣٦٥
١٣٦٤
١٣٦٣
١٣٦٢
١٣٦١
١٣٦٠
١٣٥٩
١٣٥٨
١٣٥٧
١٣٥٦
١٣٥٥
١٣٥٤
١٣٥٣
١٣٥٢
١٣٥١
١٣٥٠
١٣٤٩
١٣٤٨
١٣٤٧
١٣٤٦
١٣٤٥
١٣٤٤
١٣٤٣
١٣٤٢
١٣٤١
١٣٤٠
١٣٣٩
١٣٣٨
١٣٣٧
١٣٣٦
١٣٣٥
١٣٣٤
١٣٣٣
١٣٣٢
١٣٣١
١٣٣٠
١٣٢٩
١٣٢٨
١٣٢٧
١٣٢٦
١٣٢٥
١٣٢٤
١٣٢٣
١٣٢٢
١٣٢١
١٣٢٠
١٣١٩
١٣١٨
١٣١٧
١٣١٦
١٣١٥
١٣١٤
١٣١٣
١٣١٢
١٣١١
١٣١٠
١٣٠٩
١٣٠٨
١٣٠٧
١٣٠٦
١٣٠٥
١٣٠٤
١٣٠٣
١٣٠٢
١٣٠١
١٣٠٠
١٢٩٩
١٢٩٨
١٢٩٧
١٢٩٦
١٢٩٥
١٢٩٤
١٢٩٣
١٢٩٢
١٢٩١
١٢٩٠
١٢٨٩
١٢٨٨
١٢٨٧
١٢٨٦
١٢٨٥
١٢٨٤
١٢٨٣
١٢٨٢
١٢٨١
١٢٨٠
١٢٧٩
١٢٧٨
١٢٧٧
١٢٧٦
١٢٧٥
١٢٧٤
١٢٧٣
١٢٧٢
١٢٧١
١٢٧٠
١٢٦٩
١٢٦٨
١٢٦٧
١٢٦٦
١٢٦٥
١٢٦٤
١٢٦٣
١٢٦٢
١٢٦١
١٢٦٠
١٢٥٩
١٢٥٨
١٢٥٧
١٢٥٦
١٢٥٥
١٢٥٤
١٢٥٣
١٢٥٢
١٢٥١
١٢٥٠
١٢٤٩
١٢٤٨
١٢٤٧
١٢٤٦
١٢٤٥
١٢٤٤
١٢٤٣
١٢٤٢
١٢٤١
١٢٤٠
١٢٣٩
١٢٣٨
١٢٣٧
١٢٣٦
١٢٣٥
١٢٣٤
١٢٣٣
١٢٣٢
١٢٣١
١٢٣٠
١٢٢٩
١٢٢٨
١٢٢٧
١٢٢٦
١٢٢٥
١٢٢٤
١٢٢٣
١٢٢٢
١٢٢١
١٢٢٠
١٢١٩
١٢١٨
١٢١٧
١٢١٦
١٢١٥
١٢١٤
١٢١٣
١٢١٢
١٢١١
١٢١٠
١٢٠٩
١٢٠٨
١٢٠٧
١٢٠٦
١٢٠٥
١٢٠٤
١٢٠٣
١٢٠٢
١٢٠١
١٢٠٠
١١٩٩
١١٩٨
١١٩٧
١١٩٦
١١٩٥
١١٩٤
١١٩٣
١١٩٢
١١٩١
١١٩٠
١١٨٩
١١٨٨
١١٨٧
١١٨٦
١١٨٥
١١٨٤
١١٨٣
١١٨٢
١١٨١
١١٨٠
١١٧٩
١١٧٨
١١٧٧
١١٧٦
١١٧٥
١١٧٤
١١٧٣
١١٧٢
١١٧١
١١٧٠
١١٦٩
١١٦٨
١١٦٧
١١٦٦
١١٦٥
١١٦٤
١١٦٣
١١٦٢
١١٦١
١١٦٠
١١٥٩
١١٥٨
١١٥٧
١١٥٦
١١٥٥
١١٥٤
١١٥٣
١١٥٢
١١٥١
١١٥٠
١١٤٩
١١٤٨
١١٤٧
١١٤٦
١١٤٥
١١٤٤
١١٤٣
١١٤٢
١١٤١
١١٤٠
١١٣٩
١١٣٨
١١٣٧
١١٣٦
١١٣٥
١١٣٤
١١٣٣
١١٣٢
١١٣١
١١٣٠
١١٢٩
١١٢٨
١١٢٧
١١٢٦
١١٢٥
١١٢٤
١١٢٣
١١٢٢
١١٢١
١١٢٠
١١١٩
١١١٨
١١١٧
١١١٦
١١١٥
١١١٤
١١١٣
١١١٢
١١١١
١١١٠
١١٠٩
١١٠٨
١١٠٧
١١٠٦
١١٠٥
١١٠٤
١١٠٣
١١٠٢
١١٠١
١١٠٠
١٠٩٩
١٠٩٨
١٠٩٧
١٠٩٦
١٠٩٥
١٠٩٤
١٠٩٣
١٠٩٢
١٠٩١
١٠٩٠
١٠٨٩
١٠٨٨
١٠٨٧
١٠٨٦
١٠٨٥
١٠٨٤
١٠٨٣
١٠٨٢
١٠٨١
١٠٨٠
١٠٧٩
١٠٧٨
١٠٧٧
١٠٧٦
١٠٧٥
١٠٧٤
١٠٧٣
١٠٧٢
١٠٧١
١٠٧٠
١٠٦٩
١٠٦٨
١٠٦٧
١٠٦٦
١٠٦٥
١٠٦٤
١٠٦٣
١٠٦٢
١٠٦١
١٠٦٠
١٠٥٩
١٠٥٨
١٠٥٧
١٠٥٦
١٠٥٥
١٠٥٤
١٠٥٣
١٠٥٢
١٠٥١
١٠٥٠
١٠٤٩
١٠٤٨
١٠٤٧
١٠٤٦
١٠٤٥
١٠٤٤
١٠٤٣
١٠٤٢
١٠٤١
١٠٤٠
١٠٣٩
١٠٣٨
١٠٣٧
١٠٣٦
١٠٣٥
١٠٣٤
١٠٣٣
١٠٣٢
١٠٣١
١٠٣٠
١٠٢٩
١٠٢٨
١٠٢٧
١٠٢٦
١٠٢٥
١٠٢٤
١٠٢٣
١٠٢٢
١٠٢١
١٠٢٠
١٠١٩
١٠١٨
١٠١٧
١٠١٦
١٠١٥
١٠١٤
١٠١٣
١٠١٢
١٠١١
١٠١٠
١٠٠٩
١٠٠٨
١٠٠٧
١٠٠٦
١٠٠٥
١٠٠٤
١٠٠٣
١٠٠٢
١٠٠١
١٠٠٠
٩٩٩
٩٩٨
٩٩٧
٩٩٦
٩٩٥
٩٩٤
٩٩٣
٩٩٢
٩٩١
٩٩٠
٩٨٩
٩٨٨
٩٨٧
٩٨٦
٩٨٥
٩٨٤
٩٨٣
٩٨٢
٩٨١
٩٨٠
٩٧٩
٩٧٨
٩٧٧
٩٧٦
٩٧٥
٩٧٤
٩٧٣
٩٧٢
٩٧١
٩٧٠
٩٦٩
٩٦٨
٩٦٧
٩٦٦
٩٦٥
٩٦٤
٩٦٣
٩٦٢
٩٦١
٩٦٠
٩٥٩
٩٥٨
٩٥٧
٩٥٦
٩٥٥
٩٥٤
٩٥٣
٩٥٢
٩٥١
٩٥٠
٩٤٩
٩٤٨
٩٤٧
٩٤٦
٩٤٥
٩٤٤
٩٤٣
٩٤٢
٩٤١
٩٤٠
٩٣٩
٩٣٨
٩٣٧
٩٣٦
٩٣٥
٩٣٤
٩٣٣
٩٣٢
٩٣١
٩٣٠
٩٢٩
٩٢٨
٩٢٧
٩٢٦
٩٢٥
٩٢٤
٩٢٣
٩٢٢
٩٢١
٩٢٠
٩١٩
٩١٨
٩١٧
٩١٦
٩١٥
٩١٤
٩١٣
٩١٢
٩١١
٩١٠
٩٠٩
٩٠٨
٩٠٧
٩٠٦
٩٠٥
٩٠٤
٩٠٣
٩٠٢
٩٠١
٩٠٠
٨٩٩
٨٩٨
٨٩٧
٨٩٦
٨٩٥
٨٩٤
٨٩٣
٨٩٢
٨٩١
٨٩٠
٨٨٩
٨٨٨
٨٨٧
٨٨٦
٨٨٥
٨٨٤
٨٨٣
٨٨٢
٨٨١
٨٨٠
٨٧٩
٨٧٨
٨٧٧
٨٧٦
٨٧٥
٨٧٤
٨٧٣
٨٧٢
٨٧١
٨٧٠
٨٦٩
٨٦٨
٨٦٧
٨٦٦
٨٦٥
٨٦٤
٨٦٣
٨٦٢
٨٦١
٨٦٠
٨٥٩
٨٥٨
٨٥٧
٨٥٦
٨٥٥
٨٥٤
٨٥٣
٨٥٢
٨٥١
٨٥٠
٨٤٩
٨٤٨
٨٤٧
٨٤٦
٨٤٥
٨٤٤
٨٤٣
٨٤٢
٨٤١
٨٤٠
٨٣٩
٨٣٨
٨٣٧
٨٣٦
٨٣٥
٨٣٤
٨٣٣
٨٣٢
٨٣١
٨٣٠
٨٢٩
٨٢٨
٨٢٧
٨٢٦
٨٢٥
٨٢٤
٨٢٣
٨٢٢
٨٢١
٨٢٠
٨١٩
٨١٨
٨١٧
٨١٦
٨١٥
٨١٤
٨١٣
٨١٢
٨١١
٨١٠
٨٠٩
٨٠٨
٨٠٧
٨٠٦
٨٠٥
٨٠٤
٨٠٣
٨٠٢
٨٠١
٨٠٠
٧٩٩
٧٩٨
٧٩٧
٧٩٦
٧٩٥
٧٩٤
٧٩٣
٧٩٢
٧٩١
٧٩٠
٧٨٩
٧٨٨
٧٨٧
٧٨٦
٧٨٥
٧٨٤
٧٨٣
٧٨٢
٧٨١
٧٨٠
٧٧٩
٧٧٨
٧٧٧
٧٧٦
٧٧٥
٧٧٤
٧٧٣
٧٧٢
٧٧١
٧٧٠
٧٦٩
٧٦٨
٧٦٧
٧٦٦
٧٦٥
٧٦٤
٧٦٣
٧٦٢
٧٦١
٧٦٠
٧٥٩
٧٥٨
٧٥٧
٧٥٦
٧٥٥
٧٥٤
٧٥٣
٧٥٢
٧٥١
٧٥٠
٧٤٩
٧٤٨
٧٤٧
٧٤٦
٧٤٥
٧٤٤
٧٤٣
٧٤٢
٧٤١

لذلك فهي مع « الحركات القومية » ما دامت موجهة ضد الاستعمار الأوروبي الاحتلالي ، ولكنها ضد « الحركات القومية » حين تتوجه لتحرير ثرواتها واقتصادها . ولقد قال وليم فولبرايت في كتابه « غطرسة القوة » يصف هذا الموقف احسن وصف « نحن معادون للشيوعية ومتعاطفون مع القومية في نفس الوقت . فاذا تقاربت الاثنان تقاربا شديدا اصابنا الهياج والخيبة والغضب والتسرع وفقدان التوازن » .

ان اتساع قاعدة الانتاج الاميركي اتساعا متسارعا ، بعد الثورة العمودية التكنولوجية ، قد فرض عليها فرضا ان يكون العالم كله مصدرا لما تحتاجه من مواد خام ، بل من رأس مال ، وان يكون العالم كله سوقا لمنتجاتها كذلك . وليس في هذا عيب في ذاته ، ولا افتئات على حقوق الشعوب ، لانه نتيجة طبيعية للثورة العلمية التكنولوجية . ولكن الجريمة الامبريالية انما تبدأ حين لا ترى الولايات المتحدة سبيلا للتعامل مع العالم ، تصديرا واستيراد ، غير نفس السبيل التي اتبعتها الدول الاستعمارية الأوروبية ايام استعمارها الاحتلالي الطويل ، من امتلاك ثروات العالم ، والمتصرف بها بما لها من قوة اقتصادية فائقة ، حسبما توحى لها مصالحها الذاتية ، ولو كان ذلك على حساب الشعوب الاخرى ، وعلى حقها في امتلاك ثرواتها ، وحقها في تطوير نفسها ، وحقها في تحرير مواطنيها وانسانها ، وحين لا ترى الولايات المتحدة غضاضة في فرض نوع تعاملها هذا فرضا على دول العالم الثالث ، مستعملة كل الاساليب الممكنة في سبيل ذلك ، غير متورعة عن الحرب نفسها ، مدعية في ذلك كله انها انما تدافع عن « الحرية » ، وانها انما تكافح « الشيوعية » .

لقد كانت بلاد الشرق ، عند بدء حركة الاستعمار ، اغنى بكثير من دول الغرب . بل ان ثروات الشرق المشهورة هي التي اسالت لعاب المستعمرين الغربيين ودفعتهم الى الوصول الى هذه البلاد القصية . وقد كتب امبراطور الصين عام ١٧٩٢ رسالته الشهيرة الى ملك بريطانيا جورج الثالث يقول فيها « ان امبراطوريتنا السماوية تنعم بوفرة في كل شيء ولا تحتاج الى اي انتاج ضمن حدودها . فلا حاجة بها اذن الى استيراد منتجات البرابرة في الخارج بديلا عن محاصيلها . ولكن لعلنا بأن الشاي والحبر والخزف الصيني من انتاج امبراطوريتنا ضرورة قصوى للامم الأوروبية ولكم ، فقد سمحنا ، تكريما منا ، باقامة مؤسسات تجارية اجنبية في كانتون لسد حاجاتكم ، ولتستفيد بلادكم من خيراتها » . وفي الواقع فان أوروبا لم يكن لديها من الحاصلات ما تصدره لتدفع به ثمن المنتجات التي تشتريها من الشرق . فكان عليها ان تجبر

الهند على ان تزرع الافيون وان تشتريه هي ، لتجبر الصين على اعادة شرائه ، لتتمكن من دفع ثمن مشترياتها من الصين .

لقد عمل الاستعمار خلال قرون على الوصول بالبلاد المستعمرة الى درجة من الفقر والحاجة والتخلف لا مثيل لها . ولكنه عمل ما هو اهم من ذلك بكثير ، حين جعل اقتصاد المستعمرات كله جزءا من اقتصاده هو ، وتابعاً له تبعية تامة .

عمل ، اولا ، على احتكار التجارة في منتجات الشرق ، وعلى احتكار طرق الملاحة البحرية ، ثم تولى توجيه انتاج البلاد توجيهها مقطوع الصلة بحاجاتها مرتبطا ارتباطا مكينا بحاجات التجارة الدولية . ولم تنتج أوروبا قبل الثورة الصناعية ، انتاجا ذا بال . واكتفت بأن تحتكر التجارة بين الدول ، وان تقوم بدور الوسيط حتى بين بلد وبلد مجاور . واصبحت عواصمها او موانئها مراكز التجارة العالمية الاساسية ، وبورصات مراكز تسعير المنتجات العالمية ، وبنوكها وسيلة التعامل النقدي العالمي ، دون حاجة حتى الى وصول سلع العالم اليها . وما زالت لندن ، حتى الآن ، تباع الشاي والقطن والمعادن للعالم وهي نفسها لا تملك في بلادها شيئا من ذلك .

تلك كانت بداية « الاقتصاد الحر » و « السوق الحرة » . وكان بناء الولايات المتحدة نفسها قائما ، منذ البدء ، على فلسفة التعامل الاقتصادي الحر نفسها . ولما قامت الثورة الصناعية وتضاعفت حاجات الصناعة للمواد الخام تستوردها من الخارج ، وازداد انتاج المواد المصنعة وفاض عن القدرات الاستهلاكية المحدودة للبلاد المصنعة ، اصبحت المستعمرات مصدرا للمواد الخام وسوقا للمواد المصنعة ، وتركزت قواعد الاقتصاد الحر والسوق الحرة ، واصبحت هي قواعد التعامل العالمي في العالم كله . توقفت الهند عن صناعة القطن ، واشترته مصنعا من بريطانيا . واكتفت بزراعته . وزرعت جاوة البن والقرنفل وتوقفت عن زراعة الارز الذي تاكله . وكانت سيلان تزرع الشاي ولكن بريطانيا كانت هي التي تبيعه للعالم . كل ذلك بالاسعار التي تقرها شركات الاحتكار بيعا وشراء ، حسب مقتضيات التنافس فيها ، وحسب مقتضيات قانون العرض والطلب ، دون اي تدخل من المنتج الحقيقي ولا من المستهلك الحقيقي للسلعة . ان اسعار الشاي والكاكاو والبن والسكر والقطن والقمح والمطاط والالومنيوم والزنك والنحاس والقصدير والبتترول واجور الشحن والتأمين وغيرها انما تقرر في بورصتي لندن ونيويورك . وليس لأي تاجر في العالم ان يشتري من المنتج مباشرة ، وانما يشتري عن طريق

احدى الشركات الاحتكارية العالمية . وليس لأي بلد ان يخرج عن نطاق هذا القيد الحديدي ، لانه انما يواجه بذلك كارثة اقتصادية ، حين تقاطعه الشركات الاحتكارية ، او تخفض من اسعار محصولاته ، او تفرق الاسواق بما يحل محلها ، و يواجه كارثة حربية ، حين يعرض نفسه للاحتلال او الحصار ، او الاستسلام لشروط « السوق الحرة » ولامتيازاتها ولاحتماراتها .

ولما انتقلت الرأسمالية من المنافسة الحرة الى تصدير رأس المال واستثماره في المستعمرات ، ومد طرق المواصلات ، وتأسيس شركات التعدين والتصنيع بل والزراعة نفسها ، ودخلت مرحلة الاحتكار وسيطرة رأس المال على الانتاج كله ، هذه المرحلة التي سماها هوبسون « الامبريالية » وتبعه في ذلك هلفردنغ ولينين ، ازداد نصيب الدول الاستعمارية في اقتصاد المستعمرات ، وازداد اعتمادها على الانتاج الاستعماري ، كما ازدادت ، بالمقابل ، تبعية اقتصاد المستعمرات للاقتصاد الرأسمالي ، واصبحت حياة الدول الاستعمارية ومستوى معيشتها ونتاجها متوقفا كله على استمرار هذا النظام ، كما أصبح مجرد الابقاء على الحياة نفسها في المستعمرات متوقفا ايضا على استمرار هذا النظام ، بحيث أصبح خروج أي دولة من دول العالم الثالث على قيوده يعتبر ، في نظر الدول الاستعمارية الرأسمالية ، هداما وتدميرا لنظام التعامل العالمي كله . لذلك لم تتورع دول الغرب عن اسقاط نظام مصدق في ايران حين أعلن تأميمه للبترول ، ولا تورعت عن مهاجمة مصر حين امتت قناة السويس .

ان « نظام السوق الحرة » - برغم انه ليس نظاما وليس حرا - هو النظام الذي اتاح لدول الغرب الرأسمالية المتقدمة ان تتحكم في ثروات العالم كله . وهو الذي اتاح لها ان تحفظ التوازن بين انتاجها ، ومستوى معيشة سكانها ، ومستوى خدماتها الاجتماعية . وهو الذي اتاح لها ان تتفادى ثورة اليسار وثورة اليمين - الا في البلاد التي فقدت مستعمراتها - . وهو الذي اتاح لها ان تزيد انتاجها السنوي الاجمالي ٥٢٪ ما بين الاعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٥ . وهو الذي عمق الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، على رغم ان عددا كبيرا من دول العالم الثالث قد حصل على « استقلاله » . ويكفي ان نشير الى ما كاد يفعله تحرير مادة واحدة فحسب ، هي مادة النفط ، عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . من المواد الاساسية في العالم ، في اقتصاد بلاد كبلاد اوربا الغربية واليابان ، بل وفي نظامها الاقتصادي والاجتماعي نفسه ، لتدرك مدى الهمية البالغة التي تعلقها هذه الدول على « نظامها الحر » في تنمية ثرواتها وحفظ توازنها .

كما ان محاولات كثير من البلدان المستقلة حديثا للخروج من حدود

قوانين وقيود هذه السوق كانت تصاب بالفشل . فقد نالت جميعها استقلالها السياسي بينما ارتبط اقتصادها بنظام السوق ارتباطا لا يحله مجرد إلغاء معاهدة أو إصدار قانون . فالعمود الفقري لاقتصاد معظم هذه الدول كان يقوم على انتاج مادة اساسية واحدة كان المغرب يريد انتاجها . وتنوع هذا الانتاج وتطويره وتصنيعه وتسويقه وتوزيعه ، وبيعـه حتى لو لم تمتلكه في الاصل شركة اجنبية ، كان يحتاج الى رأسمال . ولكن رأس المال لا يكاد يأتي الا من دول المغرب نفسها ومصارفها وشركاتها ، بفوائد تستهلك معظم ما يمكن ان تحصل البلاد عليه من منافع . فحتى اذا قبل الغرب هذا « التدخل » في قوانين السوق الحرة ، وقعت البلاد في الحلقة المفرغة . فهي في حاجة الى الغرب من اجل ان تتحرر من المغرب . فاذا ما ازداد تصميم الدولة المستقلة سياسيا على تحرير اقتصادها ، كانت الحرب الاقتصادية اولا ، ثم كانت الحرب العسكرية من بعد اذا لزم الامر .

لقد ارادت دول اوربا الغربية ، بعد الحرب ، ان تقوم هي بحراسة امتيازاتها واحتكاراتها بالمحافظة على نظام السوق الحرة في مستعمراتها ، ولم تكن تريد ان تنافسها الولايات المتحدة في هيمنتها التي مارستها قرونا عديدة . كما انها لم تع ان وسائلها القديمة لم تعد تجدي ازاء نهضة شعوب العالم الثالث ويقلتها وثوراتها . ولكن الخلاف الظاهر المكشوف بين الولايات المتحدة من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة ، اثر العدوان الثلاثي على مصر ، كان نقطة التحول الاساسية التي قررت اوربا فيها ان تنسحب من هذه المهمة وان تدعها لمن هي اقدر عليها منها .

وتقبلت الولايات المتحدة هذه المهمة بهمة ورغبة ونشاط . وربطت ما بينها وبين مكافحة الشيوعية . ولم يكن تدخلها في لبنان وفي الدومنيكان وفي اندونيسيا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وتايلاند وانجولا وتشيلي وغيرها الا قايما بمهمتها التاريخية في الحفاظ على مصالح الامبريالية الاستغلالية واحتكاراتها واحتيازاتها .

اهداف الامبريالية الجديدة .

حملت الولايات المتحدة هذا العبء . عبء الحفاظ على النظام الامبريالي الاستغلالي العالمي . عن اوروبا . ولكنها حملته بعقلية جديدة اكثر تمدنا وتقديمية وفتحا ، واعمق نظرة وفهما ، والحق بغطاء المبادئ المثالية التي عرفت بها الولايات المتحدة وبقواعد « النظام الحر » في التعامل .

ساعدها في القيام بهذا الدور على طريقته الخاصة * اولا ، تاريخها
نفسه . فهي لم تكن في عداد الدول الاستعمارية المحتلة كما كانت دول اوربا
الغربية . وكان ارتباطها بمبادئ الحرية - ولو شملت هذه الحرية حرية
السوق - وبمبادئ تقرير المصير وبالتعاون الدولي والسلام ، كما عبر عنها
واشنطن وجفرسون ولنكولن وولسن وفرانكلين وروزفلت ، ارتباطا يطبع
عقليتها وسياستها ، على رغم تصارع هذه العقاية مع العقلية الجديدة الناشئة
بعد الحرب ، والمقاومة بوجوب بناء السياسة الاميركية على قواعد المصلحة لا
المبادئ المثالية والتي عبر عنها جورج كينان وهانس مورغنتاو وجورج بول
ودالاس وكيسنجر .

* كما ساعدها ، كذلك ، اختفاء « التنافس الدولي » الاستعماري ،
وانسحاب الدول الاوروبية واليابان من قيادات الحركة الامبريالية ، وتفرد
الولايات المتحدة بهذه القيادة ، وممارستها لها ممارسة جديدة غير مرتبطة
بأساليب الاستعمار القديم .

* وساعدها ، ايضا ، انها خرجت من الحرب العالمية الثانية اقوى قوة في
العالم عسكريا واقتصاديا وعلميا ، واكثر الدول انتاجا واستهلاكا ، والدولة
الموحدة القادرة على تصدير رأس مالها الفائض واستثماره خارج حدودها
استثمارا فعالا ومنتجا .

* بالاضافة الى ذلك ، فان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي
وتفاقمه بعد عام ١٩٤٨ . وبعد حرب كوريا ، وتبلور السياسة العالمية غي
ثنائية الحرب الباردة ، وتململ بعض بلدان العالم الثالث ، كايران ومصر ،
من التبعية الاقتصادية وتهديدها بالخروج من نطاق ما سمته الولايات المتحدة
« بالعالم الحر » . كل ذلك اضفى على سياسة الولايات المتحدة ثوبا من
« المثالية » المصطنعة ، المتمثل في مكافحة الشيوعية والشيوعيين ، ونجح في
كسب رضا المواطن الاميركي العادي عن هذه السياسة ، وجعل من « المركب
المالي الصناعي العسكري » في داخل الولايات المتحدة اقوى قوة ضاغطة
على سياستها الخارجية وتعاملها الدولي ، مثلما اصبحت اقوى قوة ضاغطة
على سياستها الداخلية والاقتصادية .

هذه العوامل جميعا ادت الى تغييرات في هدف الامبريالية وهي اساليبها
حين تولت زعامتها وقيادتها الولايات المتحدة ، وخلقت ما يسمى بالامبريالية
الجديدة .

٥ ان الهدف الاساسي الاول من الاستعمار ، في مراحله المختلفة ، والمتبلور في الحفاظ على نظام الاستغلال الدولي المسمى « بالاقتصاد الحر » ، ظل هو الهدف الاساسي من الامبريالية الجديدة . وكان هذا الهدف موجودا وقائما في لب الاستعمار قبل وجود الشيوعية وبعد وجودها . لذلك كانت محاولة ربط مقاومة حركة التحرر الاقتصادي بمكافحة الشيوعية محاولة ظاهرة الاصطناع . وما الغرض منها الا كسب تعاطف الرأي العام الاميركي والغربي مع هذه المحاولة .

والاهداف التطبيقية الاربعة المتفرعة عن هذا الهدف الرئيسي ، والمتمثلة في ضمان توريد المواد الخام ، وضمان ايجاد الاسواق للمواد المصنعة ، وضمان استثمار رأس المال الفائض ، وحرية الهجرة وتنقل السكان وحقوقهم في الاستغلال حيثما شاءوا وكيفما شاءوا ، ظلت ، كذلك ، جزءا اساسيا من الاهداف التطبيقية للامبريالية الجديدة .

٦ وخصائص الامبريالية القديمة التي اخصها لينين في تمركز الانتاج وظهور الاحتكارات والكارتيلات ، وفي سيطرة البنوك على الصناعة ، وفي تصدير رأس المال الفائض واستثماره ، وفي اقتسام العالم بين اتحادات الراسماليين ، وبالتالي اقتسامه بين الدول التي تقوم فيها هذه الاتحادات ، وفي حتمية قيام الحروب بين الدول الامبريالية نفسها طمعا في حيازة اكبر جزء ممكن من العالم ، كل ذلك ظل من خصائص الامبريالية الجديدة ، مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة اثر البنوك والاحتكارات الدولية في هذه الامبريالية من جهة ، وانتقال اخطار الصدام الامبريالي من منطقة تنافس الدول الامبريالية مع بعضها ، الى منطقة الصراع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وإلى منطقة الصراع بين الامبريالية الاميركية وبين التحرر الاقتصادي لدول العالم الثالث .

٧ ولكن تعديلات مهمة في هذه الاهداف قد طرأت على قدوم الامبريالية الجديدة اعطتها لونا خاصا بها .

اول هذه التعديلات ان تصدير رأس المال الفائض لم يعد قاصرا على المستعمرات او على بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا ، كما كان الامر في الامبريالية القديمة . وانما اتجه ، في الدرجة الاولى ، من الولايات المتحدة الى الدول الصناعية المتقدمة نفسها ، اما مباشرة ، واما بواسطة خلق الشركات المتعددة الجنسية ، حين ثبت ان هذا الاتجاه اكثر ربحا واكثر ضمانا من

اتجاهه الى بلدان العالم الثالث الفقير المتخلف الذي يغلي بالحركات الداعية الى التحرر .

ان المجموع الحسابي - وهو عادة اقل من القيمة الحقيقية - لاستثمارات الولايات المتحدة في العالم بلغ عام ١٩٧٠ مبلغ ٧٨ الف مليون دولار . منها ٤٨ الف مليون في كندا واوروبا الغربية ، و ١٢ الف مليون في اميركا الجنوبية ، و ١٨ الف مليون في بقية انحاء العالم . بما في ذلك اليابان واستراليا وجنوب افريقيا ثم العالم المتخلف .

ان هذا يعني ان « الحاجة الى استثمار رأس المال الفائض » لم تعد هي العامل الاساسي وراء الدوافع الامبريالية للولايات المتحدة فيما يخص العالم الثالث . وانما هناك دوافع اخرى اقوى واهم .

وثاني هذه التعديلات ان « استيراد رأس المال الفائض » من انحاء العالم كله ، ولا سيما من دول العالم الثالث التي اصابته فائضا فجائيا ، كبعض الدول المنتجة للبترول ، اصبح هاما جديدا من هموم الولايات المتحدة ومن هموم الدول الغربية السائرة في فلكها . ولا نتوهم ان في هذه المهمة تناقضا مع مهمة تصدير فائض رأس المال . على العكس من ذلك ، فان استمرار الثورة التكنولوجية العلمية ، مع استمرار النظام الرأسمالي ، ومع استمرار الولايات المتحدة في دفع مجتمعيها الاستهلاكي الى الامام ، ومحاولة تجنب اي ازمة مالية قد تدهور توازنها الاقتصادي كله -- كما كاد يحصل عامي ٩٧٢ - ٩٧٤ - انما يستدعي ترافق الاثنين معا في عصر لم يعد النشاط الاقتصادي التكنولوجي يتحمل فيه الحدود السياسية المغلقة . بل ان توسع هذا النشاط نفسه اصبح يقتضي المزيد من « استيراد » رأس المال للحصول على المزيد من « استثمار » رأس المال ، سواء كان هذا الاستثمار في الداخل او في الخارج .

ولا نستهيبن بأهمية « فائض » رأس المال هذا ، فانه يتجاوز ٤٠ الف مليون دولار في العام ، وقد يتجاوز في الاعوام القادمة ٥٠ الف مليون . وهذا المبلغ مفر جدا . اذا قارناه بمجموع استثمارات الولايات المتحدة في الخارج والذي قلنا انه بلغ ٧٨ الف مليون دولار عام ١٩٧٠ ، او اذا قارناه بمجموع صادراتها في نفس العام الى العالم كله البالغ ٤٣ الف مليون دولار . ان انتعاش الاقتصاد الاميركي وحده - او ضعفه وانهياره ، يعتمدان على مقدار الشريحة التي يحصل عليها من هذه المبالغ ، سواء عن طريق بيع بضائعه واسلحته وخدماته . او سندات حكومته ، او اسهم شركاته ، او مدخرات مصارفه . او اي طريقة اخرى ممكنة .

ولا نقول ان هذا المبلغ متواضع بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة عامة ، وان تأثيره ، لذلك ، اضعف مما يبدو على السطح . فصحیح ان القيمة الاجمالية لمبيعات الشركات الاميركية الخمسمائة الكبرى قد حققت عام ١٩٧٢ نتائج قياسية وبلغت اكثر من ستمائة الف مليون دولار . ولكن الاقتصاد الاميركي ، على ضخامته ، اقتصاد في منتهى الحساسية . ومثل هذا الاقتصاد اذا لم ينم بسرعة انهار . ان الازمة التي تمر بها الولايات المتحدة الآن هي نتيجة اتفاق مائة وخمسين الف مليون دولار في حرب فيتنام على مدى عشر سنوات ، واتفاق بضع بلايين من الدولارات في مشاريع الفضاء غير المنتجة . والحق انه لولا ان الولايات المتحدة قد حصلت ، ما تزال تحصل على حصة الاسد في « فائض » اموال البترول لما تمكنت من العودة الى الانتعاش بعد ازمتها المالية والاقتصادية الخانقة عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

ومع ذلك ، وعلى رغم اهمية هذا العامل وراء الدوافع الامبريالية الاميركية ، فان العامل الاساسي المتقدم على جميع العوامل الاخرى ، والمتمثل في التعديل الثالث لاهداف الامبريالية ، هو الزيادة المطردة في الحاجة القصوى للولايات المتحدة ولنظامها الاقتصادي الى المواد الخام التي ينتجها العالم الثالث ، والناشئة عن تسارع الانتاج العمودي فيها تسارعا كبيرا في ربع القرن الاخير ، وعن بدء نضوب موارد الولايات المتحدة الذاتية من هذه المواد بسبب ضخامة استعملاتها في الصناعة . وفي الاستهلاك اليومي .

ان الحصول على المواد الخام كان دائما هدفا من اهداف الامبريالية بعد الثورة الصناعية . ولكن الولايات المتحدة بالذات كانت اقل اعتمادا على هذه المواد من الدول الاوربية لانها كانت هي نفسها غنية بها . ولكنها بعد ان قفزت قفزتها العارمة في الثورة التكنولوجية اصبحت اكثر دول العالم اهتماما بالحفاظ على مواردها العالمية من هذه المواد بحيث تضمن استمرار ورودها وتضمن رخص اسعارها في نفس الوقت ، لتحافظ على زيادة انتاجها . ورفع مستوى معيشتها والبقاء اقوى واغنى دولة في العالم .

ان الولايات المتحدة ، التي لا يتجاوز سكانها ٦٪ من سكان العالم ، هي اغنى شعوب العالم قاطبة ، وانتاجها القومي الاجمالي يبلغ ٣٠٪ من الانتاج العالمي كله . ولقد انتجت عام ١٩٧٠ ، ٢١٪ من الانتاج العالمي للبترول و ٢٥٪ من النحاس ، كما تستخرج من مناجمها مقادير كبيرة من الرصاص والقصدير والفحم والحديد والذهب والفضة المنغنيز واليوكسيت واليورانيوم والنيكل والفسفات والبوتاس والكبريت ، بالاضافة الى المواد الزراعية المختلفة لا سيما الخشب والذرة والقمح ولحوم البقر والتبغ والقطن . لقد صدرت عام

١٩٧٠ ، ثلث صادرات العالم من القمح وخمس صادراته من القطن و ٦٠٪ من زيت الصويا . ومع ذلك فإن انتاجها الزراعي والحيواني لا يشكل اكثر من ٢٪ من دخلها القومي الصافي ، وانتاجها التعدين ٢٪ فقط .

ولكن الولايات المتحدة ، بلد صناعي ، يشكل دخل الصناعة فيها ٢٦٥٪ من دخلها القومي الصافي . كما انها ، فوق ذلك اكبر بلد مستهلك في العالم . فعلى رغم انها كانت تنتج عام ١٩٧٠ خمس انتاج البترول العالمي فإن استيرادها للبترول في نفس العام بلغ ربع استهلاكها ، بينما تجاوز الآن ٤٥٪ من استهلاكها . وهي ثاني بلد في العالم في انتاج الخشب ، بعد الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك استوردت ما يعادل خمس انتاجها . وهي تستورد ٢٧٪ من كاكاو العالم و ٢٥٪ من بن العالم ، وتستهلك ٣٣٪ من لحم البقر في العالم .

ان هذا كله يعطينا فكرة عن حاجة الولايات المتحدة القصوى للمواد الخام في العالم من اجل ابقاء اقتصادها قويا وناميا ومنتعشا . ولو قارنا بمقدار استيراد الولايات المتحدة من هذه المواد قبل الحرب العالمية الثانية بمقدار استيرادها بعد الحرب لوجدنا الفرق شاسعا .

وبالفعل فقد شعرت الولايات المتحدة بضغط هذه الحاجة الملحة الى المواد الخام بعد زمن قصير من انتهاء الحرب . يقول جورج كينان - الذي يعتبر اكبر مخططي السياسة الاميركية الخارجية في تلك الفترة - في كتابه « حقائق السياسة الخارجية الاميركية » ان من اهم خصائص العالم غير الشيوعي في الوقت الحاضر نمو الاعتماد المتبادل بين هذا العالم وبين الولايات المتحدة . « فالمسألة ، فيما يخصنا نحن - أي الاميركان - مسألة استقرار حياتنا الاقتصادية . ولكن اهم من ذلك فيما اظن ، مسألة تنامي اعتمادنا على موارد المواد الخام الاجنبية . وتلك حقيقة قد تكون قاسية جدا ، كما يحتمل ان نرى اذا حصل تدخل ما في مدنا ببعض مصادر المواد الخام هذه . حقيقة قاسية لا علينا فحسب ، بل قاسية على البلاد المنتجة لتلك المواد ذاتها » وذلك كلام قيل عام ١٩٥٤ ، اي بعيد ازمة البترول الايرانية وقبل ازمة البترول العربية بحوالي عشرين عاما . ثم يتابع كلامه فيقول « ان الخطر - اي الخطر على سياسة الولايات المتحدة ، ومصلحتها - يمكن ان ينشأ . . . نتيجة اسباب خارجية ، كان تقوم احداث في مكان ما تهدد مدنا بالمواد الخام الضرورية لاستدامة حياتنا القومية ، او نتيجة اسباب داخلية ، كالتقلبات في اقتصادنا او في سياستنا التي تؤثر في استقرار مشاركتنا في الاقتصاد العالمي ، . وبعد

ان يستشهد بأزمة البترول الايراني حين امه مصدق ، يقول ان من سوء الحظ ان كثيرا من هذه المواد الخام انما يوجد في اراضي دول لم تعرف في تاريخها معنى السيادة ، ولم يكن لها تقاليد في الاستقلال وممارسة السلطة والمشاركة في شؤون العالم . ولذلك فان ضمان استمرار مدنا بالمواد الخام انما يقوم على خيوط واهية لا حول لنا فيها ولا طول . واخشى ان يقود انقطاع هذه المواد عنا في يوم من الايام الى ازيمات اليمه والى توتر من النوع الذي كان يوصم في الماضي بتهمة الامبريالية (كذا) . لذلك ما اظن الا انه ، بدافع اللطف والتسامح ، لا بد لنا من ان نواجه هذه المشكلة اليوم ، بان نوضح للدول الاخرى بأنه لا يجوز لها ان تسمح بأن يعتمد اقتصادنا العظيم ، والشديد الحساسية في نفس الوقت ، عليها ، الا اذا كانت مستعدة للاعتراف بواجبها في ان تحافظ على استمرار الترتيبات القائمة ، والاطمئنان الى حسن تنفيذها .

عنايب الامبريالية الجديدة

ان كون الولايات المتحدة اغنى دولة في العالم ، وكونها اكبر منتج ومستهلك في العالم ، لا يضيرها في شيء ، وليس ذنبا في ذاته . ان تاريخ نشأتها من جهة ، وسعة مواردها وثرواتها الطبيعية من جهة ، هيئا لها ان تكون كذلك ، وذلك كله من حقها . لكن التناقض بينها وبين العالم الثالث لم يكن سببه غناها وفقره . وانما كان سببه اصرار الولايات المتحدة ، بعد ان اصبح اقتصادها عالميا ، على ان يكون استمرار غناها وتصاعده على حساب بلدان العالم الثالث ، واصرارها على ان تفرض على هذا العالم النظام الاقتصادي الذي كان سبب فقره وتخلفه ايام الاستعمار الاحتلالي ، وسبب غنى الدول الصناعية وتقدمها ، واصرارها على ان تمنع تحرر هذا العالم الاقتصادي ، اذا كان في هذا التحرر ما يهز كيانه الاقتصادي ورفاهها الذي لا مثيل له في العالم .

ان سبب التناقض الحقيقي هو ان غنى الولايات المتحدة ورفاهها ليس نتيجة مواردها الضخمة ، وثورتها العلمية التكنولوجية فحسب ، وانما هو ، ايضا ، نتيجة الاستغلال الحتمي لموارد العالم الثالث ، سواء كان هذا الاستغلال مباشرا ، أي من قبل الولايات المتحدة مباشرة ، او غير مباشر ، أي عن طريق شركات العالم الصناعي المتقدم ، أو العملاء والوكلاء في بلدان العالم الثالث نفسه ، الذين تسيطر عليهم جميعا ، بحكم قوانين السوق الحرة .

ان الذي لا شك فيه هو ان العالم كله قد تجاوز تلك المرحلة التي كان

من الممكن فيها ان تعيش دولة ما مكتفية اكتفاء ذاتيا بما منحتها اياه الطبيعة من موارد وما يقدمه ابناءؤها من عمل . والذي لا شك فيه هو ان عمق الفعاليات الاقتصادية والتكنولوجية قد جعل ما يسمى « بالاقتصاد المغلق » شيئا من التاريخ . وكما تحتاج الولايات المتحدة الى المواد الخام تستوردها من العالم ، وهذا من حقها ، يحتاج العالم الى مصنوعات الولايات المتحدة ، وهذا من حقه . فالتعامل بين بلدان العالم كلها ، واعتماد الدول على بعضها اعتمادا متبادلا ، اصبح حتمية من حتميات الواقع الاقتصادي القائم لا يمكن تجنبه . وبلدان العالم الثالث لا يمكن ان تقيم حائلا دون بيع منتجاتها من مواردها الى الولايات المتحدة وغيرها ، كما لا يجوز للولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى ان تقيم حائلا دون بيع منتجاتها الى بلدان العالم .

ولكن الذي يجعل بلدان العالم الثالث في موقف متناقض مع الولايات المتحدة وبقيّة العالم الصناعي ، هو ان هذا التعامل المتبادل الحتمي انما يقوم في احوال جائرة بالنسبة لاقتصاد العالم الثالث ، وان العالم الصناعي المتقدم، ويشكل اخص الولايات المتحدة ، هو الوحيد ، بين الاطراف المتعاملة مع بعضها ، القادر على فرض شروط هذا التعامل ، بصفته القيم على ثروات العالم كلها . ان قدرته المالية في التحكم في تجارة العالم ، هذه القدرة التي منحته اياها وضع « السوق الحرة » التي انشأ قواعدها وقوانينها الاستعمار الاحتلالي ، والذي جعل في يد الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان ان تنتج ٦٥٪ من انتاج العالم الكلي وان تجعل مصارفها وبورصاتها مراكز احتكار التجارة العالمية والتحكم فيها ، كافية وحدها لتعطيلها القدرة على الهيمنة الشاملة على اقتصاد العالم ، ولتقيم امام بلدان العالم الثالث الحواجز والعراقيل اذا ما حاولت ان تحرر اقتصادها من قوانين هذه السوق وسلطاتها غير المحدودة .

ولكن الولايات المتحدة لا تكتفي بهذه القدرة المالية وحدها - وانما هي تستعمل ، بالاضافة اليها ، ما لديها من قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية لفرض هذا التحكم فرضا على دول العالم الثالث . ومن هنا وصفها « بالامبريالية » . فممنذ نهاية الحرب العالمية الثانية واتفاق الاتحاد السوفييتي والغرب على الخطوط العامة الفاصلة بين منطقتي نفوذهما ، اعتبرت الولايات المتحدة ان كل ما هو خارج نطاق الكتلة الاشتراكية من العالم فهو منطقة نفوذها . وان العالم كله مقسوم الى قسمين : غرب ديموقراطي حر وشرق شيوعي . وان كل محاولة من قبل العالم الثالث للتحرر السياسي او للتحرر الاقتصادي او للوقوف موقف الحياد الايجابي او لرفض الارتباط بمعاهدات دفاع ، هي

عدوان شيوعي تجب الحيلولة دونه بكل الوسائل . وربطت ما بين موقفها من الاتحاد السوفييتي وموقفها من حركات التحرر في العالم الثالث ، لا سيما اذا تضمنت تحرير اقتصادها من قيود السوق الحرة ، وجعلت الحفاظ على المصالح الغربية الاستغلالية في بلدان العالم الثالث جزءا اساسيا من حريها الباردة مع الاتحاد السوفييتي . فأصبحت كل حركة تحررية حركة شيوعية ، واصبح العالم كله ، في نظرها ، اما مع ، او ضد « العالم الحر » .

ومن هنا كان « مبدأ ترومان » ، « ومبدأ ايزنهاور » ، تلك المبادئ المنطوية على حق التدخل في أي جزء من أجزاء العالم اذا هددته قوة خارجية - اي شيوعية - او قوة تحررية داخلية ترمي الى التحرر الاقتصادي واعادة تنظيم المجتمع . وجعلت الولايات المتحدة نفسها « بوليس العالم » . وملات كل « فراغ » تركته وراءها الدول الاوربية المنسحبة من مستعمراتها ومن « مسؤولياتها » العالمية .

لذلك يلخص جورج بول - الذي بقي وكيلا لوزارة الخارجية الاميركية ست سنوات في عهدي الرئيسين كينيدي وجونسون - سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة ، في كتابه « نظام القوة » الصادر عام ١٩٦٨ ، بقوله « ان سياستنا في الحرب الباردة يمكن ان تلخص بأنها (١) اصرار على الخطوط المثبتة قبل عام ١٩٥٠ والتي تحدد الحدود الخارجية للقوة الشيوعية (٢) الاعتراف المبطن بأن الاراضي الواقعة ضمن الحدود هي منطقة نفوذ شيوعية لا نتدخل فيها ولو لجأ الشيوعيون الى اخضاع شعوب تلك المنطقة باساليب قمعية قاسية (كما في المانيا الشرقية عام ١٩٥٣ ، وهنغاريا وبولندا عام ١٩٥٦) (٣) اصرار على ان كل ما هو خارج هذه الحدود فهو منطقة نفوذ غير شيوعية ، او منطقة نفوذ للعالم الحر تحميها الولايات المتحدة ، بمساعدة اي حليف يمكن ان تجنده ، ضد اي تغفل شيوعي سواء بالقوة او بالتآمر الداخلي (كما في كوريا ١٩٥٠ ، جزر فورموزا ١٩٥٥ ، لبنان والاردن ١٩٥٨ ، جمهورية الدومينيكان ١٩٦٥) » .

الولايات المتحدة اذن ، في امبرياليته الجديدة ، لا تحتل البلاد بقصد البقاء ، كما كانت تفعل الدول الاستعمارية الاوروبية ، ولكنها مستعدة لاستعمال كافة الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك التدخل العسكري ، لواد كل حركة تهدد هيمنة الولايات المتحدة والغرب على موارد المواد الخام في العالم ، وكل حركة تهدد قوانين السوق الحرة القائمة ، وتهدد النظام الاقتصادي الاستغلالي السائد .

ان الدافع الظاهري لهذه السياسة الامبريالية الاميركية هو الحيلولة

دون نشر الاتحاد السوفييتي للشيوعية بالقوة ، والحيلولة دون خطر الاحتلال السوفييتي للعالم ، والحيلولة دون « انضمام » دول العالم لكتلة الاتحاد السوفييتي . ولكن الدافع المبطن ، الذي كشف عن نفسه بقوة وصراحة بعد ازمة رفع اسعار البترول عام ١٩٧٣ وتأميم بعض شركاتها ، كان دائما الحفاظ على القدرة الاستغلالية للدول الصناعية المتقدمة على احتكار ثروات بلاد العالم الثالث . ان جورج بول ، في كتابه المذكور ، لا يكاد يأتي على ذكر المواد الخام في العالم ، ويقتصر على بحث السياسة الخارجية من حيث هي توازن قوى عالمي . ولكنه يعترف « بأننا مذنوبون ، طيلة فترة ما بعد الحرب ، بأننا نقول شيئا ونفعل شيئا آخر . ونستعمل كلمات وتعابير الرئيس ولسون العالمية ، ونتبع سياسات التحالفات ومناطق النفوذ وتوازن القوى . وقد حان الوقت لنقف خداع انفسنا ببلاغتنا السياسية وان نواجه بصراحة حقائق ما بعد الحرب . فعلى رغم اننا اخترعنا تجريدات سامية جديدة ، كالاكتواء والتحرير، ووقف العدوان ، وما شاكل ذلك ، فان هذه الالفاظ انما تحور وتحرف الاغراض الحقيقية للسياسة الاميركية التي هي ان تحاول ان تبني السلام ، لا بحماية مصالحنا الخاصة فحسب ، بل بالاعتراف بمصالح وقوة الآخرين ايضا . »

ومن الواضح انه اذا كان هدف الولايات المتحدة الحقيقي هو الحصول على المواد الخام فان لذلك طرقا غير طريق الامبريالية . ولكن اذا كان الهدف هو الحصول عليها بالاسعار التي تفرضها سوقها الحرة ، بينما تحتكر نفس هذه السوق فرض اسعار منتجاتها الصناعية وموادها الخام كذلك ، فليس الى ذلك من سبيل الا سبيل السياسة الامبريالية . ومن الواضح كذلك ان مثل هذه السياسة لم تعد تقبل كلمات « الحرية » و « حق تقرير المصير » و « الديمقراطية » شعارات لها ، فهي تتناقض معها تناقضا تاما . ومن هنا كان اعتراض كل من جورج كينان وجورج بول على استعمالها ، وايتارهم الصراحة في تسمية الاشياء بأسمائها .

ولعل احدا لم يخدع نفسه ، او يخدع العالم ، كما فعل الرئيس كينيدي في خطابه الافتتاحي عام ١٩٦٢ حين قال « منذ سنة ، حين تسلمت مسؤوليات الرئاسة ، قلت ان اجيالا قليلة في التاريخ اتيح لها ان تحمل المسؤولية الكبرى للدفاع عن الحرية حينما احاط بها الخطر الشديد . وهذا من حسن طالعنا ، وانا ارحب بهذه المهمة مثلما رحبت بها قبل عام . لان قدر هذا الجيل ، قدركم في الكونجرس وقدرتي في الرئاسة ، ان نعيش كفاحا لم نبداه ، في عالم لم نصنعه . ولكن ضغوط الحياة لا توزع حسب الاختيار . ومع ان امة ما لم تواجه مثل هذا التحدي ، فليس ثمة امة كانت على استعداد لتحمل عبء الحرية ومجدها كامتنا . »

كان كنيدي من القلائل الذين كانوا ما يزالون يؤمنون بأن سياسة الولايات المتحدة الامبريالية هي لون من ألوان رسالتها في الحرية !

وسائل الامبريالية الجديدة

خلقت الدول الأوروبية الاستعمارية نظام السوق الحرة وفرضته على العالم كله بقوة الاحتلال . أما الولايات المتحدة فلم تخلق هذا النظام العالمي ، وإنما ورثته قائما . فلم يكن همها ان تقيمه . ولكن كان همها ان تحافظ عليه .

بذلك تمكنت من ان تضع وتتبع اساليب جديدة في متابعة سياستها الامبريالية ، مختلفة عن اساليب الاستعمار القديم ، بل ومناقضة له في كثير من الاحيان ، مستقاة من تجارب وخبرات الاستعمار القديم ، ومستقاة من دروس ما فعلته المبادئ الماركسية في عالم الشعوب ، ومستندة ، بالدرجة الاولى ، الى الثورة التكنولوجية والاقتصادية في الولايات المتحدة ، وما تتيحه لها من قدرات .

فلقد ادركت الولايات المتحدة ان مرحلة الاحتلال العسكري قد فاتت وفات وانها . فوعي الشعوب ونضالها وتطلعها الى تنمية ذاتها جعل عملية الاحتلال العسكري وادامته عملية مرتفعة التكاليف ، وتغرق كلفتها الثمار المتوخاة من عملية الاحتلال ، لا سيما وان ارتباط اسواق العالم الثالث بالسوق العالمية اصبح حقيقة قائمة . بذلك اصبح الاحتلال عملية خاسرة . ولما كانت الغاية الاساسية من الامبريالية خدمة المصالح الاقتصادية للدول المصنعة ، لا مجرد الجري وراء المجد والسلطة حبا بالمجد والسلطة ، فان الاحتلال العسكري يأكل هدفه ، ويمنع من الوصول الى النتائج المطلوبة .

فهي اذن ضد الاحتلال العسكري الدائم . فالاحتلال العسكري قمين بأن يجمع الشعب كله ضد المستعمر المحتل ، وان يغذي حركة المعارضة والمقاومة له . فان كان لا بد لها من ان تنزل جيوشها احيانا ، كما فعلت في لبنان وفي الدومنيكان ، فهي تفعل ذلك لاقتصر مدة ممكنة ، ولو ان هذه السياسة قد تقودها احيانا لخوض اطول معركة في تاريخ الولايات المتحدة كلها ، كما فعلت في فيتنام ، او لخوض معركة من اشد المعارك كما فعلت في كوريا . ومع ذلك فهي ، في الحالين ، لم تعترف بأنها « احتلت » ارضا ما وإنما أعلنت انها دفعت عدوانا « خارجيا » ، على رغم ان الكوريين الشماليين والجنوبيين امة واحدة ، وان الفيتناميين الشماليين والجنوبيين امة واحدة .

ولكن افضل من الاحتلال واكثر تحوطا لما يمكن ان يحدث ، اقامة القواعد العسكرية برضا الحكومات القائمة وموافقتها ، واقامة « الاحلاف » المسبقة ، كحلف بغداد المركزي ، وحلف جنوب شرق آسيا . بل ان هذه القواعد نفسها والاحلاف المرافقة لها يمكن الاستغناء عنها ، اذا وجدت معارضة شديدة من الشعوب ، لا سيما وان اختراع الصواريخ العابرة للقارات ، وامكان وضعها واستعمالها في السفن والغواصات التي تجوب البحار والمحيطات قد جعل القواعد الارضية ذات اهمية ثانوية .

بالاضافة الى ذلك فثمة اقامة « القلاع » في المناطق المهمة من العالم . هذه القلاع هي دول ، صغيرة عادة ، تنصب فيها الاسلحة الاميركية والمال الاميركي انصبابا من اجل خلق « قواعد » قوية قادرة على القيام ببعض الدور الذي كان لا بد ان تقوم به القوات الاميركية مباشرة لو لم تكن ثمة هذه القلاع . في المحيط الهادي مثلا ، هذا الخط الممتد من « اوكليناوا » الى كوريا الجنوبية الى فورموزا الى الفلبين الى فيتنام الجنوبية - قبل ان تتحرر - الى تايلاند . في الشرق الاوسط ، حيث يقع الخليج العربي وحيث يتجمع اهم مخزون للبترول في العالم ، ثمة ايران في الشرق ، واسرائيل في الغرب ، بالاضافة الى محاولات فاشلة لاحاق تركيا في الشمال والحبشة في الجنوب لاحكام الحلقة . هذه القلاع لا يجوز ان يمنع عنها اي نوع من العطاء ، المال والسلاح والخبراء والتسهيلات الاقتصادية والقواعد العسكرية ووكلاء المخابرات المركزية ، لتقويتها ذاتيا بحيث تصبح هي قواعد متقدمة للولايات المتحدة ، دون ان تحتاج الولايات المتحدة نفسها للتدخل اذا ما قام نزاع او تهديد لمصالحها في المنطقة ، الا حينما وحيثما تقضي بذلك الضرورة القصوى . ولا ريب ان الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في فيتنام بتدخلها المباشر ، والنصر الذي حققته اسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧ ، قد زادت قناعة بالجدوى العظيمة التي يمكن تحقيقها من خلال هذه القلاع ، فضاغت مساعدتها لاسرائيل وبيعها السلاح لايران اضعافا مضاعفة .

ويبقى اخيرا بيد الولايات المتحدة ، حين تدعو الحاجة الى ذلك ، ان تتدخل مباشرة عند اللزوم . وهي بتوزيع قواتها في انحاء العالم ، لا سيما في اوروبا وفي البحر الابيض المتوسط وفي المحيط الهندي والمحيط الهادي ، بالاضافة الى المحيط الاطلسي ، قادرة على الوصول الى اي مكان حينما تستدعي الضرورة ذلك . ولكنها تحاول ، مع ذلك ، جهدها ان لا تضطر الى مثل هذه الخطوة التي قد تقود الى صراع مباشر مع الاتحاد السوفييتي ، عدا انها تكلف الولايات المتحدة مبالغ كبيرة من المال وقد يكلفها خسائر بشرية وخسائر سياسية

شعبية في داخل بلادها نفسها .

على ان الامبريالية الاميركية لم تختلف عن الاستعمار الاوروبي في سياستها الاحتلالية فحسب ، ولا في احتياطاتها العسكرية فحسب . فمن خلال الدروس التي تلقتها من اسباب فشل الاستعمار الاوروبي ومن نضال الشعوب الاجماعي ضد هذا الاستعمار ، لا سيما في وقت يشتد فيه الصراع بينها وبين الشيوعية في كسب ود الشعوب وثقتها ، ادركت ذلك الخطأ الكبير الذي وقع فيه الاستعمار الاوروبي حين لم ينشر التعليم الا في اضيق الحدود التي يحتاجها لمساعدته في اقامة نظام اداري يساعده في تنفيذ اغراضه ، وحين لم يهتم بالصحة الا في الحدود التي تمنع الاوبئة التي قد تكون عقبة امام استغلال الموارد المتاحة ، وحين لم يشرك اي قطاع من الشعب ، باستثناء اصغر شريحة ممكنة منه ، في منافع استغلاله الاناني الجشع ، وحين لم يهتم برفع مستوى المعيشة الا بذلك القدر الذي خلقت الضرورة التي يقتضيها تأمين اغراض الاقتصاد الاستعماري ، والا في تلك الفئة المحدودة المستفيدة من التغيرات الاقتصادية الاستعمارية .

ادركت الولايات المتحدة ان هذا الاسلوب العتيق في الاستعمار، والمنسجم، على اي حال ، مع القدرات الاقتصادية المحدودة لدول اوروبا الاستعمارية ، كان لا بد ان يثير ثائرة الشعوب بمجموعها ، وان يشعرها بالحرمان الحقيقي ، وان يدفعها الى النضال والثورة العامة لكل طبقات الشعب وتحدي الاحتلال العسكري بشتى الطرق المختلفة . وان القوى الاستعمارية المعتمدة على وجودها العسكري في سلطتها ، كان لا بد لها من ان تضاعف كبتها البوليسي ، ومن ان توسع ضغط هذا الكبت حتى يشمل كل نشاط سياسي . وكان لا بد لهذا الكبت ان يزيد الهوة بين الاستعمار وبين الشعوب ، ولا بد ان ينقلب على اصحابه . وبالفعل فقد تراجع عدد من الدول المستعمرة ، فيما بين الحربين العالميتين ، ليسمح لبعض الحركات الوطنية بانتخابات برلمانية ، واقامة سلطات وطنية ، محدودة السيادة ومقيدة الارادة ، وتحت اشراف القوى المستعمرة ورقابتها ورضائها .

ادركت الولايات المتحدة ان مثل هذه السياسات قد فات اوانها . وحين حددت اهدافها من دول العالم الثالث وحضرتها في هدفين رئيسيين متكاملين ، الابقاء على النظام البورجوازي في الاقتصاد ، اي الابقاء على تبعية النظام لقوانين السوق الحرة ، والابقاء على تبعية البلاد في السياسة الخارجية لخط السياسة الاميركي العام ، او عدم الانضمام لخط السياسة السوفييتي على

الاول ، كانت بذلك قد حققت وسائلها في العمل الداخلي لكل دولة من دول العالم
• الثالث •

هي لا تريد شعوبا مستعمرة ، بل تريد شعوبا « مستقلة » استقلالاً قانونياً ،
معترفاً به • فإذا ما حصلت البلاد على استقلالها على يد قيادة حركتها الوطنية ،
التي هي في معظم بلدان العالم الثالث في يد بورجوازياتها الوطنية ، وتولت
هذه الطبقة مقاليد الحكم ، وحكمت البلاد ، اول الامر ، حكما برلمانيا ديموقراطيا ،
متبنية نظاما رأسماليا منفتحا على الغرب ، سائرة خطوتها الاولى في الدرب
الاميركي الطويل ، دعمت الولايات المتحدة هذا الحكم ما وسعها الدعم ، او ما
اقتضته الضرورة ، من اجل المحافظة على « استقلال » البلاد ، وعلى
« ديموقراطيتها » ، وعلى « نظامها الاقتصادي الحر » في ان معا •

ولكن معظم هذه البلاد ، وان حققت استقلالها القانوني ، قد خرجت الى
العالم في حالة تخلف شديد • هكذا تركها الاستعمار القديم • وهذا التخلف
المادي ، الى جانب الوعي السياسي الذي خلقه النضال الشعبي الطويل ، خليق
بان يخلق حالة من التناقض بين تطلعات الجماهير الشعبية وامكانات الطبقة
الحاكمة في تلبية هذه التطلعات ، وان يخلق توترا قمينا ، اذا ما ترك الحبل
على غاربه ، بان يهدد ديموقراطية البلاد ونظامها الاقتصادي الحر ، وان ياتي
الى الحكم بفئات وطبقات وتطلعات لا تنسجم مع اهداف الولايات المتحدة في
المحافظة على هذه البلاد داخل نطاق « العالم الحر » •

فما على الولايات المتحدة ، اذن ، الا ان تعمل على وقف هذا الاتجاه
ومنع ، بنشر التعليم ، ونشر الخدمات الصحية ، ورفع مستوى الاستهلاك ،
وتحسين مستوى الانتاج ، وذلك بمد هذه الدول بالوكالات التجارية الاميركية ،
وبشراء محاصيلها بأسعار « السوق » الرائجة ، وبارسال الخبراء والفنيين
اليها ، وبعدها بالقروض والمساعدات المالية ، ثم بتزويدها بالخبرات البوليسية
والمباحثية وبالسلح اللازم لحماية الطبقة الحاكمة فيها •

بذلك ، تحقق الامبريالية الاميركية اكثر من غرض • فهي ، من ناحية ،
تربط اقتصاد هذه البلاد الناشئة النامية باقتصادها ، فتضمن الحصول على
منتجاتها بالاسعار التي تقررها هي ، وتضمن ارتباط اسواق هذه البلاد
الاستهلاكية بسوقها هي المتسعة باستمرار والمتعطشة للاسواق باستمرار • وما
دامت هي التي تقرر في النهاية اسعار منتجاتها الصناعية ، وهي التي تقرر
اسعار المواد الخام العالمية • وما دامت الاولى في ارتفاع مستمر يتجاوز اي

ارتفاع قد يطرأ في الثانية (١) ، فان المساعدات والقروض ليست الا جزءاً بسيطاً مما تحققه من ارباح ، نتيجة سيطرتها على الاثنين معا ، ونتيجة حفاظها على النظام الاقتصادي الحر .

ولكن الامبريالية تحقق ، من ناحية اخرى ، ما هو اهم من ذلك بكثير . فبدلاً من تلك الشريحة الصغيرة من المجتمع التي كان الاستعمار القديم يشتركها في بعض مغانمه بينما يترك طبقات الشعب كلها واعية على حرمانها ، فالاسلوب الاميركي يخلق مجتمعا جديداً كل الجدة مختلفا كل الاختلاف . مجتمعا تسيطر على اقتصاده طبقة منتفعة من ارتباطها المباشر بالولايات المتحدة ، مصدر الوكالات والتجارات والصناعات والتعهدات والخبرات ورؤوس الاموال ، ارتباطا لا يقتصر عليها هي ، وانما يمتد ليربط الاقتصاد المحلي كله ، الذي هي قائمته وصاحبة المشاريع فيه ، بالاقتصاد الاميركي والاقتصاد العالمي الحر ربطا محكما لا يمكن الفك منه الا بعملية ثورية كبيرة .

هذه الطبقة المنتفعة هي التي تتولى المصالح الاقتصادية من جهة والمصالح السياسية من جهة اخرى . تكون في الحكم او وراء الحكم . وتصبح هي « اليمين » الذي يتولى بنفسه محاربة كل حركة مناوئة للامبريالية ، او مطالبة بالحريّة ، او منادية بالتحضر الاقتصادي ، او بالتغيير الاجتماعي . وهي ، بطبيعة الحال ، اقدر من المستعمر الاجنبي المباشر في القيام بدورها هذا . لانها تنتسب الى نفس البلد ، والى نفس الامة ، ولها ارتباطاتها العشائرية او الطائفية او الاقليمية او المصلحية . وهي تخوض معركتها باسم الوطنية او القومية او الدين او التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه ، والذي تسانده الارقام والاحصاءات .

بذلك تستغني الامبريالية عن خوض المعارك ضد الشعوب ، وتخلق بدلاً من ذلك معارك داخلية تدور بين طبقات الشعب نفسه ، وما عليها هي بعد ذلك الا ان تدعم اليمين الحاكم مالياً وسياسياً ومباحثياً ، ولا تتدخل عسكرياً الا عند الحاجة القصوى .

ومع ان هذا الفهم الجديد لاساليب الاستعمار كان قد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد تنامي ، عن طريق التجربة والخطأ خلال ربع القرن الماضي ،

(١) حين ارتفعت ، مثلاً ، اسعار البترول عام ١٩٧٤ الى اربعة اضعاف ما كانت عليه ارتفعت اسعار الاسمدة الازوتية المصنعة عشرة اضعاف .

٥٧١
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وتبلور بشكل اخص بعد تجربة الحرب الفيتنامية ، وخلق مبدءا « فيتنامة » ،
النزاعات . ان « الفيتنامة » اسم مشتق من « فيتنام » . ولكنه تجاوز ذلك البلد
ذاته ليصبح مبدءا عاما يمكن تطبيقه في كل مكان . ان يمكن خلق اي فيتنام
جنوبية لتقاتل ضد اي جبهة تحرير . وفي سبيل ذلك لا يوفر اي جهد او مال
او سلاح . ارواح الجنود الاميركيين فقط هي التي توفر .

فاذا تمكن قطر ما من ان يفلت من بين يدي القوى الامبريالية ، واوصل
قوى يساريه تقدميه الى الحكم ، متطلعة الى التحرر من قوانين السوق
الاستغلالية ، معارضة لمبدأ التبعية الاميركية ، لم تال الولايات المتحدة جهدا في
العمل على تقويض العهد بكل الوسائل الممكنة . ولعل اهم هذه الوسائل واكثرها
فاعلية واثرا ، العمل على تخريب اقتصاد ذلك القطر ، بمقاطعة منتجاته ،
وتخفيض سعر المنتجات ، وتشكيل التحالفات الاقتصادية - كوكالة الطاقة
الدولية - ، واغراق السوق ، ووقف المعونات والقروض ، لا من الولايات المتحدة
فحسب ، بل ومن حلفائها في الدول الصناعية المتقدمة ، ومن الهيئات الدولية
التي تسيطر عليها كالبانك الدولي ، واغراق البلاد بالديون والعجز المالي
واضطرابها الى التقشف وخفض مستوى المعيشة ، الى ان ينتشر السخط في
بعض قطاعات الشعب ، وتنضج اسباب الانقلاب على الحكم ، لا سيما اذا لم
يكن الحكم مسلحا بالثقة النامية من جماهير الشعب ، واذا لم يكن الشعب
متشبعا برسالة الحكم نتيجة اخطا يرتكبها الحكم ، او سوء تصرف في ادارة
الامور ، او تعال على الاندماج في القوى الجماهيرية . حينذاك ، فسرعان ما
تولد القوى المهيأة للانقلاب ، فاذا بالحكم ينهار في ليلة ظلماء ، واذا « بدكتاتورية
البورجوازية » تقوم باسم « تصحيح الاوضاع » و « اشاعة الديمقراطية »
و « القضاء على الفساد » وانهاء « الاحزاب التي تقسم الراي الوطني وتشتع
الفرقة » . ثم اذا بالمعونات الاميركية تتدفق ، واقساط الديون تؤجل ، وتصدير
الخبرات يتوالى ، واسعار المنتجات ترتفع ، ويتم اغراق السوق بالسلع
الاستهلاكية التي كانت مفقودة وشحيحة .

وبطبيعة الحال فان دولة كالولايات المتحدة ، ذات قوة وعلم ، متمكنة من
التكنولوجيا وعلوم الكمبيوتر ، وصاحبة « وكالة الاستخبارات المركزية » ،
وصاحبة شركات عالمية ذات خبرة واسعة في شؤون العالم الثالث كشركات
البتترول وشركة التلفون والتلفراف - اداة تنفيذ الانقلاب العسكري في التشيلي -
وشركات الموز والفواكه الكبرى - اداة تنفيذ الانقلابات العسكرية في اميركا
الوسطى - لن تترك هذا كله للصدف ، وانما هي تخطط له تخطيطا علميا
حديثا .

ولا ريب في أن عمل الاستخبارات الاميركية ، بعد الثورة التكنولوجية ، أصبح يختلف اساسا عن عمل الاستخبارات الساذج زمن الاستعمار القديم ، بحيث يبدو هذا الاخير قزما صغيرا امام هذا العملاق التكنولوجي الممتد الى جميع انحاء العالم . فالمخابرات ، ايام الاستعمار القديم ، كانت تعتمد على مجموعة من الناس تراقب الحركات المعادية للاستعمار وتحاول ان تكشفها او تكشف اساليبها وخططها . **المخابرات الاميركية الان ليست جهاز استقبال فحسب ، وانما هي جهاز ارسال ايضا .** وهي ليست ذات موجة واحدة فحسب تعمل بين اعداء الامبريالية ، وانما هي متعددة الموجات ، اخطبوطية الامتداد ، تصل الى جميع التيارات والمنظمات والاحزاب والنقابات . وهي لا تعمل على اساس ان لها اصدقاء واعداء فحسب ، فالعداوات نفسها تصنف درجات ، والصداقات تصنف درجات ، واليد الاميركية تحاول ان تصل الى كل هذه الدرجات ، تخترقها ، وتوجهها ، وتلعب بها كما لو كانت مسرحا للعرائس . وهي ليست واحدة الاسلوب ، بل تستعمل كل الاساليب الممكنة . تخترق المنظمات الصديقة لتصلح من اساليبها في العمل ، وتخترق المنظمات المعادية ، لا لتكشف اسرارها فحسب ، بل لتدفعها ايضا في مهامات ، ولتوقعها في اخطاء ، يستفيد منها الاصدقاء . فهي قد تدفع في صفوف اليسار عملاء محرضين للتشويش واحداث الفوضى بادعاء التطرف ، وقد تتعاون مع الحركات القومية لمحاربة الشيوعية ، او مع الحركات الشيوعية لمحاربة القومية ، او مع الحركات الطائفية لمحاربة الاثنتين معا .

ولقد كشفت تحقيقات الكونجرس الاميركي ، بعد فضائح ووترغيت ، كثيرا من « الاسرار » التي كانت معروفة لدى شعوب العالم . واتضح دور المخابرات في انقلابات اندونيسيا وغانا والتشيلي ودول اميركا الوسطى والجنوبية واليونان وقبرص والبلاد العربية وايران وكمبوديا وتايلاند والكونغو ، ونكاد نقول في كل بلدان العالم الثالث .

فاذا فشلت الحرب الاقتصادية ، وفشلت الحرب الاستخبارية ، فثمة ، بعد ذلك كله ، القلاع الاستراتيجية ، ثم بعدها الجيوش الاميركية نفسها .

تلك هي الامبريالية الاميركية . وتلك هي وسائلها . لم تعد خافية على احد . لا سيما بعد ان فضحت نفسها بنفسها بعد حادثة ووترغيت والتحقيقات التي تلتها .

بين المبادئ والممارسة

ولكن اين أصبحت المبادئ والمثل الاميركية التي عملت تحت مظلتها

الامبريالية الاميركية ؟ لقد دعا كثير من السياسة الاميركان ، مثل جورج كينان وهانس مورغنتاو وجورج بول ، الى طرح هذه المظلة جانباً ، واعلان ما هو واقع فعلياً من ان السياسة الاميركية الخارجية انما تعمل من اجل المصلحة الاميركية ، وان « ما يصلح لشركة جنرال موتورز يصلح للولايات المتحدة والعالم » . كما استنكر بعض السياسة الاميركان ، كالسناطور فولبرايت ، اساليب السياسة الامبريالية وادركوا ردود فعلها المعاكسة للمصلحة الاميركية . وبقي بعض السياسة ، كمثّل ستيفنسون وكينيدي ، يحاولون التوفيق بين المثل وبين المصلحة - على رغم ان حادث خليج الخنازير في كوبا حصل ايام رئاسة كينيدي - . ولكن الحقيقة هي ان المثل العليا التي تمنطقت بها الولايات المتحدة في اوائل دخولها طريق الامبريالية العالمية قد تحطمت على صخور الوقائع والممارسات والضغط الحقيقى للمركب المالى الصهيونى العسكرى داخل الولايات المتحدة . قال ادلاي ستيفنسون ، معبراً عن هذا البون الشاسع بين مبادئ الولايات المتحدة وسياستها الفعلية « انه لمن السهل ان نناضل في سبيل المبادئ ولكن من الصعب ان نطبق هذه المبادئ » .

لقد ادعت الولايات المتحدة دائماً ان سياستها الخارجية ترمي الى تحقيق اهداف رئيسية اربعة . اولها الدفاع عن « العالم الحر » ضد الخطر الشيوعى . وثانيها الدفاع عن الحرية ضد الدكتاتورية . وثالثها العمل على رفع مستوى الشعوب . ورابعها نشر السلام في العالم . لقد وضع هيوبيرت همفري هذه الاهداف في جملة واحدة يصف بها « مبدأ جونسون » ، المعلن عام ١٩٦٦ بعد اجتماعه مع كاوكي العميل الفيتنامي الجنوبي ، فقال « انه عهد علينا ، وعلى اجيالنا المقبلة ان نهزم العدوان ، وان نهزم الشقاء الاجتماعى ، وان نبني مؤسسات سياسية حرة ، وان نحقق السلام » . فهل كانت هذه حقاً اهداف ابشع حرب امبريالية خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها ؟

اما فيما يتعلق بالهدف الاول ، اى ضد الخطر الشيوعى ، فان من الواضح ان « العقيدة الشيوعية » في ذاتها ليست خطراً حالياً داخل الولايات المتحدة ، وان الولايات المتحدة ليست على استعداد ، ولا هي من القوة ، بحيث تعمل على محاربة الشيوعية في البلاد الشيوعية . وان خشية الولايات المتحدة الحقيقية من الشيوعية انما تنبع من مصدرين . اولهما خشيتها من توجه بلدان العالم الثالث وحركاتها القومية التحررية نحو الاشتراكية مؤدية بذلك الى خروج هذه البلدان من نطاق السوق الحرة الاستغلالية . وثانيهما قوة الاتحاد السوفييتى نفسه من حيث هو القوة المنافسة الاولى لقوة الولايات المتحدة في العالم . والواقع ان موقف اميركا من الاتحاد السوفييتى لم يكن ليتغير لو كان هذا الاخير يحمل عقيدة اخرى ،

ما دام هو القوة المنافسة الاساسية التي لا تسير في فلك اميركا ، والتي لها ، هي ايضا ، سياستها الخاصة ومصالحها الخاصة ، المتعارضة في اكثر الاحيان ، والمتوافقة في اقل الاحيان ، مع مصالح الولايات المتحدة وسياستها .

فعندما كانت المانيا النازية واليابان العسكرية هما الدولتان اللتان تهددان مصالح ميزان القوى الامبريالي القائم ، لم تجد الولايات المتحدة بأسا من ان تحالف الاتحاد السوفييتي وان تمده بالمال والسلاح والمعونة ، على رغم شيوعيته وستالينيته ، من أجل القضاء على تينك القوتين المعاديتين للدول الغربية الامبريالية ولاميركا . ولكن حين تم القضاء عليهما وخرج العالم اثر الحرب العالمية الثانية وليس على وجه الارض الا قوتان رئيسيتان فحسب هما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، متعارضتان في المصالح وفي الاهداف وفي العقيدة ، استفاقت الولايات المتحدة على خطر « العقيدة » الشيوعية في ضوء استفاقتها على خطر « القوة » السوفييتية .

« فالخطر الشيوعي » الحقيقي هو بالنسبة للولايات المتحدة تعاضم قوة الاتحاد السوفييتي تعاضما يؤدي الى اختلال موازين القوى التي يجب ان تظل في صالح الولايات المتحدة . فبعد تقسيم اوربا بين الدولتين العظميين ، وبعد نجاح الثورة الاشتراكية في الصين ، وبعد امتلاك الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي وللصواريخ البعيدة المدى ، اصبح هم الولايات المتحدة الاول هو مقاومة امتداد هذه القوة افقيا ، بمد الاحلاف الاشتراكية خارج النطاق الموروث منذ عام ١٩٤٩ او عموديا ، بتطوير القدرات التكنولوجية والحربية لكتلة الدول الاشتراكية .

ليس الصراع اذن صراعا بين العقيدة الرأسمالية في الولايات المتحدة ، والعقيدة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي ، وانما هو صراع بين قوتين كبيرتين تملكان القدرة على رسم خريطة العالم بالشكل الذي تريده لولا « توازن الرعب » القائم بينهما .

ان الولايات المتحدة تتحدث باستمرار عن « الخطر الشيوعي » او « الخطر السوفييتي » ، حتى جعلت من هذا الخطر اسطورة كبرى تبرر بها كل سياساتها الامبريالية في العالم ، على رغم ان جنديا واحدا من جنود الاتحاد السوفييتي لم يقاتل ، منذ انتهاء الحرب ، في اي ارض خارج المنطقة التي قررت لها اتفاقات بالطا وبوتسدام التي تم فيها تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين الكبيرتين ، وعلى رغم ان جنود الولايات المتحدة قاتلوا في اقطار عديدة في العالم . يقول لورد كينيث ، كما ينقل عنه السناتور فولبرايت ، متحدثا عن اميركا وعن الصين « ان هذين البلدين لا يكادان يفهمان بعضهما . فأميركا تتحدث عن السلام ولكنها

تقذف بالقنابل جارة الصين • والصين ترقب اعمال اميركا وتتجاهل حديثها •
اما الصين فتتحدث عن الحرب ، ولكن ليس ثمة جندي صيني واحد خارج
الصين • واميركا تستمع الى حديث الصين وتتجاهل اعمالها • والحق ان
خشية الولايات المتحدة من امتداد النفوذ السوفييتي لا يعني فقط الخشية من
انضمام دولة ما الى الكتلة الشيوعية ، بقدر ما يعني الخشية من « خروج » اية
دولة من نطاق النفوذ الاميركي (١) • فالاساس ، في سياسة الولايات المتحدة ،
هو ان تكون كل مناطق العالم ، خارج نطاق دول الكتلة الاشتراكية ، واقعة في
نطاق نفوذها هي • والا فانها تتخذ كل اجزاء ممكن ، ان عاجلا او آجلا ،
لتصحيح الوضع بحيث يصبح كذلك •

اما من حيث الهدف الثاني ، هدف الدفاع عن الحرية ضد الدكتاتورية ،
فقد فقد معناه منذ زمن طويل ، وانقلب الى نقيضه • واصبح هم الولايات
المتحدة الاول لا اشاعة الديمقراطية ، بل منع قيام اي نظام يساري في اي بلد من
بلدان العالم • ذلك ان اي نظام من هذا النوع لا بد ان يصطدم بالمصالح
الاقتصادية والامتيازات الاحتكارية الاميركية خاصة والغربية عامة ، ولا بد ان
يخرج من نطاق النفوذ الاميركي الامبريالي • وفي سبيل منع ذلك يهون القضاء
على الحريات ، وتستعمل الانقلابات العسكرية ، وتدعم ، لا الديمقراطية ، بل
دكتاتورية البورجوازية •

يقول السناتور فولبرايت ، في كتابه « غطرسة القوة » « اننا على رغم
تعاطفنا مع الذين ينادون بالقضاء على الفقر والظلم الاجتماعي ، وعلى رغم
العون المادي الذي نقدمه لكثير من البلدان الفقيرة في العالم ، فان تعاطفنا هذا
سرعان ما يستحيل الى خصومة حين يتخذ الاصلاح شكل الثورة » • ثم يقول
« ان كراهيتنا للعنف الذي يمارسه اليسار لا يقابله مثل تلك الكراهية للعنف حين
يمارسه اليمين » •

والحقيقة ان الولايات المتحدة تقيم احسن علاقاتها في بلدان العالم الثالث ،
لا مع اكثرها حرية وديموقراطية ، بل مع اكثرها رجعية ودكتاتورية وبوليسية •
فهي لا تني تتآمر ضد سوكارنو ، ذي الديمقراطية الموجهة التي كانت تسمح

(١) في المناقشة التلفزيونية التي جرت بين الرئيسين فورد وكارتر قبيل الانتخابات
الرئاسية ، برر الرئيس فورد مد ايران بالسلاح على نطاق واسع بقوله ان ايران حليف قوي ،
له حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتي وحدود مشتركة مع العراق التي « يحكمها
الشيوعيون » • وطبيعي ان هذه لم تكن فلتة لسان ، وانما هي دلالة على ان « الشيوعي
الحقيقي » في رأي الولايات المتحدة هو من حارب مصالح الامبريالية الاميركية •

للاحزاب بالنشاط ، حتى تحل محلها دكتاتورية سوهارتو في مذبحه كلفت الشعب الاندونيسي ستمائة الف قتيل . وهي تتدخل عسكريا ضد « الثورة الدستورية » في الدومنيكان ، التي قامت في وجه احد عتاة الانقلابيين العسكريين ، لتقضي على القوى الجماهيرية ، وتحافظ على حكم الثروة العسكريين . وهي تتآمر ضد حكم « اللندي » في التشيلي ، هذا الحكم البرلماني الديموقراطي الذي احتفظ بالحريات الدستورية الى آخر يوم من حكمه ، وتدعم الانقلاب العسكري اليميني الذي جاء اثر مذبحه عنيفة قاسية من أسوأ المذابح التي عرفتھا بلدان العالم الثالث : وهي مع الطاغية « باتيستا » وضد قائد الثورة الشعبية الجماهيرية « كاسترو » . وهي تؤيد الانقلاب العسكري في اليونان ، حين تشعر بخطر فوز القوى اليسارية في انتخابات برلمانية حرة ، بل وتخطط له وتنتهي الديموقراطية اليونانية . وتقلب حكم الامير سيهانوك في كمبوديا لتأتي بطاغية عسكري يميني يقود البلاد الى الفساد والهلاك والحرب المدمرة . هي مع الحكم العسكري للبرازيل وضد الحكم البرلماني اليساري فيها . مع الانقلاب العسكري اليميني في الأرجنتين وضد الحكم الديموقراطي .

ان الحرية ، عند الولايات المتحدة ، هي حرية عمل الرساميل الاميركية والغربية . والدكتاتورية ، عندها ، هي استكمال التحرر الاقتصادي لقطر ما وخروجه من قيود « السوق الحرة » . فمصدق دكتاتور وشاه ايران ديموقراطي . ومسز غاندي دكتاتورة والجنرال ايوب خان ديموقراطي . وافضل اصدقاء الولايات المتحدة في العالم الثالث هي تايلاند وفرموزا وايران وكوريا الجنوبية ، وملاي .

لقد سقطت اسطورة « الدفاع عن الحرية » سقوطا شنيعا . وكشفت تحقيقات الكونجرس الاخيرة ، وفضائح المخابرات المركزية والشركات المتعددة الجنسية ، والكتب العديدة التي كتبها عملاء المخابرات التائبون ، عن الادوار والمؤامرات التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد كل حركة يسارية ، او يشتم منها رائحة يسار ، في العالم . ولقد كانت الولايات المتحدة تدعي ، حين ينكشف تدخلها ، انها انما تحارب « التدخل السوفييتي » من الداخل ، مفضية عما كشفه احرار اميركا ، ومنهم السناتور فولبرايت ، عن حقيقة ان الحركات اليسارية في بلدان العالم الثالث خاصة انما هي استجابة طبيعية ورد فعل حتمي للاستغلال الاقتصادي الذي تقوم به الاحتكارات الدولية وقوانين السوق الحرة وحلفاؤها من الطبقات ذات المصالح المرتبطة بالامبريالية . ان الولايات المتحدة تعرف ان جو الحرية والديموقراطية ، حين يتاح للجماهير الشعبية ، سوف يقضي على احتكاراتها ومصالحها المتعارضة مع مصالح الشعوب ، وان الدكتاتورية وحدها ، عسكرية كانت او بورجوازية عسكرية ، هي التي تضمن لها بقاء مصالحها

الاستغلالية . ومن هنا دعمها للدكتاتوريات اليمينية ومقاومتها للحرية الديمقراطية .

اما من حيث الهدف الثالث ، هدف رفع مستوى الشعوب ، فهو اعجب الاهداف واكثرها تناقضا مع الممارسة الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة . وليس ثمة شك في ان الولايات المتحدة تتمنى رفع مستوى القدرة الشرائية لبلاد العالم ، فذلك ينعش اقتصادها وهي البلد المصدر الاول في العالم . ولكن الولايات المتحدة تعرف ايضا انه ليس ثمة سبيل حقيقي لرفع هذه القدرة الشرائية الا برفع القدرة الانتاجية . ولكن رفع هذه القدرة يقتضي حرية البلاد في استعمال ثرواتها ، ويقتضي التخلص من تحكم قوانين السوق الدولية ، ويقتضي تغيير نوعية الاقتصاد وتوجيهه نحو مصلحة البلد لا مصلحة السوق الدولية ، ويقتضي القضاء على الاحتكارات الاستغلالية والامتيازات المجحفة ، ويقتضي تغيير النظام الاجتماعي الطبقي المتخلف وازالة الظلم الاجتماعي . ولكن كيف يمكن ان يحدث هذا كله من غير ثورة اشتراكية تعيد النظر في نسج التركيب الاجتماعي للبلاد كما تعيد النظر في ارتباطاتها الخارجية ؟ ذلك هو سر التناقض الذي تقع فيه الولايات المتحدة بين الهدف المعلن والممارسة الفعلية . فهي قد ترغب في رفع مستوى الشعوب ولكنها تتبع سياسة لا يمكن ان تؤدي الا الى تدني هذا المستوى .

وهي تعلم ذلك ولا تجهله . يقول جورج بول في كتابه « نظام القوة » بعد ان يرد على القائلين بان الصراع بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو المشكلة الاساسية في العالم ، لا صراع المشرق والغرب « انا اقول بان هدفنا هو تحسين مستوى المعيشة في بلدان الجنوب - اي البلدان الفقيرة - لا ازالة الفجوة - بين الشمال والجنوب - ولا تضيقها ، لاننا ، على رغم مبالغتنا في الخطب السياسية ، لن نقلل من فوارق الثروة بين الشمال والجنوب . فعلى رغم كل جهودنا في المساعدات الخارجية ، فان هذه الفوارق تنمو وسوف تستمر في النمو . ذلك ان التكنولوجيا تضاعف من نسبة تقدم الدول الصناعية بمقاييس مطلقة اكثر بكثير من امكانات التقدم التي يمكن ان تحققها الدول الفقيرة . ولو اردنا ان نحقق ولو قدرا بسيطا من النمو المطلق للدول النامية ، لكان علينا ان نحول مقادير من الموارد الخارجية اكبر بكثير مما فعلنا حتى الآن ، بالاضافة الى الامساك بخناق التزايد السكاني بصراحة بل وبشراسة » . ثم يقول « ولقد ادركنا بحق ان الاستقلال القانوني وحده سيكون نبيذا بلا خبز ، وانه يمكن ان يتحول الى شيء مر مذاق في الفم اذا لم يرافقه تقدم اقتصادي في هذا الجو الجديد والمثير من الحرية » .

وهو يعترف انه لا بد من الثورة في كثير من الاحيان لتغيير النظام الاجتماعي وتحقيق اي تقدم اقتصادي . فيقول « يمكن القول بانه في كثير من المناطق ، حيث تتسلط مؤسسات اجتماعية وسياسية رجعية عنيدة ، فان الديمقراطية الغربية ستكون عاجزة عن ان تحقق الاجراءات التحديثية الاساسية اللازمة من أجل تحقيق التقدم . وان الحركة الثورية المتسلطة فقط يمكن ان تقضي على البنية القائمة ، وان تحطم العقبات القوية امام التنمية ، وان تفرض فرضا ذلك التوفير الضروري ، ولو على حساب الضغط على الرفاه العام ضغطا مؤقتا ، حتى تتمكن المجتمعات البدائية من تجميع رأس المال . » وصحيح ان ثمة مجازفات في امتناعنا عن التدخل حينما تهددنا مثل هذه الحركات ، ولكنها مجازفات من قبيل عدم الاستقرار المؤقت يجب ان نتمكن من ان نعايشها ، على الاقل حيثما تكون مصالحنا الاستراتيجية غير اساسية . »

ان الولايات المتحدة تقدم للبلدان المتخلفة مساعدات وقروضا عسكرية واقتصادية ، كما تقدم خبرات فنية . ولكن هذه المساعدات والقروض ليست الا جزءا صغيرا من الارباح الضخمة التي تجنيها من استثماراتها ومبيعاتها في بلدان العالم الثالث . لقد قررت الامم المتحدة في احد اجتماعاتها ان تخصص للبلدان المصنعة الثرية ١٪ من دخلها القومي لمساعدة البلدان المتخلفة . ولكن هذه المساعدات لم تتجاوز ، في احسن احوالها ، ٧.٠٪ .

ومع ذلك فان هذه المساعدات لها شروط غير معلنة رسميا وان تكن معروفة ومنشورة . فالمساعدات الاميركية للدول الفقيرة هي مسمار جحا الذي يتيح للرسميل الاميركية ان تتدفق على المنطقة التي تساعد ، والمفتاح الذي يفتح الابواب على مصاريحها امام البضائع الاميركية المستوردة ، والمتعهدين الاميركيين لتنفيذ المشاريع . وبذلك تسترد الولايات المتحدة مساعداتها وتزيد من ارباحها وتنشط اقتصادها .

ثم ان هذه المساعدات تنج ، في معظمها ، اتجاهها استهلاكيا يؤدي الى انعاش اقتصاد تضخمي ، وقلما يتجه اتجاهها انتاجيا اساسيا . لقد رفضت الولايات المتحدة ، مثلا ، ان تعين مصر في بناء السد العالي . ولكنها لم ترفض ، بعد ذلك ، ان تمددها بالقمح ، او بالخبرة في تربية الدجاج . انها قد تعين في بناء « القاعدة التحتية » الاقتصادية ، فتفتح الطرق وتنشئ التعليم وتبني المستشفيات وتزرع الغابات وتنشئ محطات بث اذاعية وتلفزيونية وتحسن المواصلات السلكية واللاسلكية . ولكنها لا تصاول ان تقيم قواعد انتاجية صناعية او تعدينية قوية ، الا اذا دخلت شراكة برساميلها . فهي لم تبذل لاي دولة مصنعا للفولاذ او للسيارات او للسجاد الا عن طريق

القطاع الخاص ، و احيانا قليلة عن طريق القطاع المشترك . ومعظم المشاريع الانتاجية التي تمدها اميركا بالمساعدة مشاريع من نوع التصنيع الوسيط الذي تمدها هي بالمواد نصف المصنعة ، وتترك للبلاد ان تكمل تصنيعها او تجميعها او تغليفها .

ولكن اهم من ذلك ان الولايات المتحدة « تنتقي » الدول التي « تستحق » المساعدة . و « استحقاق » المساعدة له معيار اساسي واحد هو مبلغ خضوع الدولة للنفوذ الاميركي ، وسماحها بتشغيل واستثمار رؤوس الاموال الاميركية ، وطواعيتها لقوانين السوق الدولية الحرة ، وقبولها لقدسية الامتيازات والانفاقات المجحفة المعقودة ، ومحاربتها لقوى اليسار المتطرفة للتحرر الاقتصادي ، وفوق ذلك كله اهميتها الاستراتيجية في تنفيذ اغراض الامبريالية الاميركية . ولا ريب في أن اسرائيل تأتي ، باستمرار ، على رأس القائمة . وتأتي معها كوريا الجنوبية وفورموزا وفيتنام الجنوبية (سابقا) . كما تأتي تايلاند وكينيا . وقد تأتي تركيا واليونان بعد ذلك . وتحصل عليها اندونيسيا بعد انقلابها على سوكارنو ، وغانا بعد انقلابها على نكروما . . وتمنع عن مصر اذا رفضت الانضمام الى حلف بغداد . وعن التشيلي اذا قام فيها حكم يساري . ولا تعطي للارجنتين ، اذا حكمها البيرونيون ، الا بالقطارة .

ان مثل هذه السياسة في المساعدات ، عدا انها تربط البلاد كلها بعجلة السياسة الاميركية وتدخلها في نطاق الامبريالية الاميركية ، تستهدف اقامة اقتصاد استهلاكي تابع بالضرورة لاقتصاد اميركا واقتصاد الغرب . ولا شك في ان مظاهر الانتعاش الاقتصادي ، في ظل مثل هذه السياسة ، تبدو واضحة في البلاد التي تنعم بمثل هذه المساعدات ، بحيث تكون نماذج معروضة لاحسن ما في الحياة المترفة من ترف . ففي هذه البلاد دائما احسن الطرق واضخم الفنادق واجمل البنايات واغنى المتعهدين وانشط التجار واكثر التلفزيونات والسيارات والملاهي وبقية مظاهر الرفاه . ولا شك في ان زيارة السائح العادي لاجدى هذه الدول اكثر امتاعا من زيارة دولة لا تتلقى هذه المساعدات ، ومنشغلة بتقوية قطاعها الانتاجي عن تنمية قطاع الترفيه .

في مثل هذا الجو فان المساعدات ، ولو اعطيت للحكومات ، تجد طريقها بطبيعة الحال الى جيوب المتعهدين ، ووكلاء الشركات الاجنبية ، واصحاب النفوذ في الدولة . هؤلاء يشكلون الطبقة المستفيدة مباشرة من المساعدات ، وهي نفسها الطبقة السياسية الحاكمة او المساندة للحكم . وهي ، ولو انقسمت الى احزاب وفئات ومجموعات ، تدور في فلك واحد ، فلك المحافظة على هذا الترابط المتين بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ، وعدوما الاول هو كل

حركة يشتق منها رائحة يسار او اتجاه قومي اصيل .

أما الطبقات الأخرى فالمحاولة ترمي ، في نفس الوقت ، الى اكتسابها وامتصاص نقيتها او اضعاف ثورتها على الأقل . فعلى رغم ان الاموال تذهب في مثل هذه الأنظمة الى جيوب طبقة محدودة ، فهي لا تبقى في تلك الجيوب مخزونة ، وانما تنفق وتستثمر لمصلحة اصحابها . صحيح انها تنفق في المشاريع الأكثر ربحا ، لا الأفضل اجتماعيا ، ولكنها تنفق على كل حال ، وانفاقها يعني ان فتاتها يرشح الى بعض القطاعات العاملة ، لا سيما في قطاعي البناء والخدمات ، فيرتفع مستوى الاستهلاك عند هذين القطاعين ، وترتفع طموحات الحياة ، من غير ارتفاع حقيقي في الانتاج ، وترتفع الاسعار ، وينشأ التضخم ، ويتصور كثير من الناس انهم في بحبوة وما هم في بحبوة ، ولكن آمالهم تظل متعلقة بتحسين احوالهم ، ورفع مستوى اجورهم ومعيشتهم ، لتحقيق طموحاتهم الاستهلاكية المتزايدة .

ومن هنا فان هذا الوضع يحاول ان يربط حتى الكادح المسحوق بالنظام القائم . فالزارع لا بد ان يبيع انتاجه . ولكنه لا يتمكن من بيع انتاجه الا لاحدى المؤسسات او الشركات التي تفرض عليه السعر والكمية والنوعية . والعامل لا بد ان يعمل ، ولكن العمل المتاح انما هو في احدى المؤسسات او الشركات التي تمتلكها الطبقة المرتبطة .

ان الامبريالية تطمح الى ان تحقق في البلدان التي تساعد مجتمعا من هذا النوع يمتص فيه النظام القائم نعمة الطبقات العاملة ، كما فعلت الولايات المتحدة في مجتمعا نفسه ، وتخلق من هذه الطبقات عمالا من عمد النظام بدل ان تكون متناقضة معه . ولكن ثمة فرقا كبيرا بين الولايات المتحدة وبين هذه البلدان ، هو ان الولايات المتحدة ، على رغم استهلاكها الباذخ ، اكبر دولة منتجة في العالم ، واستهلاكها الباذخ نتيجة انتاجها الضخم . وان المساعدات الاتية من الخارج لا يمكن ان تخلق مجتمعا مكتفيا بذاته تصل بركاته الى معظم طبقات الشعب الا اذا وصلت هذه المساعدات الى مبالغ تعجز الولايات المتحدة نفسها عن تلبيتها ، الا في بلدان قليلة جدا هي تلك التي تعتبرها « استراتيجية » .

وفي الواقع فان الارقام تثبت ان البلدان الفقيرة التي تتلقى المساعدات ، باستثناء تلك التي تتلقى مساعدات ضخمة جدا ، انما يزداد تدني مستواها الاقتصادي المطلق والنسبي ، وان فقر الفقراء فيها ، بشكل اخص ، يزداد تدنيا وحرمانا ، ويكفي هنا ان نشير الى انه حين ازدادت صادرات العالم

الاجمالية من ٢١٢ر٥ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٨٨٠ بليون عام ١٩٧٥ ،
ازداد نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة من هذه الصادرات من ٢٢٥ الى ٥٨٠
بليون دولار ، اي بزيادة مقدارها ٣٥٥ بليون دولار . وازداد نصيب العالم
الثالث في نفس المدة من ٥٥ بليون الى ٢١٥ بليون دولار . اي بزيادة مقدارها
١٦٠ بليون . ولكن اذا نحن حذفنا الزيادة المحاصلة في صادرات الاربعة
والبالغة في نفس المدة ، ١٠٨ بلايين دولار ، والناجمة من زيادة الصادرات من
١٧ بليون الى ١٢٥ بليون دولار ، لظهر ان الزيادة الحقيقية في صادرات العالم
الثالث ، من غير دول الاربعة ، وبالاسعار الجارية ، لا تساوي الا ٥٢ بليون
دولار . اي انه في الوقت الذي ازدادت فيه صادرات العالم الاجمالية بنسبة
١٨١٪ ، وازدادت فيه صادرات العالم الرأسمالي المصنع ١٥٨٪ ، لم تزد
صادرات العالم الثالث ، من غير دول الاربعة الا ١٢٧٪ .

ومعنى ذلك ان هذا العالم الثالث ، على رغم المساعدات الاميركية وغيرها
من مساعدات الدول المصنعة ، او بسببها ، قد ازداد تدنيا في مستواه المطلق
وفي مستواه النسبي ، على رغم ان العالم الرأسمالي قد مر في هذه الفترة بأزمة
شديدة لم يعرف مثلها منذ الازمة الكبرى عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وذلك هو ما
تحقق من هدف « رفع مستوى الشعوب » .

اما ما تحقق من هدف الولايات المتحدة الرابع ، وهو **نشر السلام في**
العالم ، فلا حاجة بنا الى الافاضة فيه . يكفي ان نقول انه ، باستثناء انه لم
تقم حرب عالمية شاملة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان **جيوش الولايات**
المتحدة لم تكد تعرف الراحة منذ نهاية الحرب . فقد اشتركت في الحرب
الكورية ، وفي حرب جنوب شرق آسيا ، وانزلت جنودها في الدومينيكان وفي
لبنان ، وقامت في ظلها اربع حروب عربية اسرائيلية ، وكانت ، من وراء ستار ،
وراء حروب محلية عديدة ، وثورات وثورات مضادة . **ان من غير الممكن ان**
ندعي ان الولايات المتحدة لا تريد السلام . ولكنها تريد السلام الذي يضمن لها
مصالحها الاستغلالية في العالم ، والسلام الذي ي حافظ على قوانين السوق
الدولية الحرة ، والسلام الذي تسيطر فيه قوى اليمين المترابطة مع الولايات
المتحدة ، والسلام الذي يصبح فيه العالم في قبضة يدها .

الولايات المتحدة والامبريالية الاميركية :

يقول السناتور وليام فولبرايت « هناك اميركتان . اميركة لنكولن
وادلاي ستيفنسون ، واميركة ثيدي روزفلت والمتعصبين المحدثين . الاولى كريمة
انسانية والثانية انانية شديدة الانانية . الاولى ناقدة لذاتها ، والثانية مبررة

لكل ما تعمل • الاولى عاقلة والثانية حاملة • الاولى لطيفة والثانية مكفهرة •
الاولى متسائلة والثانية مبشرة • الاولى معتدلة والثانية ملأى بالهوج
العاطفي • الاولى حكيمة والثانية متغطرسة باستعمال القوة العظمى • ثم
يقول « والتيار السائد الان هو في اتجاه سياسة اميركية خارجية اكثر صرامة
وعدوانية ، اي ، في اتجاه سياسة اقرب الى روح تيودور روزفلت منها الى
روح لنكولن » •

ان السناتور فولبرايت ، الذي كان رئيسا للجنة الشؤون الخارجية لمجلس
الشيوخ الاميركي الى عهد قريب ، والذي طالما انتقد سياسة الولايات المتحدة
الاميركية ، لا يجد نفسه متعاطفا مع هذه السياسة ، ويرى بوضوح تناقض
الممارسة السياسية مع المثل العليا الاميركية التي قامت عليها الولايات المتحدة
في القرن الاول من استقلالها وثورتها • وهو يمثل ، في الحكم ، تيارا لم يعد له
وجود في السلطة التنفيذية وكاد يختفي في السلطة التشريعية ، بعد الحرب
العالمية الثانية •

انه يلخص كتابه كله « غطرسة القوة » في كلمات ، ويلخص مقترحاته في
ثلاث نقاط اساسية « ان نجعل من انفسنا اصدقاء للثورات الاجتماعية ، ان
نجعل من مجتمعنا نحن مثالا للسعادة الانسانية ، وان نذهب الى ابعد من
التبادل البسيط في بذل الجهد لاحلال السلام بين العوالم المتخاصمة » • ويذكر
في تبرير ذلك نقطة في غاية الاهمية حين يقول « ان الامة تقوم بوظيفتها
الاساسية ، لا بصفتها (قوة) ، بل بصفتها (مجتمعا) ، او بمعنى اخر مبسط ، ان
وظيفة الامة الاساسية ليست نفسها بل شعبها » •

ولكن السناتور فولبرايت ظاهرة نادرة في الجهاز الحاكم للولايات المتحدة •
وهي نادرة لانها ترجع بجذورها وبثقافتها الى ما قبل عهد الامبريالية الجديدة ،
عهد التحالف المالي - الصناعي - العسكري - الصهيوني ، الذي يدير الولايات
المتحدة حقيقة ، والذي هو أكبر قوة مؤثرة في الحكم ، ومؤثرة في الانتخابات •
وهو من بقايا ذلك الخط الممتد من جفرسون الى لنكولن الى ادلاي ستيفنسون
المشرف على الانقراض • ولانه جزء من الماضي ، وجزء من الجهاز الحاكم ،
وان يكن معارضا له في خطوطه الاساسية ، فهو لا يرى ان لب المشكلة في
السياسة الامبريالية للولايات المتحدة هو هذا التطلع الى الحاق العالم اقتصاديا
وسياسيا وعسكريا بها •

ولكن الظاهرة التي يجب ان تسترعي النظر فعلا ، ليست ظاهرة التراث
الماضي ، بل ظاهرة المستقبل ، ظاهرة تفكك المجتمع الاميركي من داخله ،

وانقسامه الى يسار ويمين ، الى جيل مستقبل وجيل حاضر ، لا سيما بعد حرب فيتنام ، وبشكل اخص بعد عام ١٩٦٨ .

هذه المظاهرة التي عبرت عن نفسها بطرق عديدة ، كحركة التحرر العنصرية ، حركة الحقوق المدنية ، والمظاهرات المعادية للحرب الداعية للسلام الراضية للتجنيد ، ثم حركات الطلاب الراضية لسلطات الجامعة المطلقة وحركات سلامة المستهلكين ، وثورات الجيل الجديد ضد الجيل القديم ، والبيئة ، والتحرر الجنسي ، وحركات تحرر المرأة ، وحركات منع تلوث البيئة ، كل هذه الحركات ، على اختلاف اهدافها المباشرة ودوافعها المحركة ، يجمعها شيء مهم اساسي ، هو رفض النظام القائم ، ورفض الحضارة التكنولوجية المادية ، ورفض التسابق على الربح والتسابق على معطيات المجتمع الاستهلاكي ، ورفض كل ما ينتج عن ذلك من علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، والانفتاح ، في الدرجة الاولى ، على الانسان ، الانسان الحر ، الجديد . المنطلق من قيود المجتمع التكنولوجي المادي الاستهلاكي .

لقد تساءل الكثيرون ، قبل اعوام قليلة جدا ، عما يمكن ان يحدث في مجتمع كمثل مجتمع الولايات المتحدة ، حين تطفئ اثار الثورة التكنولوجية ، ويصل المجتمع الاستهلاكي الى درجة من النمو يكاد الاكتفاء فيه يصبح عاما . على رغم ان حكومة الولايات المتحدة نفسها تعتبر ان ١٧٪ من شعبها فقراء . فلم يجدوا لذلك جوابا . ولم تكن اثار الثورة الجديدة قد ظهرت بعد . ان كل ما فعله روستوف في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » الصادر عام ١٩٦٠ ، هو انه تساءل ولم يعط جوابا . وحين صدر كتاب هيرت ماركوز « الانسان ذو البعد الواحد » عام ١٩٦٤ ، والذي تنبأ فيه بأن مصير المجتمع التكنولوجي لا بد ان يقود الى « تزايد لا عقلانية المجتمع ككل ، والتبذير والحد من الانتاجية ، والحاجة الى التوسع العدواني ، والتهديد المستمر بالحرب ، والاستغلال المكثف ، وانعدام الانسانية » والذي يؤس فيه من قيام الطبقة العاملة بدورها التاريخي النقدي الثوري بعد ان امتصها النظام وجعلها اكثر محافظة من المحافظين ، لم ير ماركوز اصلا في غير طبقة « المنيوزين واللامنتمين ، المستغلين والمضطهدين من العروق والالوان الاخرى ، والعاطلين والمعتلين » . فهؤلاء « معارضتهم ثورية وان يكن وعيهم غير ثوري » . وهم « حين يتجمعون ويخرجون الى الشوارع ، دون سلاح ، ودون حماية ، ليطلبوا ادنى حقوقهم المدنية ، يعرفون انهم سوف يواجهون الكلاب ، والحجارة ، والقنابل ، والسجون ، ومعسكرات الاعتقال ، وحتى الموت ... ومجرد كونهم يبدأون برفض ان يلعبوا اللعبة قد يكون الحقيقة التي تنذر ببداية نهاية عصر ، ولا شيء ينبىء بانها ستكون نهاية طيبة .

الدكتور محمد بريما

حبيب إبراهيم بكريه لعماد ٥٨٤

فالقدرات الاقتصادية والتكنيكية للمجتمعات القائمة واسعة الى درجة تسمح بتعديلات وتنازلات للمحرومين ، وقواتها المسلحة مدربة ومهيأة بحيث تستطيع مواجهة الحالات الطارئة . ولكن السيف ، على اي حال ، معلق ، داخل وخارج حدود المجتمعات المتقدمة .

ولكن لم يكد عام ١٩٦٨ يطل حتى كانت حركات الاحتجاج الصغيرة المتشردمة المتفرقة قد وصلت حدا عارما يكاد يجرف الجيل الجديد كله معه ، من اية طبقة جاء . ولعل العامل الاساسي الاول الذي حرك هذه الحركات ووحدها في الداخل كان حركة الحقوق المدنية ، والعامل الاساسي الاول في الخارج كان حرب فيتنام التي كلفت الولايات المتحدة ١٥٠ بليون دولار ، و ٤٥ الف قتيل ، ومئات الالوف من المشوهين والجرحى ، وملايين من الشباب الذين كفروا بكل غايات هذا المجتمع واهدافه ووسائله . فلقد استفاق الجيل الجديد على حقيقة انه يخوض حربا اشعلها الشيوخ ، وانه يقدم الضحايا ويدفع الثمن مقابل سلعة لا يريدونها ، وان الذي يقوم بالقتل والتدمير في فيتنام هو نفس السلطة التي تقوم على القمع في داخل الولايات المتحدة ، وان قضية التحرر داخل المجتمع الاميركي هي نفسها قضية تحرر الشعوب .

يقول هارفي ويلر ، احد كبار مفكري هذه الحركة ، في كتابه « سياسة الثورة » في وصفه لما فعلته الرأسمالية في الولايات المتحدة « لقد ولدت فسادا ليس له نظير . وغرقت في تبذير للموارد من غير وعي . وتركت البلاد في بشاعة لا تكاد تصدق . وحولت اميركا الى قعر ثقافي يتميز بتدنيس كل ما من شأنه ان يشرف الوجود الانساني . انها لم تفشل في القضاء على الفقر فحسب ، بل عجزت حتى عن تأمين مقتضيات الحياة ، او الخدمات الاجتماعية بشكل معقول . وباختصار فالرأسمالية الاميركية انتجت ثروة عظيمة ، ونهبت موارد الامة ، ولم تفعل شيئا آخر » .

وحين يحلل العلاقة بين النظام والامبريالية يقول « ان الامبريالية والطغيان هما في الاساس شيء واحد ، وان كان الظلم الامبريالي يضرب من الخارج ، والظلم الطغياني ينبع من الطبقة العليا في المجتمع نفسه ، والفرق ، من وجهة نظر المظلومين ، فرق ضئيل » . ثم يقول « وحين ظهر ان دولة الرفاه تعتمد على الحرب وعلى الامبريالية في الخارج وعلى الطغيان الثقافي في الداخل ، ظهرت الحاجة الى مرحلة جديدة من مراحل النضال الديموقراطي . لقد وضع ، عام ١٩٦٠ ، ان التمايز بين السياسة العالمية والسياسة الداخلية قد اختفى ، وان النضالات المتفرقة التي تخوضها الشعوب المظلومة في سانتو دومينجو - عاصمة الدومينيكان - وهافانا - عاصمة كوبا - وسايغون - عاصمة فيتنام

بطلان كل الادعاءات الامبريالية والطغيانية

الجنوبية - وسلما و واتس - منطقتان في الولايات المتحدة - ، قد تداخلت ، وان
الامبريالية والطغيان قد تحالفا ، وانه من اجل ان نقهر احدهما يجب ان نقهر
الآخر ، .

هذه الاتجاهات ليست اتجاهات قلة ضئيلة في الولايات المتحدة ، وانما هي
اتجاهات جيل بأكمله احترق بنار الاضطهاد الداخلي وبنار حرب فيتنام . وهو ،
وان لم يصل الى مواقع الحكم ، فقد كان له اثر كبير في الضغط على الحكم
من اجل الانسحاب من فيتنام ، ومن اجل المصالحة مع الصين ، ومن اجل عدم
التدخل في انجولا ، ومن اجل تحرير الزوج والمضطهدين في اميركا نفسها .
ولقد ظهر اثر هذا الجيل واضحا حين فرض نفسه على الحزب الديمقراطي ،
وفرض مرشحه ، السناتور ماك غوفرن ، على الحزب ، مرشحا لرئاسة
الجمهورية ضد نيكسون . وعلى رغم ان هذا المرشح سقط ، لا سيما حين
حاربه نقابات العمال الاميركية ، وهي قوة محافظة اشد المحافظة استوعبها
النظام اتم استيعاب ، فان هذا الاتجاه قوي وملموس ومعبر عن نفسه ، وان لم
يعبر عن اكثرية الاميركيين بعد .

ان هذا الاتجاه يشعر بان الروح الامبريالية خطر على الشعب الاميركي
نفسه مثلما هي خطر على شعوب العالم . وان الخلاص من كليهما يستدعي
مزيدا من النضال في الداخل ومساندة لنضالات الشعوب في الخارج .
وارتفاع مستوى هذا النضال ، داخل الولايات المتحدة ، قد يرتفع نتيجة اسباب
داخلية محض ، ولكنه يزداد ارتفاعا كلما ازداد نضال الشعوب في الخارج
ضد الامبريالية ، وازدادت على الشعب الاميركي تكاليف مكافحة هذا النضال .

يقول البير كامو « ان ما يميز عصرنا ... هو الطريقة التي اقتحمت بها
الجماهير واحوالها التعيسة المشاعر المعاصرة . نحن نعلم الان انها موجودة ،
بينما كنا نميل دائما الى نسيانها . واذا كنا اليوم اكثر وعيا فليس ذلك لان
ارستقراطيينا ... قد اصبحوا افضل - لا ، لا تخشى شيئا من ذلك - وانما
لان الجماهير أصبحت اقوى وهي تمنع الناس من ان تنساها ، .

الحركة القومية الاشتراكية

مولد الحركة :

الحركة القومية الاشتراكية هي المرحلة الرابعة من مراحل تطور الحركة القومية ونضوجها - فبعد أن مرت هذه الحركة بمرحلة رد الفعل القطري ، ثم مرحلة الإصلاح الديني ، فمرحلة الوطنية البورجوازية الليبرالية ، كان حتما أن تنتهي الى مرحلة القومية الاشتراكية ، القومية التقدمية ذات المضمون الاجتماعي ، القومية التي تحمل رسالتها الى كل مواطن في الامة وكل انسان في العالم ، القومية التي تفتح طاقات كل انسان فيها ، وتحقق ذاته ، وتنفي غربته .

هذه المرحلة لم تولد كرد فعل على تحدي الامبريالية الاميركية . ولكن هذا التحدي كان له اثر كبير في انضاج المرحلة وبلورتها ووضعها في سمتها القومي الاجتماعي الطبقي التاريخي السليم ، من حيث أنه كان الخصم الاساسي في تطبيق اهداف هذه المرحلة ، والعائق الاساسي الذي لا بد ان تناضل ضده من أجل ان تكون .

ان ولادة هذه المرحلة ، على اختلاف تواريخها في بلدان العالم الثالث ، قد انتظمها في معظم هذه البلدان قانون عام . فقد ولدت الحركة القومية الاشتراكية مع حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي ، او تبعت هذا الاستقلال بفترة قصيرة ، الا حيثما تحقق الاستقلال متأخرا جدا - اي بعد نضوج الحركة القومية الاشتراكية في كثير من بلدان العالم الثالث وانتصارها وتحولها الى قدوة - ، وحيثما تحقق بعد صراع دموي عنيف طويل ، انفصلت فيه مواقف السادة عن مواقف الثورة ، ووضحت فيه المواقف الطبقيّة اتم الوضوح ، كما في الجزائر وموزمبيق وانجولا ، حيث التحم الصراع القومي نفسه مع الصراع الطبقي ، وانتج نخالا قوميا ونضالا طبقييا اشتراكيا ملتصمين التكاملا كاملا .

ففي الصين مثلا ، حيث يمكن ان نقول ان هذه الحركة ولدت لأول مرة في العالم الثالث ، كانت ولادتها بعد الحرب العالمية الاولى ، وبعد ان نالت الصين

بعض حقوقها ، واسترجعت بعض الامتيازات المسلوبة ، وقامت حكومة وطنية تسيطر او تكاد على ارض الصين كلها ، على يد الحركة الوطنية ، بقيادة صن يات سن ، التي أطاحت بالحكم الامبراطوري عام ١٩١٢ وازالت تلك الامبراطورية المنشوكية الفاسدة المهترئة الرجعية ، وحاولت ان تقيم في مكانها حكومة مركزية حديثة ، ولكنها لم تنجح في ذلك الا بعد وفاة صن يات سن وحلول شان كاي شيك محله ، واكتساحه شنغهاي عام ١٩٢٧ ، وتخليصه للصين من معظم القيود التي كانت ترزح تحتها . في هذه الفترة ، التي عمت فيها الفوضى ارض الصين ، وتقاسمها حكام المقاطعات ، وظهر العجز الحقيقي للاستقلال السياسي عن اطلاق الذات الصينية المحبوسة ، والطاقات الصينية المكبوتة ، ولدت الحركة القومية الاشتراكية ، او حركة التحرر القومي الاشتراكي ، وأخذت سمتها القومي الاشتراكي السليم فقط بعد ان تولى قيادتها ماوتسي تونغ وحول الثورة الطبقية المحض الى ثورة شعبية تحررية قومية صينية طبقية .

كذلك لم تولد الحركات القومية الاشتراكية في الهند ، بشكل متميز عن النضال الوطني الذي قاده غاندي ، الا بعد الاستقلال . ولم يولد حزب البعث في القطر السوري وينتشر الى بقية انحاء الوطن العربي الا بعد الاستقلال . ولدت حركة التحرر القومي الاشتراكي في فيتنام بعد انسحاب اليابان من فيتنام واعلان الاستقلال .

تهاوي الوطنية البورجوازية :

ذلك ان الحركات الشعبية العارمة التي حققت الاستقلال السياسي ، والتي قادتها في معظم الاحيان قيادات اقطاعية او بورجوازية او مثقفة ، خاضت نضالها في وقت كان الاستعمار فيه الخصم الاول للشعب ولأماله ولحرية . فكان التحرر من الاستعمار ، وبالتالي تحقيق الاستقلال ، الهم الاول للنضال والمناضلين . وعلى رغم ان هذا النضال قد كشف وعي الشعب على ما يعيش في ظله من فقر ومرض وجهل وكبت وغربة انسانية ، وولد في نفسه آمالا طويلة عريضة في تغيير هذا الشقاء كله والخلص منه ، فقد ربط بين تحقيق اماله هذه وبين تحقيق الاستقلال ربطا عقلانيا حين عزا شقاءه هذا الى وجود الاستعمار ، وتوهم ، بذلك ، ان حل هذا يكون ، اوتوماتيكيا وحتميا ، بحل المشكلة الكبرى ، ومواجهة التناقض الاكبر .

من اجل ذلك لم يساور الجماهير الشعبية شك في قياداتها ، وسارت وراءها ، مخلصه لها كل الاخلاص ، مرتبطة بها اشد الارتباط ، مسلمة

قيادها اليها كل التسليم . ورمت ظهريا بكل ما كان يطرحه بعض المثقفين من افكار عن أولوية الصراع الطبقي وتقدمه على الصراع القومي ضد الاستعمار . وكانت بذلك منسجمة مع نفسها ومع ظروفها التاريخية وحكم الضرورة تمام الانسجام . ولكنها ، بالمقابل ، استقبلت بانفتاح ورجاء كبير تلك الآراء التي كانت ترى بذور الصراع الطبقي متضمنة في الصراع القومي نفسه ، والتي جعلت برنامج الإصلاح الاجتماعي جزءا من برنامجها القومي بعد تحقيق الاستقلال ، على أن لا تكون هذه الآراء والاتجاهات خارجة عن الصراع القومي ، او معارضة له ، او عقبة في سبيله . بذلك ، رضيت الجماهير الشعبية بتأجيل قضاياها الملحة الى ما بعد الاستقلال . رضيت بالتضحية ، ولكنها لم تكن تعرف انها ستكون هي الضحية . قبلت بمواجهة التحدي الخارجي ، مفضية ، مؤقتا ، عن كل تحد داخلي .

ولكن الجماهير الشعبية المسحوقة سرعان ما اكتشفت التناقض بين ما سمي بالاستقلال وبين ما كانت هي تطمح اليه من الاستقلال . وسرعان ما ولدت فجوة عميقة لا يمكن ردمها بين الحكام وبين المحكومين .

فحين تولت قيادات الحركة الوطنية الحكم في البلاد المستقلة حديثا، كانت تستند الى تأييد ودعم من الشعب يكاد يكون اجماعيا . وكان الشعب يتطلع الى ما ستفعله هذه القيادات له ، في ازالة ما يعاني من مشاكل ، وفي بناء مجتمع جديد وعدته هذه القيادات به ، بلهفة وامل كبيرين . ولعل بعض هذه القيادات على الاقل ، لم تخل من نظرة اجتماعية ، ومن توقد الى حل مشاكل الشعب ، ومن شعور بحاجته الى اصلاح للاوضاع سريع .

ولكن الوضع كله كان يكتنفه تناقض كبير بين الشروط التي لا بد من تحقيقها في بلد متخلف من اجل ان ينطلق في طريق البناء ، ومن اجل ان يتمكن من اقامة مجتمع جديد يلبي تطلعات الشعب وطموحاته ، ومن الشروط المتوفرة للواقع القائم التي لا يمكن ان تكون قادرة على تحقيق اي شيء جدي على نطاق شعبي واسع . فمن جهة ، كانت ثمة طبيعة الحكام وانتماءاتهم الطبقية وثقافتهم المستندة الى اصول بورجوازية ، وطبيعة أولئك الذين التقوا حول الحكم ، بعد الاستقلال ، من رجال مال طموحين واصحاب مصالح اقتصادية متطلعة الى النمو والحلول محل رجال الاعمال الاجانب الذين كانوا ايام الاستعمار ، ومحل شركاتهم ووكالاتهم وتجاراتهم . ومن جهة اخرى كانت ثمة طبيعة المبادئ والشعارات التي تميزت بها المرحلة الوطنية البورجوازية ، والتي طرحت ايام النضال ضد الاستعمار ، والتي قامت في الاساس على المطالبة بالحرية الديمقراطية وبالاستور وبالتمثيل الشعبي ، والمطالبة ببناء مجتمع

للمتحررين من الاستعمار والاعمال الاجانب الذين كانوا ايام الاستعمار ، ومحل شركاتهم ووكالاتهم وتجاراتهم . ومن جهة اخرى كانت ثمة طبيعة المبادئ والشعارات التي تميزت بها المرحلة الوطنية البورجوازية ، والتي طرحت ايام النضال ضد الاستعمار ، والتي قامت في الاساس على المطالبة بالحرية الديمقراطية وبالاستور وبالتمثيل الشعبي ، والمطالبة ببناء مجتمع

اقتصادي «حر» وطني ، والمطالبة باقامة مجتمع «حديث» على الاسس التي تقوم عليها المجتمعات الغربية .

ولعل الحكام لم يروا أي تناقض بين ما طرحوه ايام النضال من شعارات وما حاولوا ان يطبقوه حين توليهم الحكم من سياسات . فلقد طرحوا انهم يناضلون من اجل الاستقلال ، وقد حققوه بشكله السياسي «الممكن» ، وانضموا الى هيئة الامم المتحدة . وطرحوا المطالبة بديموقراطية برلمانية ، ولم يجدوا صعوبة في تحقيقها ، فهم قد نالوا ثقة الشعب وتأييده لهم من قبل الوصول الى الحكم ، وما كان عليهم اكثر من ان يضعوا لهذه الثقة الممنوحة مقدما مؤسسات تعبر قانونيا عن توفرها . وطرحوا اقتصادا وطنيا حرا يحاربون به الفقر والجهل والمرض ، وحققوا ذلك بتشجيع البورجوازيين الجدد على فتح البنوك ، وانشاء الصناعات ، والحلول في الشركات والوكالات محل الاجانب ، وتشجيع المصنوعات الوطنية ، وحمايتها من المنافسة الاجنبية .

ولكن قناعة الحكام وحدها لم تكن كافية لاقتناع جماهير الشعب الكادحة التي لم يصيبها من هذا الاستقلال المرجو ، ومن الحكم الوطني المأمول ، أي تحسن حقيقي ملموس في شروط حياتها اليومية . ذلك ان عقبات اساسية موضوعية كانت تقف بين هذه السياسات وبين ترجمتها لتغيير اساسي في حياة الشعب . عقبات لا يمكن تجاوزها الا بتجاوز السياسات كلها ، والبناء من جديد بمعطيات جديدة كل الجدة ، مغايرة كل المغايرة للمعطيات المطروحة .

اولى هذه العقبات هي انه كان من المستحيل البدء بحركة انطلاق اساسية اصيلة مع انعدام رأس المال وتراكم رأس المال . وان أي تراكم حقيقي لرأس المال يستعمله الرأسماليون الجدد المنطلقون في ميادين التجارة والصناعة والخدمات لا ياتي اما من مصادر خارجية ، فيزيد من تبعية السوق المحلية لاسواق العالم الامبريالية ، واما من مصادر داخلية ، فيسرق اللقمة من افواه الشعب نفسه . وبالتالي فان « المساواة في الفقر » التي كانت تعم البلاد زمن الاستعمار ، حل محلها تفاوت طبقي ازداد حدة كلما تقدم الرأسماليون في مشاريعهم . وكلما ازدادت شركاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم وبنائهم وخدماتهم . فكان لا بد ان ترتفع مستويات تكاليف المعيشة والاسعار وان تزداد حاجات الشعب الاستهلاكية كلما تقدمت الطبقة « ذات المصالح الاقتصادية » في ارتقاء سلم الثروة والغنى . وكان لا بد ، اذاً ، من ان ينخفض مستوى حياة الكادحين في الشعب انخفاضاً مطلقاً ونسبياً ، حتى عن المستوى الذي كان عليه ايام الاستعمار .

ولقد دافعت هذه الانظمة عن سياستها بان اشارت الى ما تفتح من طرق ،

وما تحسن من مواصلات ، وما تبني من موانئ ، وما تشجع من صناعات وطنية . كما أشارت الى ما تظهره الارقام الاقتصادية من حيث ارتفاع الدخل القومي العام ، ومن حيث تحسن أرقام التجارة الخارجية ، ومن حيث الزيادة الحاصلة في عدد المصانع والمتاجر والفنادق والبنوك والشركات ولكنها لم تكن تشير الى ان فائدة هذا كله انما تذهب الى جيوب الممولين والاقتصاديين ومسؤولي الدولة الكبار ، وان فروقا معيشية هائلة بدأت تولد بين هؤلاء وبين الكادحين من ابناء الشعب . هؤلاء الكادحون لم يشعروا بأن وضعهم قد تحسن ، وانما شعروا بأن فقرهم ازداد فقرا ، وبؤسهم ازداد بؤسا ، وأن الريف لم يعد يتسع لهم ، وأن المدن انما اسكنتهم في بيوت الصفيح او القش التي نبتت من حول المدن لتخدم القلة القليلة ، ولكن المتزايدة ، من مترفي هذه المدن .

وثانية هذه العقبات هي ان هذا التطور البورجوازي الذي قصد منه أن يخلق مجتمعا اقتصاديا متقدما على نمط التجربة الغربية الرأسمالية ، كانت تنقصه الظروف الموضوعية التي أحاطت بالتجربة الغربية وأدت الى نجاحها ، ولم يكن من الممكن إعادة هذه التجربة في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، لا سيما بعد خوضها تجربة نضالية ضخمة ضد الاستعمار .

فالظلم الفاحش الذي عاش فيه العمال الاوروبيون منذ اواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، لم يعد من الممكن إعادة تطبيقه في النصف الثاني من القرن العشرين ، لا في البلدان المتقدمة ولا في البلدان المتخلفة ، لا سيما بعد انتشار الصحافة والأذاعة والتلفزة والمواصلات في انحاء العالم ، وبعد تفتح وعي الناس وادراكهم واطلاعهم على ما يجري في الغرب الرأسمالي وفي الشرق الاشتراكي . واذا كان الغرب الرأسمالي المتقدم يجد صعوبة في المحافظة على المعادلة التي توازن بين مقتضيات النمو الاقتصادي المتواصل وطلبات العمال المتزايدة ، فأولى بالبلدان المتخلفة ان لا تجد هذه المعادلة على الاطلاق .

من جهة اخرى ، فان الاستعمار الذي كان السند الاساسي للغرب في تقدمه ، فأمده برأس المال ، وبالمادة الخام ، وبالسوق المستهلكة ، وبامكانات الاستثمار . وبالمهجر لسكانه الفائضين ، لم يعد متاحا اليوم بعد ان تقلص ظل الاستعمار من العالم . ولم يعد الاستغلال المباح في المستعمرات ممكنا الا في ارض البلاد نفسها ومن أفواه الكادحين انفسهم .

ولكن هذا الاستغلال نفسه ، المفروض في عملية بناء المجتمع الرأسمالي

من أجل ايجاد تراكم مبدئي لرأس المال ، يصبح تطبيقه مستحيلا في شعوب خاضت عمليات نضال شاقة وطويلة ضد الاستعمار ، وتولد عندها بذلك وعي جديد على حقوقها وطموحاتها لا يمكن ان يستسلم وان يستخذي امام ضياع هذه الحقوق وسرقتها من قبل ، لا اولئك الذين تزعموا نضاله فحسب ، بل من قبل تلك الشريحة العليا من المجتمع التي كانت هي نفسها متعاونة مع الاستعمار مماثلة له حين كان الاستعمار يتصرف بشؤون البلاد . فاذا كان الوعي الاجتماعي قد تكون في الغرب نتيجة تغير معطيات الحياة الاقتصادية، فالوعي الاجتماعي في المستعمرات قد سبق هذه التغيرات لانه ولد من خلال النضال السياسي .

لذلك كله كان لا بد لهذه التجربة ان تفشل فشلا ذريعا في كسب قلوب الجماهير ، او في المحافظة على ما كانت قد كسبته منها ايام النضال . وكان لا بد لخيبة الامل ان تصيب الجماهير في هذا « الاستقلال » الذي نالته ، ولم يغير نيلها اياه شيئا في بؤسها وشقائها وتخلفها واستعبادها وغريبتها . وكان لا بد لخيبة الامل هذه من أن تدفع الى اعادة النظر في معطيات كان يظن انه قد اصبح مفروغا منها ، وان تفتح الاعين على أن الاستقلال نفسه لم يحمل في حقيقته المعاني التي حملته اياها زمر القيادة التقليدية ، وان هذا الاستقلال الذي فشل في رفع مستوى الشعب قد فشل كذلك في انقاذ البلاد من التبعية للدول الامبريالية . واذا بالشعوب « تكتشف » ان بقاء القواعد الاجنبية التي كانت قد سمحت بها ثمنا « بسيطا » لقاء حصولها على الاستقلال ، كانت في حقيقتها نقاط ارتكاز وانطلاق وتهديد مستمر للقوى الاستعمارية . وان « المعاهدات الثنائية » بينها وبين الاستعمار كانت قيودا على سلطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تلغي كل معنى من معاني الاستقلال . وان الاستعمار الاقتصادي الذي عانت منه ايام الاحتلال ما زال قائما بكليته وبكل تفاصيله وبكل ضغوطه .

التحديات الداخلية :

هذا التناقض بين ما سمي بالاستقلال وبين ما كانت الشعوب تطمح اليه من الاستقلال ، كشف الغطاء عن « التحديات الداخلية » وركز عليها تركيزا لم يكن متاحا حين انشغل الشعب انشغالا كليا بمجابهة التحدي الخارجي .

وطبيعي ان الوعي على وجود التحديات الداخلية ليس جديدا في الحركة القومية . فمئذ ظهر ضعف شعوب اسيا وافريقيا امام الهجمة الأوروبية الغازية . كان لا بد من اعادة النظر في تركيب المجتمع الشرقي

ومعطيته ومسلماته وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ، وكان لا بد من نقل هذا المجتمع الى العصر الحديث ، ومحاربة التخلف الموروث ، والتخلف الذي خلقه وخلفه الاستعمار من ورائه ، بل ان عملية اعادة النظر هذه كانت جارية بالفعل ، وتتقدم حثيثا كل يوم .

ولكنها بعد الاستقلال فقط أخذت شكل المعركة الساخنة ، وبلغت أوجها ، وذهبت الى الجذور ، الى ابعد مما ذهبت اليه كل المعارك الاصلاحية السابقة . وأصبح التخلف ، بمظاهره الموروثة والمستجدة ، تحديا عنيفا ، وبلغ هذا التحدي أوجه حين تدخلت الامبريالية الاميركية في المعركة ، تساند قوى الرجعة والتخلف والاستغلال ، وتعطيها مبررات وتمنحها قدرات لم تكن تملكها قبل ذلك .

وازاء خيبة الامل التي أصيبت بها الجماهير ، وازاء المضياع الذي تركها فيه تناقض الطموح والواقع ، كان لا بد ان تتخذ مظاهر التخلف اشكالا حادة ، وتطرح نفسها بشكل مباشر وقوي ، بشكل تحد .

١ - التحدي الاقتصادي :

ان اول هذه التحديات الداخلية المهمة واكثرها الحاحا كان تحدي الفقر ، أي تحدي التخلف الاقتصادي ولم يكن هذا التخلف ليعني وجود فقر فحسب ، وانما كان يعني تخلف الاساليب الانتاجية ، وتخلف الانتاجية نفسها ، وتخلف العلاقات الانتاجية ، وتناقض هذه العلاقات مع مقتضيات اساليب الانتاج الحديثة ، وتناقض النظام الاقتصادي كله مع تطلعات شعب حارب الاستعمار وخاض نضاله طويلا ضده ، وتكون لديه وعي على حقوقه وطموحاته وآماله . وزاد في بلورة هذه الوعي التغيير الطبقي الناشئ عما أحدثته التغيير الانتاجي ، نوعا واسلوبا ، في حياة المجتمع الذي فقد موازينه القديمة ولم يجد ، بعد ، موازينه الجديدة .

فالاستعمار الاحتلالي ، حين رحل من البلاد ، خلف وراءه مجتمعا ، لا هو بالمجتمع القديم القائم على انتاج الكفاية ، والذي لا تمثل فيه تجارة التصدير والاستيراد الا جانبا صغيرا من جوانب نشاطه الاقتصادي ، ولا هو بالمجتمع الحديث القائم على الالة والمصنع والزراعة الممكنة والانتاج المكثف . ترك مجتمعا متخلفا في معظم جوانبه اشد التخلف ، وترك « جزرا » متقدمة ، صناعية او تعدينية او زراعية حديثة او تجارية او مالية ، حديثة الادارة والاسلوب ، ولكن تابعة للاقتصاد الغربي ، مرتبطة بخدمته ، ممولة له بالمواد

الخام ، مستوردة منه منتجاته المصنعة . وهي ، فوق ذلك ، محصورة في عدد محدود من شريحة محدودة من السكان ، لا تتجاوزها الى الجماهير الواسعة .

فقد المجتمع القديم أسس « الاطمئنان الاقتصادي » التي كان يعيش عليها قبل قدوم الاستعمار ، حين كانت القرية أساس المجتمع . وكانت فقيرة ، ولكنها كانت تزرع ما تأكل وتنسج ما تلبس وتبني ما تأوي اليه . كان ثمة نظام للتملك جماعي ، وكانت الارض « مشاعا » تقسم بين الناس دوريا ليزرعوها ويأكلوا منها . كان ثمة ملاك او رؤساء قرى او زعماء عشائر وعائلات . ولكن حاجات هؤلاء لم تكن لتزيد كثيرا عن حاجات فلاحهم وتابعيهم . وكان ثمة استقلال . ولكن كان ثمة نوع من المسؤولية المشتركة المتبادلة بين السيد والمسود ، مسؤولية يدعمها النظام الاجتماعي القائم ، كما تدعمها تعاليم الدين والتقاليد والاخلاق والقرابة

كل هذا هدمه الاستعمار حين وجه الانتاج توجيهها تصديريا ، وحين ادخل نظم الادارة الحديثة في بعض القطاعات التي تهمة ، وحين ادخل نظام تسجيل الاراضي الحديث ، وأحل الملكية الفردية محل الملكية الجماعية ، وافقد الفلاحين حقهم في ارضهم وفي انتاجهم ، وحين طبع تصريف السيد وسلوكه بطابع الربح الفردي المجزي ليحل محل علاقة المسؤولية المشتركة ، وحين فتح امامه ابواب طموحات في الاستهلاك وفي الرخاء لم تكن تخطر له ببال ، وحين هدم ، مع النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ، القيم والعلاقات الخلقية والدينية والسلوكية المرتبطة به ، دون ان يقيم مقامها ما يحل محلها .

هذا التحدي الاقتصادي ظن الكثيرون ان من السهل مواجهته ، وان هذه المواجهة لا تقتضي اكثر من « تشجيع » الصناعات المحلية ، و « حمايتها » ، وتشجيع « المبادرة » الفردية ، وتنويع مصادر الزراعة ، ونشر التعليم . وعمق هذا الظن واقع تجربة الحرب العالمية الثانية التي دفعت الدول المتحاربة الى الانفاق في بعض المستعمرات ، والى تشجيع الصناعات والزراعات التي تحتاج اليها الحرب ، والتي خلقت انعاشا تضخميا أوهم الكثيرين ان مجرد الاستمرار فيه وعلى دربه كفيل بحل مشاكل البلاد حلا نهائيا .

ولكن الاستقلال بدا يظهر ان هذا الانعاش الذي اصاب طبقة محدودة ، سميت في ذلك الوقت (باغنياء الحرب) تميزا لها عن اصحاب الغنى الموروث، قد اصاب جماهير الناس بالفقر وازدياد الحاجة حين ادى الى ارتفاع اسعار حاجياتهم وارتفاع مطالب حياتهم بشكل يفوق أي ارتفاع في مداخيلهم . وانه ، في حقيقته ، بدل ان ينعش اقتصاد البلاد قد انعش اقتصاد اقلية ضئيلة من

الناس على حساب اكثرية الناس الكادحين .

بالاضافة الى ذلك فان هذا الانعاش لم يكن يمت الى التنمية كما هي مطلوبة في بلد متخلف ، ولا الى البناء المنتج ، ولا الى التحرر الاقتصادي بصفة . فرأس المال القليل المتراكم القابل للاستثمار انما يستثمر فيما يجلب الربح لصاحبه ، لا فيما تستدعيه ضرورات التنمية العقلانية ، وكثير منه يذهب في تسديد حاجات استهلاك مستبدعة جديدة تبذر رأس المال بدل ان يجمعه . وحين لا تتوفر رؤوس الاموال التي يحتاجها الانعاش الاقتصادي في الداخل ، وهي فيما تتوفر في بلد متخلف ، فان عليها ان تأتي من الخارج ، اما في شكل شركات مستثمرة اجنبية ، او في شكل قروض مرتفعة الفائدة ، او في شكل مساعدات لها ثمنها السياسي ، قواعد عسكرية ، او تحالفات ، او معاهدات غير متكافئة ، او ما شاكل ذلك من الارتباطات .

وتفشل كل السياسات الرامية الى تغيير البنية الاقتصادية الاستعمارية على رغم الاستقلال . فتغيير هذه البنية يحتاج الى رأسمال ونقد اجنبي . وسبيل هذا النقد ، من الداخل ، هو زيادة الانتاج المعد للتصدير ، لا التقليل منه ولا الكف عن انتاجه . ولكن زيادة الانتاج ، كما عرفت غانا فيما فعلت بالكاكاو ، انما تؤدي الى خفض اسعاره العالمية . لان البلاد المصدرة ليست هي التي تتحكم في اسعار منتجاتها بل العواصم التجارية للسوق العالمية . والواقع ان اسعار مادة ما لا ترتفع الا حين ينخفض انتاجها . وبالتالي فالبلاد تدور في حلقة مفرغة . والكارثة تحل بها ان زادت انتاجها ، وتحل بها ان قلت من انتاجها .

من هنا ، فان التحدي الداخلي الاقتصادي الذي لا يرد عليه الا بزيادة كمية الانتاج ، وتنويع الانتاج ، والاتجاه نحو التصنيع ، ونحو الزراعة المكثفة ، وزيادة معدل الانتاجية ، واصلاح العلاقات الانتاجية ، وتراكم رأس المال ، ورفع مستوى المعيشة ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتشغيل اليد العاملة المعطلة كليا او جزئيا ، هذا التحدي لم يكن له من جواب في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي ، الا اذا كانت زيادة الاعتماد على رأس المال الاجنبي الوارد من الدول الامبريالية ذاتها التي ناضلت ضد استقلالها الشعوب يعتبر جوابا ، او اذا كان التضييق المتزايد على الشعب نفسه لمصلحة تراكم رأس المال في ايد قليلة يعتبر جوابا .

لذلك ، كان على الشعب ان يجد ردا على هذا التحدي مختلفا جذريا عن الجواب الذي وجدته الحكومات البورجوازية . وكان لهذا التناقض الكبير بين

ما هو قائم وبين ما هو مطلوب اثر اساسي في بناء دوافع الحركة القومية الاشتراكية .

٢ - التحدي الاجتماعي :

وكان التحدي الاجتماعي هو ثاني التحديات الداخلية . فجميع هذه الحضارات الشرقية القديمة الموروثة اهتزت من جذورها عندما واجهها الاستعمار بزخمه الجديد المتنامي المعتمد على الكسب المادي اعتمادا كلياً ، والمزور عن القيم الانسانية ازوارا كاملاً . والشعوب التي كانت مستكنة الى قدرها ، مطمئنة الى اوضاعها ، قانعة بذلك التوازن الاجتماعي الذي انتهت اليه حضاراتها ، اقتلعت من جذورها الاجتماعية . لم تعد مطمئنة ، ولا قادرة على الاطمئنان ، الى الهياكل العظمية التي بقيت لها من حضاراتها السابقة ، بعد ان فقدت هذه الحضارات قوة الدفع والابداع فيها ، ولم تخلف سوى الشكل الخالي من المضمون ، والعظم الخالي من الروح ، والطقس الخالي من الرسالة . ولم تكن هذه جميعها ، بعد أن تحجرت وتكلس ، قادرة على أن تواجه هذا التحدي الخطير الطارئ عليها من الغرب .

وسواء شاعت شعوب الشرق او لم تشأ فقد كان عليها ان تعيش التغييرات الجديدة التي فرضها الاستعمار على المجتمع . وكان لا بد للتغييرات الاقتصادية في الانتاج ان يرافقها تغييرات في العلاقات الاجتماعية ، وفي القيم الثقافية والخلقية السائدة .

فالعالم القديم لم يعد يفي بمقتضيات الحياة الجديدة ومتطلباتها . والعلاقات العائلية والقبلية والطبقية والطائفية القديمة بدأت تنهار فعليا امام علاقات الانتاج الجديدة وما رافقها من تغييرات قانونية وادارية . وعندما خاضت جماهير الشعب النضال تلو النضال ، وبذلت المعركة تلو المعركة ، فان تجربة النضال ذاتها ، وما تكون حولها من وعي نضالي جديد ، نفت الاستكالة والاطمئنان القديمين ، وحررت الانسان من القيود التخلفية التي كانت تفرض عليه القالب الذي يتحرك من ضمنه ، وردت اليه انسانيته التي كان قد فقدتها مرتين ، مرة في عصور الانحطاط ، ومرة في عهود الاستعمار ، واشعرته بمسؤوليته وقيمته وحرية كما لم يشعر بها منذ مئات السنين ، وملتحة معايير جديدة للقيم الناس والاشياء والعلاقات غير تلك التي تعارف عليها اباؤهم واجدادهم ، وغير تلك التي حاول فرضها المستغلون الاجانب ، فاضبح العطاء النضالي معيار القيم الجديدة . وحل محل معايير النسب وشرف المهنة او الطبقة او الوجاهات او الثروة .

ولكن حينما تحقق الاستقلال ، ووصلت طبقة الزعماء والوجهاء الى الحكم ، فسرعان ما اكتشف الشعب ضياعه التام ازاء هذا الوضع الجديد . فهو لم يرجع الى مجتمعه القديم ، وما كان له ان يرجع اليه ، وهو رأى قيمة النضالية الجديدة التي وعد النفس بها ومارسها من خلال النضال تفلت من بين يديه . وانه يعيش مجتمعا هجيناً لا هو بالمجتمع القديم ، ولا بالمجتمع الصناعي الحديث ، ولا بالمجتمع النضالي ، وانما هو مجتمع تستعمل فيه الطبقة الحاكمة الجديدة المعطيات القديمة ، حين ترى في العودة اليها مصلحة لها ، والمعطيات الجديدة ، حين ترى في العودة اليها مصلحة لها . فشعارات الحكام شعارات مستقاة ومستمدة من الحياة الاوروبية الحديثة ، او من التجربة النضالية ، واقعهم في الحكم يستند الى علاقات اجتماعية عائلية وقبلية وطائفية وطبقية قديمة ، هم مذعورون من تغييرها .

الاستقلال

طرحوا شعار الاستقلال ، وكان يعني اعطاء الحكام الجدد حق استقلال جماهيرهم الذي كان يمارسه المستعمرون . وطرحوا شعار وحدة الامة ، او ما سمي احيانا بوحدة الجبهة الداخلية ، وعنوا به كبت كل صوت تقدمي يدعو الى تغيير اساسي في مجتمع الامة . وطرحوا شعار الديمقراطية من اجل اِصال الزعماء التقليديين والطبقة البورجوازية الجديدة الى مناصب الحكم .

وفي الوقت الذي كان الشعب فيه يتطلع الى حياة جديدة متصلة القيم بالانسان الجديد الواعي الباني المناضل ، متصلة بمعاني الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والتعادل بين الاخذ والعطاء ، واجه الجهود الجبارة للحفاظ على القيم التخلفية التي تضمن للطبقة القديمة الجديدة الحاكمة كل امتيازاتها ووجاهاتها ، ولتغطيتها بشعارات تقدمية خالية من اي محتوى .

من هنا كان التحدي الاجتماعي ، ذلك التحدي الناشئ عن التناقض بين العلاقات الاجتماعية القائمة فعليا والممارسة فعلياً ، وبين العلاقات الاجتماعية المرجوة ، المنسجمة مع تطلعات الجماهير ، ومع مستلزمات بناء مستقبل امة ، كان دافعا أساسيا من دوافع ولادة الحركة القومية الاشتراكية .

٣ - التحدي القومي :

على ان اهم تحد داخلي حقيقي واجه شعوب العالم الثالث بعد الاستقلال كان ، مرة اخرى ، تحدي الهوية ، تحدي تحديد الذات ، الاجابة على سؤال « من انا » . واصبح سؤال « من انا » يتضمن بالضرورة محتوى الهوية ، سؤال « ماذا اريد » .

كلمة

قبل الاستقلال حددت الشعوب هويتها الى حد كبير . وحددتها بحكم منطق التاريخ ، لا بحكم المنطق الاوسطى . لقد دارت المناقشات في الوطن العربي حول تحديد « من نحن » ، أعرب نحن ، أم مصريون وسوريون ويمنيون وجزائريون ، أم نحن مسلمون ، أم نحن عالميون بلا هوية ؟ ودارت نفس المناقشات في الهند ، وتساءل الهنود أهم هنود ، أم هم مسلمون وهندوس وبوذيون ، أم هم مجموعات عنصرية ودينية لا تجمع بينهم صلة ، أم هم بلا هوية ؟ وكذلك كان الامر في افريقيا ، هل الافريقيون قبائل ، أم هم أمم ، هل هم زنوج أم افارقة ، أم غانيون ونيجيريون واوغنديون وغينيون ؟ ولم تلد الجواب مناقشات منطقية . وانما ولد الجواب من منطق التاريخ نفسه ، الذي فرض جوابه فرضا . وكان هذا الجواب ، بحكم حتمية التاريخ ، قوميا في كل الاحوال ، وكانت على اوسع نطاق ممكن من الرباط القومي في كل الاحوال ، على عكس القوميات الغربية البورجوازية القائمة على اضيق نطاق ممكن . فكانت « القومية العربية » جواب العرب على التساؤلات ، و « القومية الهندية » الجواب الهندي الطبيعي ، و « الوحدة الافريقية » الجواب الافريقي .

ولكن بدلا من أن تكون « الاستقلالات » التي حصلت عليها ، بلدان العالم الثالث حافزا لتحقيق الكيان المنطقي التاريخي الطبيعي المعبر عن الاجوية القومية التي فرضت نفسها بحكم النضال ضد الاستعمار ، اي اقامة دول او وحدات او اتحادات تعكس هذه التشكيلات القومية الكبرى التي تجمعها وحدات حضارية تاريخية ضخمة ، بدلا من ذلك فقد عملت هذه الدول المستقلة ، التي كانت حدودها في معظم الاحيان هي الحدود التي رسمها الاستعمار من خلال اقتسام دوله للعالم ، على الاحتفاظ بحدودها القائمة ، وعلى الدفاع عن سلطات طبقها الحاكمة التي تمتعت في ظل هذه الاستقلالات بامتيازات كانت مقتصرة على المستعمرين من قبل ، واصبح الدفاع عن هذه الامتيازات واجبا اساسي . وكلما استقرت بهذه الطبقة الامور ، وكلما ازدادت امتيازاتها ، وكلما اتسعت الهوة بينها وبين الشعب ، ازداد تمسكها بسلطانها وبامتيازاتها وبحدودها . ولم تجد سلاحا تستعمله في هذا كله افضل من وضع مصلحة الاقليم في مكان مصلحة الامة ، واحلال « الاقليمية » محل « القومية » ، واشارة النعرات المحلية ، وتضخيم التمييزات الجغرافية ، ولو ابقت القومية شعارا مرفوعا ولكن فارغا من كل محتوى . بذلك تغير معنى « الاستقلال » نفسه . وبدلا من ان يكون استقلالا عن النفوذ الاستعماري ، اصبح استقلالا عن بقية الاقاليم .

ولم تقتصر النكسة على احلال الاقليمية محل القومية ، ولا على استبدال معنى الاستقلال ، بل ذهبت الى اكثر من ذلك ، حين ارتأت الطبقة الحاكمة ، من

اجل تقوية سلطانها ، تسليح نفسها بكل علاقة اجتماعية خلفها عهد التخلف او عهد الاستعمار ، بل باحياء ما مات منها واندثر في خضم النضال القومي المشترك . ففي داخل القطر الواحد اتجه الحكم ليستند ، هنا ، الى قاعدة قبلية ، وهناك الى قاعدة طائفية ، وهناك الى قاعدة عرقية عنصرية . حتى تحللت الاقليمية نفسها الى ما هو اصغر منها بكثير . واكثر تخلفا . ولا عجب في ذلك ، لان زوال الرابطة التاريخية الوحيدة التي يمكن ان يرتبط بها النضال القومي ، الرابطة القومية ، انما يعني زوال كل الروابط ، ويعني التفتت والتحلل المستمر .

ولكن شعوب العالم الثالث ادركت ، بالحدس التاريخي اكثر مما عرفت ، بالمنطق الفكري المجرد ، التناقض الكبير بين حقيقتها وحقيقة هوياتها ، وبين هذا الذي يطرح شعارا ويطبق عكسه فعلا . ادركت ان كل خطوة في طريق الانتقال من القومية الى الاقليمية الى الروابط الصغرى المتخلفة كانت في حقيقتها خطوة في طريق توسيع الهوة بين الطبقة المستفيدة المستقلة الحاكمة وبين جماهير الشعب ، وكانت ترسيخا لدعائم الطبقة ، وتأكيدا لمدوام استقاداتها واستقلالها وحكمها ، وكانت نفيا للوجود القومي للامة ، الوجود الذي ارتبط ارتباطا حتميا بقضية التحرر القومي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي من طغيان عوامل الاستعباد والاستغلال الداخلية والخارجية معا ، الوجود الوحيد الذي يضمن للمواطن تحرره من غربته ، وعودته الى حريته ، وتمكينه من العطاء لمجتمعه وللانسانية .

من هنا اصبح التحدي القومي ، بعد الاستقلال ، اكثر ضرورة والزاما منه قبل الاستقلال . فقبل الاستقلال كان التحدي للقومية تحديا خارجيا فحسب ، او هكذا كان يبدو ، ولكنه بعد الاستقلال اصبح تحديا خارجيا وداخليا في نفس الوقت ، حين التقت مطامح الامبريالية مع مطامح الطبقة الحاكمة المستغلة في المحافظة على ما سمي « بالوضع الراهن » وفي العمل على تخليد هذا الوضع .

الامبريالية الجديدة والتحام التحديين الخارجي والداخلي :

حين حصلت دول العالم الثالث على استقلالها لم تتخل دول الاستعمار لـ الاوروبي عن مطامعها الاقتصادية والسياسية في هذه الدول . فبذلت ما أمكنها البذل في محاولة للحفاظ على الاوضاع بالشكل الذي خلفتها فيه وراءها ، من تجزئة قومية ، من اعتماد كلي في اقتصادها على الاقتصاد الغربي ، من حكم طبقة وجهاء وزعماء لها مصلحة في الابقاء على الاوضاع والعلاقات

في دول العالم الثالث في ظل شعارات قومية ودينية وديموقراطية وتنموية،
تغطي بها الاساس الاستغلالي الاستغلالي الامبريالي لغايات هذه الطبقة .

هذه البورجوازية الطفيلية التي خلقتها الامبريالية الجديدة كانت تختلف
اختلافا كبيرا عن البورجوازية الاقطاعية الوجيهة القديمة . فالقطاعية
القديمة كانت أقل عددا ، وأقل غنى وترفا ، وكان لها ، في معظم الاحيان ،
ارتباطاتها الموروثة من العلاقات الاجتماعية التخلفية مع سواد الشعب ، التي
تحمل بعض معنى المسؤولية ، وتتضمن قدرا من القيم الاخلاقية ، حتى ولو
كانت هذه القيم مستقاة من المجتمع المتخلف . ولكن البورجوازية الطفيلية
الجديدة أصبحت أكثر عددا وأكثر غنى وترفا ، واثقل في المصالح . وكانت
بعض فضلات مصالحها ترشح الى بعض قطاعات الشعب فترتبط بها في كسب
رزقها . ولكنها لم يكن يربطها مع سواد الشعب ، الذي من وسطه نشأت ،
وعنه انفصلت ، اية روابط اجتماعية ، ولم تقيد بها أية ضوابط أخلاقية موروثة .
ولم تجد أمامها سبيلا الى البقاء سوى اقامة « دكتاتورية البورجوازية » ،
بالرشوة والمحسوبية وشراء الضمائر ، وبالارهاب والحكم البوليسي ، وبإثارة
العصبية الصغيرة ، وبالارتقاء الكامل في احضان الامبريالية ، والاخلال
الكامل للنظام الرأسمالي الاستغلالي ، وفتح الابواب على مصاريعها لدخول
الرساميل الاجنبية ، والاستمساك المطلق بالتجزئة القومية وبالحدود القائمة،
والمحافظة على « استقلال » الاقليم عن بقية الاقاليم لا عن النفوذ الاجنبي . كل
ذلك مع جرعة محترمة من توسيع التعليم والخدمات الصحية ورفع مستوى
الاستهلاك ليسهل على قطاعات من الشعب قبول تلك السياسة والاغضاء عنها
بل والترحيب بها .

وبارتقاء هذه الطبقة في احضان الامبريالية والنظام الرأسمالي
وبارتباطها بالسوق العالمية « الحرة » وقوانينها ، وبدعم الامبريالية لمصالح
هذه الطبقة المستحدثة ومساندتها لها من كل الوجوه ، لم تعد التحديات
الداخلية داخلية محضة ، ولا عُدّ التحدي الخارجي خارجيا محضا ، وانما
التحم التحديان ليصبحا تحديا واحدا ذا وجهين متداخلين اشد التداخل ،
مندمجين كل الاندماج . واصبحت معركة التحرر بذلك داخلية خارجية في آن
معا ، وارتبط التحرر القومي بالتحرر الاقتصادي بالتحرر الاجتماعي ارتباطا
يجعلها جميعا معركة تحرر واحدة ذات وجوه مختلفة ولكن ملتزمة مندمجة
كذلك كل الالتحام وكل الاندماج .

بذلك تبلور في الامة تياران متناقضان متميزان واضمان كل الوضوح .
فئمة ، في اليمين ، تيار ثري متزايد الثراء ، طموح ككل رأسماليي العالم ،

منقطعة

مؤمن بنظام مجتمع رأسمالي استهلاكي ، مؤمن بأن التنمية لا تتم الا بالاعتماد المطلق على دول الغرب المصنعة ، كافر بقدرة الامة على التحرر الاقتصادي ، مؤمن بما يسميه « المبادرة الفردية » ، متمسك بالحدود الاقليمية ، مقاوم للوحدة القومية ، مستسلم للضغوط الخارجية ، مرتّم في احضان الامبريالية وحلفائها ، عدو مطلق لحركات التحرر الشعبية القومية الاشتراكية .

وثمة ، في اليسار ، تيار جماهير الشعب الكادح المستغل المستعبد المكبوت ، المقيد بقيود السوق الحرة والواقع بين براثنها ، المقيد بقيود التمزق القومي والضياع والغربة ، ضحية التقدم الرفاهي وضحية السحق القومي في آن معا .

بهذا القبول في التيارين ، أصبح التحدي الخارجي والتحدي الداخلي تحديا واحدا . وأصبح الصراع الطبقي والصراع القومي صراعا واحدا . وأصبح الصراع القومي الطبقي يدور بين هذين التيارين .

خصائص الحركة القومية الاشتراكية :

ان اية حركة تاريخية هي بنت ظروفها الموضوعية . فهي لا يمكن ان تولد من الفراغ ، ولا في المذهن منفصلا عن الواقع التاريخي الحي . ولا يمكن ان تولد الا حين تكون ردا على تحد ما ، او نقضا لواقع ما ، وهي لذلك ، ومن اجل أن تكون في مستوى الرد والنقض المطلوبين منها تاريخيا ، لا بد ان تتخذ خصائصها وسماتها واتجاهاتها من طبيعة التحديات ومن طبيعة الصراع على هذه التحديات والرد عليها .

وبسبب التماثل الكبير في الظروف التاريخية للتحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها وتواجهها شعوب العالم الثالث ، كان طبيعيا ان تكون ردود الفعل ، في كل مراحلها ، وبخاصة في مرحلة القومية الاشتراكية ، ضمن اطار واسع من الخصائص يضمها جميعا على اختلاف المعطيات الذاتية لهذه الشعوب .

ان ميلاد الحركة القومية الاشتراكية هو نفسه مجرد مرحلة في سلسلة تطور النضال القومي ضد الاستعمار ، قديمه وجديده ، وضد التخلف ، قديمه وجديده . وبسبب ان ميلاد الحركة القومية كلها انما كان ، في الاساس ، موجها ضد الاستعمار ، وبسبب ان تحدي الاستعمار لشعوب العالم الثالث تحد عام ، وهو نفسه الذي يمنح العالم الثالث تميزه الاساسي الخاص به ،

المصالح العامة للبلاد

المصالح العامة للبلاد

وبسبب تخلي الحركة الوطنية البورجوازية ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي ، عن متابعة خط النضال هذا ووقوعها في أحضان الامبريالية الجديدة ، وتحالفها معها ، فإن السمة الجامعة الأولى في كل الحركات القومية الاشتراكية كانت متابعة هذا النضال ضد الامبريالية الى آخر مداه .

ان متابعة النضال ضد الامبريالية الى آخر المدى انما تعني القضاء على البقايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للامبريالية في الوطن . ولكن بسبب « عالمية » الامبريالية « وتوحيدها » بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ، فأقصى المدى يعني تجاوز النضال في الوطن الواحد ، للوصول الى حركة نضال « عالمية » و « موحدة » بين شعوب العالم الثالث للقضاء على الامبريالية ، من حيث هي نظام هيمنة عالمي ، وللقضاء على فكرة استغلال دول لدول ، او استغلال شعوب لشعوب .

من هنا ، فإن الحركة القومية الاشتراكية ، اينما وجدت ، لا بد ان تستهدف ، اول ما تستهدف ، التحرر السياسي الكامل للامة واخراجها من مناطق النفوذ العالمي ، والقضاء على كل تبعية سياسية او عسكرية لاية قوة امبريالية ، او لاية قوة اجنبية ، او لاية قوة تنتقص من الاستقلال القومي .

ان هذا يجعلها ضد السياسة الامبريالية وملحقاتها وحلفائها ، سواء تمثلت في قادة الامبريالية الجديدة ، الولايات المتحدة الاميركية ، او في الدول التابعة لها والسائرة في فلكها ، او في البقايا المادية للامبريالية القديمة والتي هي الان ركائز وقلاع للامبريالية الجديدة ، كالصهيونية وحكم الاقليات العرقية ، والدكتاتوريات البورجوازية الرجعية المسلمة نفسها ومصيرها للامبريالية . وكذلك هي ضد السياسة الامبريالية سواء تمثلت في بقايا الاستعمار الاحتلالي القديم ، او في التحالف العسكري والسياسي ، او في التبعية الاقتصادية للسوق الحرة ، او في احتكار ثروات الشعوب ، او احتكار مياه المحيطات ، او احتكار العلوم .

وهي ، في سبيل تحقيق هذا ، تتعاون مع كل الحركات التحررية ، في بلدان العالم الثالث وفي جميع دول العالم .

وبسبب ادراك الحركة القومية الاشتراكية انه لا استقلال حقيقيا دون تحرر اقتصادي من قوانين السوق « الحرة » ، ودون الخلاص من استغلال الدول المصنعة لثروات شعوب العالم ولجهد الانسان ، فهي تستهدف تحرير الاقتصاد القومي وتحرير الثروة القومية . ولكنها تدرك ، بالاضافة الى ذلك ، ان مثل هذا التحرير له شروط اساسية لا بد من توفرها . فهي لا تملك ان تحرر

(٣٤)

اقتصادها من الاستغلال وهي مرتبطة بالسوق الحرة وقوانينها . كما لا تملك ان تحرر اقتصادها بواسطة الطبقة المرتبطة بمصالحها مع القوى الرأسمالية الامبريالية . ومن هنا فان مهمة التحرر الاقتصادي ، في نفس الوقت الذي هي فيه رد على التحدي الخارجي ، لا بد ان تكون ردا على التحدي الطبقي الداخلي .

فالحركة القومية الاشتراكية مضطرة حتميا ، من خلال نضالها من اجل التحرر الاقتصادي ، الى ان تعيد النظر في نظامها الاجتماعي كله . فهي لا تملك ان تكون ضد الاستغلال الخارجي وان تكون مع الاستغلال الداخلي . والذين حاولوا هذا الفصم في ربع القرن الاخير اضطروا الى الوقوع مجددا في إحضان الاستغلال الخارجي . فالحركة مضطرة الى ان تكون ضد «الاستغلال» في ذاته ، سواء تمثل في استغلال عالم للعالم ، او دولة لدولة ، او طبقة لطبقة .

وهذه الحركة ، الرافضة لاستعباد امة لامة ، واستعباد طبقة لطبقة ، والتي عانت من ظلم الاستعمار ومن طغيانه وكبته ، والتي ناضلت من اجل حرية الشعب وحرية المواطن ودفعت الثمن تلو الثمن في سبيل ذلك ، هي ، بالضرورة ، ضد استعباد المواطن ، بالقدر الذي هي فيه ضد استعباد الشعب وضد استعباد الجماهير الكادحة . لذلك فهي ضد النظم الفاشية والديكتاتورية والبوليسية والتعسفية ، وضد الكبت والاضطهاد بجميع اشكاله ، وبخاصة حين يوجه هذا الكبت ضد حركات الجماهير التحررية ، السائرة في مسار التاريخ التقدمي . سيما وان الكبت في شعوب العالم الثالث ميراث متراكم . فهو ميراث تخلفي قديم ، وميراث استعماري ، وميراث بورجوازي جديد . وسيما ، لان الغاية الاساسية من النضال كله ، في كل اوجهه ومراحلها ، لا يمكن ان تقيم الا بذلك القدر من الحرية الذي تمنحه للمواطن . وان التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، في التحليل النهائي ، لا يمكن الا ان يكون تحريرا «لعلاقات» الانسان من اجل تحرير «الانسان» ذاته .

ولان الحركة القومية الاشتراكية ، في الاساس ، رد على الاستعمار والامبريالية . ولان الاستعمار والامبريالية قد قطعنا اوصال الامم وجزأتها واقامت لها حدودا منسجمة مع مقتضيات المنافسة الدولية في اقتسام العالم ، ولان الطبقات المستغلة التي انت الى الحكم بعد الاستقلال قد كرسست هذه التجزئة لانها احفظ لامتيازاتها واطمن ابقاء سيطرتها ، ولان طبيعة الحركة التي خاضتها شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات قادتها الى معرفة ذاتها وهويتها معرفة جديدة . فهي ضد التجزئة وضد الاقليمية وضد الطائفية والعنصرية ، ولا تعترف برابطة غير الرابطة القومية التحررية .

فالحركة القومية الاشتراكية اذن ، حيثما كانت من بلدان العالم الثالث ، حركة رافضة للامبريالية والصهيونية ، وحكم الاقليات المستوطنة ، رافضة لمبدأ الاستغلال الدولي والاستغلال الطبقي ، رافضة لاستعباد الامة ولاستعباد المواطن وكبت حريتها وحرية ، رافضة لتجزئة الامة وتقطيع اوصالها ، عموديا وافقيا ، اقليميا او طائفيا او عنصريا .

هذا الوجه المرافض للحركة هو وجهها السلبي الذي يعين ويحدد اتجاه الحركة وخصومها . على أن حركة في هذا المستوى التاريخي لا يمكن ان تقنع بهذا الوجه السلبي الا اذا تحولت الى حركة براغماتية فاقدة لاهدافها . اما الحركة الواعية ، الملتحمة مع التاريخ ، المنابعة من صميمه ، المدركة لابعاده ، فان لها ، الى جانب وجهها السلبي هذا ، وجهها الايجابي المتمثل لاهدافها . ذلك ان النضال ضد الاستعمار والتخلف لا تكتمل غايته بمجرد الخلاص منهما ، بل ببناء نقيضهما . هذا النقيض المتمثل في حرية الامة وتقدمها ، في حرية المواطن وتقدمه ، في حرية الانسان وتقدمه ، وفي حرية العالم وتقدمه .

فهي تناضل ضد الامبريالية والتخلف من اجل أن تجد ذاتها القومية الموحدة ، المتحررة من القيود ، من اجل ان تتلمس الخيط المتواصل في تاريخها ، الممتد بين ماضيها ومستقبلها ، من اجل ان تفجر طاقات امتها وانسانها ، من اجل ان تساهم في حمل مسؤوليتها الحضارية نحو نفسها ونحو الانسانية .

تناضل ضد الاستغلال الامبريالي لثرواتها المهدورة وجهد انسانها المسروق ، وضد نظام السوق « الحرة » وقوانينها الرأسمالية المستغلة ، من اجل اقامة مجتمع متحرر اقتصاديا ، مالك لثرواته ولجهد ابنائه ، مجتمع لا طبقي خال من الاستغلال ، قادر على رفع مستواه الانتاجي والاستهلاكي ، مشرع ابوابه امام تفتح مواهب ابنائه وقدراتهم وكفاءاتهم . مجتمع يصبح فيه العمل حقا كما هو واجب ، يسعد به الفرد كما يسعد به المجتمع ، منطلقا لقدرات الانسان لا قيودا عليها . مجتمع يحيا فيه الانسان متحررا من الخوف ومن الارهاب ومن التمييز بكل اشكاله والوانه .

تناضل من اجل التحرر من طغيان المادة القائم على مبدأ الربح ، ومن اجل بناء قاعدة ثقافية انسانية لا قيمة فيها ارفع من قيمة الانسان نفسه ، عقلا وعاطفة وجسدا ، تسودها علاقات اجتماعية انسانية تنمى في الانسان انسانيته ، تحرره من طغيان الالة كما تحرره من طغيان المجتمع ، وتستمد اخلاقيتها من ايمانها به ، وتعيده من غربته الى ذاته .

محلى مبدأ الربح ،
تعاظم الانسان فيه ،
فعلد عاطفته عبق
عمرته الى نفسه

تناضل من أجل التحديث ، لخلق مجتمع متقدم تقني ، تكون فيه الالة
في خدمة الانسان ومجتمعه ، لتساهم في اسعاده ، ولا يكون هو في خدمتها،
عبدا طيعا لها ولقوانينها الغيبية .

تناضل من أجل عالم متاح انساني ، معتمد بعضه على بعض ، تسوده
علاقات السلام والاخوة والمحبة . من غير استغلال ولا استعباد ولا استعلاء ،
في ظل نظام للتعامل دولي عادل يعطي لكل ذي حق حقه ، ويجعل ثروة العالم
للعالم ، وجهد الانسان لاخيه الانسان .

تناضل من أجل هذا كله مدركة لوحدة اهدافها وان تعددت الوجوه
والسمات . مدركة ان اهدافها قد تتمرحل ولكنها لا تتجزأ ولا تتناقض ولا يمكن
تحقيقها على أيدي من تناضل ضدهم .

تناضل وهي تدرك ان اهدافها لا يحققها غير النضال وحده . وان
النضال ، لا اقناع الخصم ولا التبشير ، هو قوة التغيير الاساسية التي تملكها
بين يديها . تناضل وهي تدرك ان عملية النضال ، غير انها موجهة سلبيًا نحو
الخصم ، موجهة ايجابيًا نحو المناضل نفسه ، تفسد ذاته من ادرائها التخلفية،
تخلق فيه قوى الابداع ، تطهره تطهيرا ، تدفعه الى الانقلاب على نفسه من خلال
الانقلاب على وضعه .

تناضل وهي تعلم انها تقوم باداء رسالة الحرية ضد قوى الطغيان .

التميز القومي في الحركات القومية الاشتراكية :

لان التحدي الذي تواجهه شعوب العالم الثالث تحد مشترك بينها جميعا،
فالخصائص الاساسية لردود فعلها خصائص مشتركة . ولكن لان لكل شعب من
هذه الشعوب ما يميزه عن الشعوب الاخرى فان للحركة القومية الاشتراكية لكل
منها ما يميزها عن الحركات المماثلة في الشعوب الاخرى ضمن النطاق
المشترك لخصائصها جميعا .

بعض هذه الحركات اتخذت الماركسية اساسا ايدولوجيا بعدما خاب امله
في تجربة التحديث البورجوازي الديمقراطي . ولكنه لم يقف عند حدود
الماركسية الاممية الخاصة بالبلدان المتقدمة صناعيا ، المستندة الى دور العمال
الصناعيين التاريخي ، وإنما طور هذا الفكر تطورا اساسيا حوله الى
ايدولوجية ذات منهج ماركسي في التحليل ، وذات بنية قومية مستمد من
وضع البلدان المتخلفة المقارعة للاستعمار والامبريالية ، المناضلة ضد التخلف ،

١٠٦
٦٠٦
١٠٦
١٠٦

المساعية الى تثبيت المنطلقات التاريخية للامة ، والى تثبيت وعي الذات القومية . وبعضها اتخذ القومية منطلقا له . ولكنه انعطف بهذا المنطلق من حركة انتماء محض ، موجهة ضد الاستعمار الاحتلالي ، الى حركة تحرر شاملة ذات محتوى اقتصادي واجتماعي وانساني وحضاري ، ورفعها الى مستوى الايديولوجية الشاملة . وهكذا اختلف المنطلقان ، والتقت ، على تمايز النتائج . وبالإضافة الى هذين المنطلقين الاساسيين ، فان بعضها اتخذ طريقا براغماتيا محضا . فلم يتخذ ايديولوجية ولكنه اتجه اتجاه قوميا واتجاها اشتراكيا ، بفعل الضغوط والاحداث ، لا بفعل تخطيط مسبق او ايديولوجية شاملة .

بعضها قام بتنظيم مسبق في ظل الحكم الوطني البورجوازي ، وبعضها لم تتح له هذه الفرصة ، وانما ظهر بشكل انفجاري من غير تنظيم قاعدي ، ليحاول ، من بعد الوصول الى الحكم ، اقامة تنظيم فوق يساند الحركة الفاعلة للتنظيم القاعدي . بعضها قام بثورة شعبية ضد الاحتلال . وبعضها قام بثورة شعبية ضد الطبقة الواقعة في احضان الاستعمار . وبعضها قام بانقلاب عسكري

بعضها انطلق من مجتمع ذي حضارة عميقة الجذور . وبعضها انطلق من حضارات سطحية لا تنفذ الى أعماق من الجلد . بعضها كانت حضارة السابقة عوناً له على مقارعة الاستعمار والتخلف . وبعضها كانت حضارته معوقاً امام نضاله ضد الاستعمار والتخلف .

هذه الفروق التي فرضت نفسها على الحركات القومية الاشتراكية، فتميزت كل منها بمنطلقاتها الايديولوجية ، وبخطى سيرها واساليب كفاحها ، وبتنوعها في درجة تركيزها على الوجوه المختلفة من اهدافها ، وباختلافها في درجة نخوضها وفي مدى صمودها والتصاقها بغاياتها وفي امكانات تعرضها للانحراف ، ناتجة كلها عن ظروف تاريخية تكاد تفرض نفسها فرضاً .

بعض هذه الظروف حضارية لا سبيل الى الفكك منها ، فليس طبيعياً ابداً ، والحضارة الصينية مختلفة كل الاختلاف عن الحضارة الهندية ، وكلتا هاتين مختلفتان عن الحضارة العربية الاسلامية ، وكل هذه مختلفة عن الحضارة الزنجية ، ان تكون ردود فعل شعوب هذه الحضارات واحدة او متشابهة كل التشابه ، لا سيما وان هدفاً اساسياً من اهداف اي حركة قومية اشتراكية ، بل محور هذه الاهداف جميعاً ، هو بعث الوعي القومي في الامة ، وربط حاضرها بماضيها وبمستقبلها ، اي رد الحياة وعودة الروح

اليها . وبالقدر الذي تختلف فيه الكونفوشيوسية عن البراهمية عن البوذية عز الاسلام عن الوثنيات، الزنجية ، لا بد من ان تتأثر ردود الفعل بهذه الاختلافات .

* بعض هذه الظروف ظروف تاريخية تتعلق بالاستعمار نفسه .
فشعوب اميركا اللاتينية ، مثلاً ، تختلف اختلافا اساسياً في تاريخها مع
الاستعمار عن شعوب اسيا وافريقيا ، فالمستوطنون المهاجرون كانوا هم السادة
المستعمرين . ولكنهم سرعان ما وقعوا هم ، وسكان البلاد الاصليون .
والزنوج المستوردون ، فريسة للامبريالية الاميركية التي اعتبرت هذه القارة
منطقة لنفوذها منذ بداية القرن التاسع عشر ، وتعاونت في سبيل ابقاء هذا
النفوذ مع نبلاء المهاجرين واقطاعيينهم وبورجوازيهم وجنرالاتهم ، ولم تمر
شعوب اميركا اللاتينية بنفس أدوار ردود الفعل التي مرت بها شعوب اسيا
وافريقيا . ومع ذلك فهي سرعان ما أدركت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ان
المشاكل التي تواجهها هي ، في الحقيقة ، نفس المشاكل التي تواجه تلك
الشعوب ، وان خصومتها مع الامبريالية الاميركية ، المدعومة بالطبقة ذات
الامتيازات ، المحمية بالدكتاتوريات العسكرية البورجوازية ، هي على نفس
مستوى خصومة شعوب اسيا وافريقيا ، وان عليها ، من اجل ذلك ، ان تنضم
الى مجموعة دول العالم الثالث وان تخوض معها نفس المعارك التي تخوضها .

كذلك ، ففي حين ان استعمار الغرب للصين اقتصر على احتلال بعض
المرافئ ، والحصول على بعض الامتيازات ، وبعض التنازلات عن السيادة ،
وأبقى السلطة الامبراطورية المركزية قائمة وان سلبها حقيقة سلطاتها ، فان
احتلاله للهند كان احتلالاً مباشراً سلب الهنود كل حقوقهم ، ولكنه حقق لهم
وحدة لم يعرفوها منذ الاف السنين في تاريخهم . بينما انشغل الاستعمار في
الوطن العربي بتجزئته وتقطيع أوصاله وتوزيعها غنائم بين الدول الاوروبية ،
وحكم كلا من هذه القطع بأسلوب يختلف عن أسلوب حكمه في القطع الاخرى .
لذلك فلا عجب ان يتميز رد الفعل الصيني عن رد الفعل الهندي عن العربي عن
شعوب اميركا اللاتينية .

* وبعض هذه الظروف يتعلق بحركة النضال نفسها . بموعد بدئها ، بزخمها ،
بقوة جماهيريتها ، بالطبقة التي قادتها ، بالحرية التي تمتعت بها ، بالوسيلة
التي اتبعتها ، بطول أمدها . فعمق الحركة ، مثلاً ، يتناسب طردياً مع عنف
المقاومة ومع طول أمدها ومع جماهيريتها ومع تداخل نفوذ الامبريالية مع نفوذ
الطبقة الحاكمة . ويتناسب عكسياً مع الحرية التي تمتعت بها المقاومة ، ومع
تنامي الحس الاجتماعي للطبقة الحاكمة ، ومع انعدام اثار التدخل الامبريالي
في الحكم .

* كما ان بعض هذه الظروف جغرافية ، فليس من قبيل الصدفة المحض اتصال جميع الدول الشيوعية ، باستثناء كوبا ، برا بعضها ببعض ، بدءا من كمبوديا وانتهاء بتشيكوسلوفاكيا . ولا شك ان مجاورة دولة شيوعية كبيرة ودعمها لحركة المقاومة وحمايتها لها ذو اثر كبير في امالة كفة المزايا نحو الشيوعية ، حتى وان انتهت هذه الشيوعية بعدئذ الى قومية اشتراكية تتطلع الى الاستقلال بسياستها عن الدولة التي ناصرتها ، كما حدث في الصين وفي كوريا وفي فيتنام .

وطبيعي ان نعترف ، بعد هذه الظروف التي تفرض نفسها على الحركة فرضا ، ان لطبيعة الزعامة التاريخية التي تتقدم لحمل مسؤوليات هذه الحركات أثرا كبيرا في منح الحركة عمقا تاريخيا او في سلبها عمقها التاريخي . فكمال اتاتورك غير غاندي غير ماوتسي تونغ غير كيم ايل سونغ غير بن بلا . ان الزعيم او القائد لا بد له من أن يتفهم الظروف الموضوعية المحيطة به وأن ينطلق منها . ولكن عظمته تتجلى بالفعل حين ينطلق من هذه الظروف الموضوعية بوعي وادراك عميقين ، الى آفاق المستقبل الشاسعة ، في طريق صلد من الوعي التاريخي العميق ، ومن المشاركة الجماهيرية الواسعة . ومثل هذا القائد لا بد أن يطبع تاريخ أمته بطابعه هو ، بالاضافة الى طابع الظروف الموضوعية غير الارادية .

ان الاختلاف الكبير في هذه الظروف جميعا لا بد ان يخلق تميزا في ردود الفعل بين شعب وشعب ضمن الاطار العام المشترك لشعوب العالم

• الثالث

ففي الصين ، مثلا ، انطلقت الحركة القومية الاشتراكية من تبني النظرية الماركسية . والواقع ان اتجاه الحركة الوطنية الصينية نحو الاتحاد السوفييتي بدأ منذ ايام صن يات صن ، قبل ان يولد الحزب الشيوعي . بينما استغرق انتقال الحزب الشيوعي نفسه من منطلق ماركسي لينيني جامد الى حركة صينية اشتراكية اكثر من خمسة عشر عاما من النضال داخل الحزب وخارجه . فاذا بحثنا عن اسباب هذا المنطلق الماركسي وجدنا ، اولا ، ان الصين مجاورة للاتحاد السوفييتي ، وان الاتحاد السوفييتي قد شجع هذا الاتجاه حين تنازل عن كل امتيازاته في الصين التي كان قد حصل عليها أيام الحكم القيصري ، ولان رد فعل الشعب الصيني ، ثانيا ، على فشل الحركة الوطنية الصينية في تحقيق اغراضها المعلنة جاء في وقت مقارب لنجاح الثورة الاشتراكية في روسيا وانهاؤها للحرب الاهلية . فكان طبيعيا ، والعدو الامبريالي عدو مشترك ، ان تنفعل الحركة الشعبية انفعالا كبيرا بانتصار

الثورة البلشفية . ثم ان الحركة الوطنية الصينية ، ثالثا ، كانت مضطرة ، منذ البدء ، الى أن تتجه ضد الماضي الموروث ، وضد التقاليد البالية ، وضد الثقافة القديمة ، التي كان يمثلها ويتمسك بها الحكم الامبراطوري الفاسد المتخلف الذي فشلت كل محاولات تحديثه ، والواقع تحسنت النفوذ الاجنبي والمستسلم له . كل هذا الى جانب ان الحركة الوطنية ، بعد ان الت زعامتها الى شان كاي شيك ، فشلت في توحيد البلاد ، وفي مقاومة الغزو الياباني ، وفي العودة الى الجماهير ، وفي استكمال استخلاص حقوق الصين من الدول الغربية والقضاء على الامتيازات الاجنبية ، وشغلت نفسها بضرب قوى اليسار ، وزيادة الاعتماد على الاغنياء والوجهاء وتجار المدن وطبقة الكومبرادور والقواد العسكريين الطامحين الى النفوذ والغنى ، وغرقت في الرشوة والفساد ، واهملت العناية بتغيير اوضاع الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ، بالاضافة الى هزائمها المتوالية امام قوى العدوان اليابانية الغازية .

لجميع هذه الظروف ، بالاضافة الى ضعف اثر الدين في المجتمع وحلول اداب السلوك الكونفوشيوسية محله ، والى ان الاستعمار لم يكن مباشرا ولا ملموسا الا من خلال الحكم الامبراطوري نفسه ، دفعت الحركة التحررية في الصين الى التركيز على الصراع الطبقي اكثر من تركيزها على الصراع القومي ، والى التركيز على التحديث اكثر من تركيزها على الهوية الصينية التي لم تكن موضوع نزاع ، الى ان جاء العدوان الياباني الشامل ، واندمج الصراع القومي اندماجا تاما مع الصراع الطبقي ، وارتفع نجم ماوتسي تونغ الداعي الى ماركسية « صينية » معادية للامبريالية ، معتمدة على جماهير الفلاحين ، ماركسية قومية اشتراكية في آن معا .

مقابل ذلك فان الحركة القومية الاشتراكية في الوطن العربي قد اتسمت بالانطلاق من المنطلق القومي ، وسيطرة هذا المنطلق على الاتجاه الاشتراكي . ذلك ان ما اصاب هذا الوطن من احتلال مباشر او شبه مباشر في معظم اقطاره ، وما خلقه الاستعمار من تجزئة خلفها وراءه عند انسحابه ، وما عقده من تحالفات ومعاهدات ، وما زرع في ارض الوطن من صهيونية مستطونة متحدية للوجود القومي ، كل ذلك جعل التركيز على الصراع القومي يسبق ويتقدم اي تركيز على الصراع الطبقي . الا حين اصبح الصراع الطبقي هو نفسه الوجه الاخر للصراع القومي ، وحين انفصلت طبقات من الشعب عن الشعب وربطت مصالحها ومصيرها بمصالح الامبريالية ومصيرها ، ولم تجد سبيلا للتعامل مع الصهيونية سوى الاستسلام لمطالبها والتعايش معها . حينذاك اندمج الصراع الطبقي اندماجا تاما مع الصراع القومي ، وتبلورت مختلف الصراعات في تيارين

أساسيين متناقضين ، أحدهما ضد الامبريالية والصهيونية والاستغلال الدولي والمحلي ومع الوحدة القومية والتحرر والحرية والاشتراكية والسلام العالمي القائم على العدالة ، وثانيهما مستسلم للامبريالية والصهيونية ، مؤمن بالانفتاح على الاستغلال الغربي ، متمسك بالسلطة الاقليمية ، عامل على بناء مجتمع خدمات استهلاكي ، مستهدف رفع مستوى الطبقة المستغلة للشعب ، توجه ضد حركات اليسار والاشتراكية والوحدة والتحرر والحرية ، لا يكاد يرى خطرا عليه من غيرها

وهكذا نرى كيف ان تجربتين مختلفتين في منطلقهما تميزان ، بحكم ظروفهما الموضوعية ، تميزا كبيرا عن بعضهما ، وتختلفان في اسلوبهما واتجاههما ومقدار تركيزهما على الاولويات ، وتلتقيان ، مع ذلك ، وبسبب وحدة التحدي الاساسي فيهما ، في اهدافهما وغاياتهما وخصائصهما المشتركة العامة .

شمول النظرة وواقعيتها :

ومع أن ردة الفعل القومية الاشتراكية يمكن ان تتخذ لها خصائص ذاتية ضمن اطار الخصائص العامة التي تجمعها ، فان تقييم اية ردة فعل منها لا يمكن ان يكون بالمفاضلة بين خصائص ردة فعل وخصائص ردة فعل اخرى ، مادامت معظم هذه الخصائص هي بنت ظروفها التاريخية ، وتكاد تكون محتومة بتلك الظروف .

فليس من حق مثل هذه الحركة في الوطن العربي ان تقوم « بثورة صينية » في هذا الوطن . كما ليس من حق شعوب افريقيا ان تزعم انها ستقوم بثورة فيتنامية في افريقيا . مثلما انه ليس في الامكان ان تقوم « ثورة كوبية » في بلدان اميركا اللاتينية ، كما اثبت استشهد جيفارا .

وانما يتم تقييم اية حركة منها ، بمقدار استجابتها العلمية الثورية لظروفها الانية الموضوعية ، وبمقدار تجاوزها لهذه الظروف بربط تلك الاستجابة بنظرة تاريخية شاملة ، يمتد شمولها انيا ، بمعنى ان هذه النظرة تتمكن من رؤية التحدي من حيث هو ، ايضا ، تجد كامل موحد وان اختلفت وجوهه وتعبيراته ومراحله ، كما يمتد هذا الشمول امتدادا تاريخيا الى الماضي والى المستقبل ، من حيث انه يدرك صلة هذا الصراع القائم بين التحدي ورد فعله ، بسير حركة التاريخ كله ، ويتمكن من رؤية موضع هذا الصراع في سلسلة مراحل التاريخ . ذلك وحده هو الذي يمكن ان ينقل الصراع من مستوى رد الفعل الانعكاسي الى مستوى رد الفعل الايجابي العقلاني . وبذلك وحده يمكن ان تقيم الحركات وان يفاضل بينها .

ان الشمول الآني انما ينبع من وضوح الرؤية واتساع أفقها واستلهاهم الواقع ومعاناته في الفكر والممارسة معا . انه هو الذي يتيح امكان رؤية (الذي) (الحقيقي) للصراع الذي تخوضه الشعوب ، (ووحدة) (التحدي) (ووحدة) رد الفعل في هذا الصراع وبالتالي فانه يقي الحركات القومية المناضلة الواعبة من الوقوع في خطأ التناقض بين اهدافها ، او تجزئة غاياتها ، ومن الخطر الذي ينجم عن هذا الخط الجسيم . بالنظر الشمولية الآنية لا يمكن لحركة ان تدعي انها في الاتجاه القومي ما دامت مستسلمة للامبريالية ، او انها وحدوية ولكنها غير اشتراكية ، او اشتراكية ولكن كابثة لحركة الجماهير ، او معادية للصهيونية ولكن صديقة للولايات المتحدة . النظر الشمولية الآنية تعلمنا ان الهدف الاساسي (واحد) ، وان طريق السير الى تحقيقه ، وان تفرع ، (واحد) . وهي لا تعني انه لا يجوز لحركة ان تسير في طريق تحقيق وجه من وجوه غاياتها الا اذا سارت في طريق تحقيق كل الوجوه . فغسة واحدة . ولكنها تعني ان أي كسب تحقيقه في أي ميدان يجب ان يكون منطلقا ودعما لكاسب اخرى في الميادين الاخرى لا عقبة امامها ولا بديلا لها .

اما الشمول التاريخي فينبع من رؤية المسار التاريخي الذي يشكل الحاضر الآني مجرد مرحله من مراحل وحلقة في سلسلته . انه يرى التراث التاريخي في الحاضر ، ويدرس التاريخ دراسة مستقبلية ، ويعي القوى والصراعات الآنية من حيث اتجاهاتها في المستقبل . فهو لا يغفل للحركة ان تلهث وراء الاحداث لتلحق بها وتحللها ، وانما يتيح لها ان ترى في اتجاهات الاحداث ، من قبل ان تقع ، صورة المستقبل لتعد له عدتها . ان الشمول التاريخي يمنح الحركة جذورا عميقة تنطلق منها ، ويفتح امامها آفاقا واسعة تنطلق اليها . انه يمنح الحركة الوعي على انها بنت التاريخ ، من اجل ان يصنع منها صانعا للتاريخ . ويعبر الاستاذ ميشيل عفلق عن هذا المعنى في كلمات قصيرة رائعة معبرة ، حين يقول « ان هذه النظرة وهذا الموقف من التراث ... لم يكن موقفا تفسيريا للماضي بقدر ما كان موقفا ثوريا من الحاضر ورؤية حضارية للمستقبل » . كما يقول ايضا « ان نجاح هذه المهمة - مهمة التصحيح والقضاء على مظاهر التردّي - يتوقف اخر الامر على مدى وعي الثورة العربية لذاتها وللظروف والقوى المحيطة بها . كما يتوقف على النتيجة العملية لهذا الوعي ، وهي قدرة الثورة على السيطرة على الظروف ، والتخطيط للمستقبل المستوعب لتخطيط الاعداء . فالثورة هي دوما مهاجمة ، بمعنى انها تفهم المستقبل ، وتسهم الى حد ما في خلقه . فتقدر ما يحتوي عليه من امكانات مساعدة او معوقات ، وتعمل وتتصرف بشكل يمكنها من استغلال امكانات المساعدة ، واتقاء المعوقات او تذليلها والتغلب عليها » .

ان شمول النظرة ليس لازمة من لوازم اي حركة ولو كانت قومية

واشترائية . ان خصائص الحركة الاساسية ، العامة منها والخاصة ، مفروضة عليها فرضا بحكم قوانين التاريخ . اما التوصل الى شمول النظرة فهو عمل واع وارادي وخلاق وابداعي قد يتاح لبعض الحركات دون بعض ، ويتجاوز ضرورات التاريخ وحتمياته . ان وعي الذات وعمق الممارسة ونمو العلاقة الجدلية بين الوعي والممارسة يهيئ السبيل لولادة هذه النظرة ولكنه لا يحتملها . ان ميلاد هذه النظرة عمل ذاتي وعبقري متصل باستلهام التاريخ ولكنه الهام وحده يتجاوز التاريخ .

ان الحركة التي تقف عند حد الضرورة التاريخية لا تتجاوزها هي في خط التاريخ . ولكنها حركة انعكاسية ، براغماتية ، آنية قاصرة عن التطلع الى مستقبل متسع الافاق ، معرضة للانحراف ، للتغيير والتبديل ، بل وللانقلاب على ذاتها وعلى غاياتها . فاذا ما اكتسبت النظرة الشاملة ، وتجاوزت الضرورة التاريخية المحتملة ، واتسع افقها آنا وتاريخيا ، فقد خلقت لنفسها ايدولوجية ، ومنطقت اهدافها ووسائلها ، واغنت نفسها بثروة من العقل والايمان والقدرة على الابداع ، واستعلت على الحتمية التاريخية المحضة ، وأحلت ارادتها الخلاقة الى جانبها ، ليكون بينها وبين التاريخ صلة اخذ وعطاء ، بدل ان تكون صلة اخذ فحسب .

ان مثل هذه الحركة ، حين تتجاوز آنيتها وانعكاسيتها ، وتتحول الى عمل ايجابي ارادي خلاق واع وعقلاني ، تصبح حركة متكاملة متنامية تفور بالحياة ، وتفتني بالقدرة على الصمود ، وعلى مواجهة كل المواقف . فلا يملأ نفسها الغرور اذا ما انتصرت ، ولا تنزل الى دركات اليأس اذا ما انتكست . لانها تعلم ان النصر لن يكون اخر الطريق بل مبتداه . ولانها تعلم ان الانتكاسة لا تعني النهاية بل تعني منطلقا الى مستوى جديد من التجربة النضالية اكثر وعيا ، واغنى عطاء ، بذلك تصبح النكسة مثل النصر ، خطوة جديدة في بناء المستقبل الكبير .

المرحلة الثانية

الحركة
التحدي المستقبلي
[٥]
التحدي المستقبلي

التحدي المستقبلي قوة جاذبية :

التحديات حين تخلق ردود فعلها فهي قوى «دافعة» . تسبق رد الفعل زمنيا وتكون سبب وجوده . فإذا ارتفع مستوى رد الفعل الى المستوى الايجابي العفاني الثوري فهو لا يكتفي بان يرد على التحدي بنقضه ونفيه ، بل يتطوع الى ما هو أبعد من النفي ذاته ، الى خلق تركيب جديد مستقبل جديد ، يجعل التحدي نفسه مستحيل الوقوع . حينذاك يكتسب المجتمع «المستقبل» المطموح اليه خصائص ذاتية لم تكن في مادة الصراع نفسها ، ولكنها من نبت هذا الصراع ومن ثماره .

هذه الغايات والاهداف الجديدة المطموح اليها ، وان تكن مرتبطة بتحديات الماضي والحاضر التي ولدتها في احضانها ، فهي متجاوزة لها ، متطلعة الى مستقبل جديد ، «مجدوبة» اليه بقوة «التحدي المستقبلي» ، بحيث تصبح هذه الغايات نفسها «قوة جاذبة» لاي انسان يفاضل من اجل تحقيقها . بذلك تصبح صورة المستقبل هذه هي «التحدي الايجابي» الذي يتطلب التحقيق ، وتكمل بذلك صورة «التحدي السلبي» الذي يستدعي الرفض ، والاستجابة لمثل هذا التحدي لا يمكن ان تكون الا عملا عقلانيا واعيا ، شامل المنظرة ، متضمنا موقفا فلسفيا واخلاقيا من الانسان ومن المجتمع ومن الوجود .

ان الحركات الاشتراكية الرافضة للتسلط الرأسمالي الصناعي قد سبقت نظرية ماركس بعشرات السنين . ولكنها كانت جميعا ردود فعل انعكاسية لتحديات المجتمع الطبقي الصناعي ، خالية من اي رد فعل ايجابي بناء ، بعضها اتجه الى رفض الثورة الصناعية قاطبة . وبعضها اختار حولا تعاونية . وبعضها قدم حولا اقتصادية دون ان يقترب من النظام السياسي . بعضها دعا الى الثورة . وبعضها الى العصيان والاضراب . وبعضها الى الانقلاب . وبعضها اكتفى بالوعظ والارشاد .

ولقد وصف ماركس هذه الحركات جميعا بالطوباوية لانها افتقرت الى الرؤية العلمية الشاملة التي تتجاوز مستوى النفي والرفض الى مستوى تصور التركيب الجديد الذي يجعل الوضع القائم . وهذا ما فعله ماركس .

صورة المستقبل
المرحلة الثانية
المرحلة الثالثة

فمن خلال الوعي الكامل للتناقض الاجتماعي ، والدراسة العلمية للتحدي وقوانينه ، ولرد الفعل وقوانينه ، خلق ماركس التحدي المستقبلي الذي بدونه يصبح كل رد فعل أنيا ، قاصرا عن تلبية الرغبات الدفينة المتطلعة الى مجتمع جديد يغير معطيات المجتمع المتحدي تغييرا أساسيا وأصيلا وجذريا .

وجاء لينين من بعده لاستكمال هذا الدور بعد ان حول « الماركسون الاورثوذكس » نظرة ماركس الحية الى دغمانية جامدة ، والى مستوى قوانين العلوم الطبيعية الحتمية ، وبعد أن انتهوا عمليا الى اعفاء البروليتاريا من دورها النضالي ، حين ظنوا انه ليس على البروليتاريا سوى ان تنتظر اللحظة الحاسمة التي تنضج فيها التناقضات حسب القوانين « العلمية » لتنقض على النظام الرأسمالي انقضا خفيفا لطيفا لا يكلفها اكثر مما يكلف المقاومة ولادة المولود ، وحين ظنوا ان البروليتاريا ، جميع البروليتاريا ، بحكم انتماها الطبقي وحده ، سوف تقوم ، حسب القوانين « العلمية » بالمهمة التاريخية الملقاة على عاتقها بحكم الضرورة الحتمية . ان هذا الذي فعله الماركسيون الارثوذكس رد الماركسية الى مستوى الانفعال الانعكاسي ، حين افقدها حيويته وروحها ، وجعلها قانونا طبيعيا ، وحين آمن بالحتمية الميكانيكية للتاريخ ، وحتمية الاستجابة الميكانيكية للبروليتاريا . بذلك أفقد المستقبل قوة تحديه حين قدمه للبروليتاريا من حيث هو آت لا ريب فيه ، وأفقد البروليتاريا نضاليتها وفعاليتها وثوريتها وارادتها الخلاقة .

ادرك لينين ان الماركسية الحية الفاعلة شيء غير هذا وان رد الفعل الواعي المتصل بتحدي المستقبل شيء غير ميكانيكية المدرسة الارثوذكسية وحتمياتها واستسلامها للاقدار . ادرك القوة الدافعة عند البروليتاريا حين تجوع وحين تستعبد وحين يسرق جهدها . ولكنه أدرك ايضا ان هذه القوة تدفعها الى أن تعمل شيئا ، ولكنها لا تدفعها ، بالضرورة ، الى مستوى نقض نظام الحكم ونظام الانتاج ونظام العلاقات الانتاجية ، وابداع نظام جديد للحكم وللانتاج والعلاقات . ادرك هذا وشرح في كتابه « ما العمل » كيف أن البروليتاريا ، اذا تركت لردود فعلها الانعكاسية ، من غير وعي ونظرة مستقبلية بالاضافة الى الانضباط والتنظيم ، فان نضالها قد يتخذ شكلا نقابيا محضا ، أي شكلا يقنع من الحل الكلي بجزئيات تستجيب لحاجاته اليومية العاجلة فحسب . وكيف ان تحقيق رد الفعل العقلاني الثوري ، من اجل اقامة مجتمع جديد قائم على نفى الرأسمالية والبروليتارية معا يقتضي قيادة وتنظيما ووعيا ونضالا ، ويعتمد على توفر ظروف موضوعية ، ولكنه يتجاوز هذه جميعا باستعمال الارادة الذاتية الطوعية ، الواعية للظروف الموضوعية من جهة وللنظرة المستقبلية من جهة اخرى .

بذلك أعطى لينين لكل الثوريين من بعده درسا في معنى رد الفعل الواعي ، وفي ربط حل مشاكل اليوم بتحديات المستقبل ، ومميز بين النظرة الإصلاحية المقتصرة على المشاكل الآنية ، والنظرة الشاملة الثورية المستقبلية . فهذه النظرة وحدها هي التي ترفض الواقع ، وترفض الإصلاحات الجزئية التي يقدمها الواقع كلما اضطر الى تقديمها ، ادراكا منها بان الجزئيات التي تشكو منها ليست سوى اعراض ومظاهر ، من كل هو مصدر الفساد الحقيقي ، وبأن الحل الجزئي لا يمكن ان يصل الى عمق الحل الكلي ، ولا يغير مصدر فساد الواقع .

ان العالم الثالث المصاب بكل آفات الدنيا ، من استعمار الى تجزئة الى اقليمية ، الى استغلال اقطاعي وبورجوازي ودولي ، الى فقر وجهل ومرض ، الى تخلف اقتصادي واجتماعي وحضاري ، عاجز عن معالجة كل من هذه الادواء جزئيا . وهو مضطر الى أن يرى ويلمس الصلة الجامعة بينها جميعا ، ومضطر الى أن يرفض هذا الواقع ، لا في جزئياته الصغيرة المبعثرة ، بل في كليته .

ولا يتأتى له هذا الا بعد تحليل واع علمي ثوري عميق لمعطيات المجتمع القائم . والانتقال من هذا الى البديل النقيض ، الى صورة مستقبلية متحدية جاذبة . الى مستقبل لا تكون صفاته سلبية . وانما يكون ذا صفات ايجابية . مستقبل لا توصف الامة فيه بانها « غير محيأة » وانما توصف بانها « امة واحدة » . ولا يوصف المجتمع فيه بان « غير مستغل » بل بانه « اشتراكي » . ولا يوصف الانسان فيه بانه غير مكبوت ولا مستعبد بل بانه « حر » .

ان وجود هذا التحدي المستقبلي ، وتوجيهه الجاذب لحركة النضال ، لا يعني ان الحركة ترفض ان تعالج المشاكل الجزئية ، او ترفض ان تمرحل قضاياها . على الضد من ذلك ، فالنظرة المستقبلية هي القادرة على ان تقدم الحلول السليمة للمشاكل الجزئية والآنية . وحلولها انما تكون سليمة لانها جزء من كل ، لا جزء مبتسر قائم بذاته قد ينقلب هو نفسه ليكون عقبة في سبيل حل ما هو اكثر اهمية في تقرير المصير .

ان التحدي المستقبلي الجاذب ، على ضد التحديات الدافعة ، لا يكفي بان يرشدنا الى ما لا نريد ، وانما هو دليلنا لان نعرف ما نريد . دليلنا لمعرفة المستقبل الذي نريد ، لمعرفة السبيل الذي يجب ان نسلك ، والوسيلة التي يجب ان نستعمل .

مستقبل العالم الثالث وعالم المستقبل :

للإنسان أن يحلم بمستقبل يبينه حسب هواه ومشئته . ولكن مثلما أن الإنسان محكوم بقيود وضعه الحاضر ، غير مختار لتحدياته ، ولا منتق لردود فعله ، وإنما هي مفروضة عليه من تاريخه ، فكذلك مستقبله محكوم إلى حد كبير بالمعارك التي يخوضها اليوم . ارادته تكمل رسالته ، أو تحرفها ، أو ترتد بها ، أو تبدع ما هو جديد فيها . ولكن دون أن تفقد جذورها في معارك الماضي والحاضر ، دون أن تبتسر هذا المستقبل ابتساراً . فالمستقبل لا يولد من عدم ، وإنما هو استكمال لصراعات اليوم ، ولكن في صعيد جديد . هو مرتبط بالحاضر ارتباطاً جدلياً ، ينفيه ليحل محله ، مثلما أن الحاضر مرتبط بالماضي جدلياً ، ينفيه ويحل محله .

فالنظرة المستقبلية التي عنينا ليست خلقاً جديداً ، ولا إبداعاً من فراغ . إنما هي النظرة التاريخية التي تغوص في أعماق معارك الحاضر ، لتستشف مسارها التاريخي ، فتعي ماضيها ، وتعي حقيقتها وحقيقة القوى المتراجعة والقوى المتقدمة فيها ، لتعي ، في نفس الوقت ، امتدادها المستقبلي .

هذه النظرة تنقذ الموقف الآني من نظرتيه البراغماتية ، فتعطيه امتداداً إلى خلف وامتداداً إلى الامام ، وتمنحه بعداً تاريخياً . فيكون المستقبل وليد الحاضر ، مثلما أن الحاضر وليد الماضي . ولكن كما أن الحاضر ليس هو الماضي ، لأنه ليس امتداده المستقيم بل امتداده الجدلي الذي ينفيه ، كذلك فالتسبيل ليس الحاضر . ولكن النظرة المستقبلية في الحاضر ترسم حدود المستقبل

وهذا ما يعنيه القول بأن معارك التحرر الانساني هي في « مسار التاريخ » . وأن الاستعمار والاستعباد هو « ضد مسار التاريخ » . أي أن شعارات اليوم التي يناضل الإنسان من أجل تحقيقها ، والمفروضة في الواقع بحكم الظروف الموضوعية التاريخية ، هي واقع المستقبل ، هي المستقبل نفسه . والواقع الذي توجه ضده هذه الشعارات سيصبح « ماضياً » في المستقبل .

إن شعوب العالم الثالث تناضل من أجل هويتها القومية ووحدة هذه الهوية . وتناضل من أجل مجتمع اشتراكي تعم فيه المساواة ويعمه الرخاء . وتناضل من أجل مجتمع حديث متقدم مادياً متمتع بالقيم الانسانية في نفس الوقت . وتناضل من أجل مواطن حر قادر على استغلال طاقاته وعلى تنمية مواهبه وتحقيق ذاته . وتناضل من أجل عالم حر متناهي تسوده علاقات

التكافؤ والعدالة ويعمه السلام • ان اهداف النضال هذه هي نفسها جواذب التحدي المستقبلي •

ولكن من أجل ان تتحول اهدافنا المستقبلية من صعيد الاهداف المجاذبة الى صعيد واقع المستقبل نفسه ، فلا يكفي ان تنبع من واقع معاركنا الحالية ومن تطلعاتنا المستقبلية • انها يجب ان تجد في عالم المستقبل القربة الخصبة التي تلائمها وتمدها بامكانات التحقق والبقاء والنمو • اي انها يجب ان تجد ان المستقبل متطلع اليها بالفعل ، مثلما هي متطلعة اليه ، ان تجد ان العالم كله ، لا العالم الثالث فحسب ، متطلع الى نفس الاهداف وساع الى تحقيقها • ان تجد ان « الظروف الموضوعية » للعالم ، عالم المستقبل ، مهيأة من أجل ان تحول المتطلع الى واقع فعلي •

وبسبب ان العالم المصنع الذي تناضل شعوب العالم الثالث ضد استعمار واستغلاله واستعباده هو خصم هذه الاهداف فانه هو نفسه الهدف الذي يوجه ضد اوضاعه النضال ، وهو نفسه المعرض لانقلاب تاريخي على ذاته ، لا يقل عن الانقلاب التاريخي الذي تصنعه شعوب العالم الثالث لنفسها • لان كل خطوة يخطوها العالم الثالث في طريق تحقيق اهدافه ، تقابلها خطوة يخطوها العالم المصنع الى الوراء في طريق تراجعه • فالعالم الثالث ، في بناء المستقبل ، هو العامل المؤثر في التغيير • ولكن العالم المصنع هو المتأثر بهذا التغيير • ومثلما ان حركات التحرر من الاستعمار انما تحقق اهدافها حين تخلق في البلد المستعمر شعورا وتيارا وحركات مؤمنة بعدم جدوى الاستمرار في الاستعمار ، فكذلك يحقق العالم الثالث اهدافه المستقبلية حين يدفع شعوب العالم المصنع المستعمر الى الايمان بعدم جدوى الاستمرار في عبادة الاهداف الحالية والى العمل على وجوب الاستعاضة عنها بما هو اجدى وانفع للعالم ، واكثر استعدادا للانسان وتحقيقا لانسانيته •

ولعل الذي يمعن النظر في ما يدور في العالم من حوله ، ويرى اتجاه التطورات الكبيرة الجارية فيه ، يدرك الى اي مدى تمكنت قوى العالم الثالث من زعزعة اركان المعطيات الغربية التي كانت الى وقت قصير تعتبر في عداد المسلمات ، والى اي مدى تمكنت من ان تسمع صوتها وان تسمع رجوع الصدى في داخل المجتمعات الغربية نفسها • ولعل الذي فعله النضال الفيتنامي في داخل الولايات المتحدة لا يقل شأنا واثرا عما فعله في فيتنام نفسها

والحقيقة البارزة الان هي انه على رغم ان الربع الثالث من هذا

القرن العشرين كان يمثل ذروة امتداد وتوسع الامبريالية الاميركية ، فان نهاية هذا الربع بدأت تشهد بوادر سقوط هذه الامبريالية ، وبوادر سقوط كثير من مسلماتها .

ولعل اهم ما سبب هذا التغير هو ارتداد اهم مسلمتين في الحضارة الغربية على نفسيهما ، الثورة التكنولوجية ، والامتداد الامبريالي .

ارتداد الثورة التكنولوجية :

ان اعظم انتصارات الثورة الصناعية هو تحقيق الثورة العلمية التكنولوجية ، هذه الثورة التي تبنت في اكتشافاتها المتصلة في عالم الجزيئات اللامتناهية في الصغر ، وفي عالم الفضاء اللامتناهي في الكبر ، وفي عالم « السبيرنائية » اللامتناهي المركب ، كما يسميه روجيه غاردوي ، وما ادى اليه ذلك كله من تطبيقات فتحت امام الانسان آفاقا وفجرت قوى انتاجية وعلمية لم يكن يحلم بها منذ امد قصير . بل ان بعض العلماء يعتقدون ان كل ما مر على تاريخ الانسانية ، منذ اختراع النار والدولاب والزراعة ، دور ، وان هذه الثورة دور آخر .

ولكن برغم ان هذه الثورة التكنولوجية هي قمة انتصار الثورة الصناعية فانها هي نفسها اكبر سلاح يوجه ضد علاقات هذه الثورة ومسلماتها التي ما تزال سائدة حتى اليوم ، وهي نفسها التي تهدد بانهيار الاسس الاجتماعية التي تقوم عليها ، وهي نفسها التي تبشر بقيام عصر جديد من انتصار الانسان على الآلة وعلى الاغتراب الانساني المتصل بالآلة . ذلك انها ، حين فتحت ، بواسطة التقدم العلمي ، عصرا جديدا من انتصار الآلة المركبة على الآلة البسيطة ، فتحت عصرا جديدا من انتصار الانسان على الطبيعة ، كما فتحت ، في نفس الوقت ، قدرات جديدة امام الآلة ومالكي الآلة للتحكم في حياة الناس ومصائرهم . فعملقت تناقضا بين الآلة والانسان كانت جذوره قد ابتدأت في عصر الثورة الميكانيكية ، ولكنها انما بلغت اوجها في عصر الثورة التكنولوجية .

ان الانسان يجد نفسه الآن مسيطرا على الطبيعة ، بواسطة علمه ، وبواسطة الآلة التي اكتشفها واخترعها هو نفسه . ولكنه يجد نفسه ، في نفس الوقت ، مستعبدا لهذه الآلة ، مستملكا لها ، في كل اوجه حياته . وبعد ان كان مالكو الآلة يستعبدون بها طبقة من الناس ، هي طبقة العمال ، اصبح مالكو الآلة الجديدة او المسيطرون عليها ، يستعبدون مجتمعا بكامله . وحين قدمت

الثورة التكنولوجية للانسان مفتاح حريته ، شدد وثاق قيود اغترابه .

لذلك كان من اثر ولادة القوى الانتاجية والعلمية الجديدة ان تعمقت تناقضات في المجتمع ، وولدت صراعات ، طرحت امام الانسان مشاكل جديدة لم تعد تتعلق بكيانه الطبقي فحسب ، كما كان الشأن في الثورة الميكانيكية ، بل بكيانه من حيث هو انسان . ولذلك ايضا ، فنحن نشهد ، لأول مرة ، تماثلاً كبيراً في التناقضات المطروحة حالياً في مجتمعات العالم المصنع المتقدم ، سواء كانت جزءاً من العالم الرأسمالي او من العالم الاشتراكي ، على رغم الاختلاف الكبير بين العالمين في العلاقات الانتاجية السائدة . فتناقض حرية الانسان مع سيطرة الآلة الحديثة تناقض واحد في الحالىن ، على رغم ان « المسيطر » على الآلة في العالم الرأسمالي هو صاحب رأس المال ، وان « المسيطر » في العالم الاشتراكي القائم حالياً هو « الدولة » او « الحزب - الدولة » .

ومن هنا ، وعلى رغم اختلاف الدوافع الآتية في كل حالة ، لا بد ان نلاحظ العلاقة الصميمية القائمة بين حركات الزنوج ، وحركة الحقوق المدنية ، وحركة معارضة الحرب ، وحركات السلام ، والحب ، والزهور ، ومقاومة تلوث البيئة ، والثورات الطلابية ، في العالم الرأسمالي ، وبين حركات حقوق الانسان ، والحركات العمالية والفلاحية ، وحركات المثقفين والعلماء والفنانين ، وحركات « الفن الحر » ، ودعوات « الاشتراكية الانسانية » ، وما الى ذلك ، في العالم الاشتراكي ونجاحه في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا .

ان مشكلة التناقض الحديثة ، في العالم المصنع المتقدم ، هي مشكلة حرية الانسان امام طغيان تلك الآلة الجبارة ، المستندة الى الآلة التكنولوجية ، المسماة « النظام » او « الدولة » او « المؤسسة » او « المجتمع » . ولقد كانت هذه المشكلة المطروحة في العصر الصناعي الميكانيكي . وكانت نواة اساسية لبحاث ماركس في « الاغتراب الانساني » . ولكنها لم تبلغ في يوم من الايام الحدة التي بلغت في هذا العصر المعاصر . واذا كانت طبيعة التناقضات الخفية القائمة في المجتمع الرأسمالي المتقدم قد دفعت معظم الحركات الاحتجاجية الى رفض المجتمع الآلي برمته ، والى الدعوة تارة الى العودة الى الطبيعة ، والى الحب الحر ، والى الموسيقى البدائية الصاخبة ، والى حياة مشتركة فطرية ، والى التعليم الحر ، فان طبيعة المجتمع الاشتراكي ، الهداف ماركسيا الى خلق الانسان النموذجي ضمن الحضارة التكنولوجية ، والمعاكس ستالينيا لهذا الهدف في التطبيق ، لونت هذه الحركات بلون اخر ، حين جعلت من مطلبها الاساسي : حرية الانسان ، و « القيم الانسانية » ، والعودة الى الماركسية الانسانية .

ولكن « حرية الانسان » ، واسترجاع « القيم الانسانية » ، وفتح المجالات امام النمو الكامل لقوى الانسان الخلاقة المبدعة ، والتطلع الى تحقيق السعادة الانسانية الذاتية ، وتجنب اسباب الاغتراب الانساني مهما يكن مصدرها ، ليكون الانسان الجديد « مناضلا في الثورة ضد جميع الاغترابات ، وشاعرا يغني الابداع ضد الجمود الآلي » ، كما يقول غاردوي، هذه جميعا تظل هي الهدف الاساسي لحركات الاحتجاج في كلا العالمين وان اختلفت مظاهرها .

ان مشاكل الثورة التكنولوجية مشاكل عديدة ومتضاربة وممتدة الى جميع ميادين الحياة . فمضاعفة امكانات الانتاج ، والتغيرات السريعة في السلع المنتجة ، والادوات التي يستعملها الانسان ، وسيطرة اجهزة الدعاية والاعلان التكنولوجية المتطورة على العقلية الانسانية ، وخلقها حاجات لم تكن قبل ذلك حاجات ، وتحويلها الكماليات الى ضروريات ، كل ذلك ادى الى تغير متسارع في شكل الحياة الانسانية ، اصبح الانسان معها لا يستقر « على حال من القلق » ، واصبحت شروط حياته ترسم له من الخارج ، لا من ميوله ولا من احتياجاته .

ولقد ضاعفت هذه الثورة التكنولوجية من استعمالها لموارد الطبيعة المتاحة لها مضاعفة سريعة جدا حتى اصبح السباق بين استثمار توفّر هذه المواد وبين استهلاكها سباقا حادا ومتوازيا يهدد بالخطر . وعلى رغم تفاؤل بعض المفكرين من قدرة الثورة التكنولوجية على صنع اي مواد تريدها ، يخشى آخرون من نضوب هذه المواد وتحول الكرة الارضية الى خراب شامل . يقول يوثانت ، امين عام الامم المتحدة السابق « ان الحقيقة الاساسية المذهلة التي تطبع الاقتصاد المتقدم اليوم هي قدرته على الحصول ، باقصر الطرق ، على نوع الموارد وكميتها التي يقرر ان يحصل عليها . وان الموارد لم تعد هي التي تحد اتخاذ القرارات ، وانما القرارات هي التي تصنع الموارد . وهذا هو التغير الثوري الاساسي ، بل لعله اكثر التغيرات التي عرفها الانسان ثورية » . ولكن هارفي ويلر ، في كتابه « سياسة الثورات » يقول ، مستندا الى ما يدعوه « قانون الخط المقارب البيئي » بأن معدل نضوب اي مورد يتناسب مع معدل القدرة التكنولوجية على استغلال ذلك المورد . وهذا يعني انه كلما ازدادت القدرة التكنولوجية ، ازداد نضوب الموارد المتوفرة . وان هذا لن يؤدي الى اقل من كارثة عالمية . لان نضوب الموارد لن يقتصر على ما هو في باطن الارض ، بل سيشمل ما هو على وجهها وما في البحر والسماء والفضاء كذلك .

والتكنولوجيا ليست مجرد آلات ومصانع . انها ايضا ادارة معتمدة على الآلات الحاسبة ، تتدخل في حياة الانسان ، تجعله رقما ، تنظم له عمله ، واوقات فراغه وتطلعاته ومزاجه وقراراته واطلاعه ، بل وتنتخب له زوجته ، بكل وسائل الادارة والاعلام الحديثة المتقدمة ، وتخضع هذا كله لدراسات « اجتماعية » احصائية دقيقة ، حتى مشاكل العمال والعمل ، وطلابهم وميولهم وكيفية ارضائهم وامتصاص نغمتهم ورسم تطلعاتهم وطموحاتهم والاستجابة لها ، أصبحت تعالج تكنولوجيا ، وتوجه توجيهها انعكاسيا مبرمجا « مشروطا » بحيث تمكنت المؤسسات الفوقية من امتصاص الطبقة ومن تذويبها في المؤسسات نفسها . حتى فقدت الطبقة العمالية روحها الثورية ، بل تحولت الى طبقة أكثر رجعية ومحافظة من الطبقات المتنفذة نفسها .

وقضت التكنولوجيا على المعنى الحقيقي للديموقراطية . ذلك ان نتائج العلم والتكنولوجيا ، ومن يسيطر على ادواتهما وغاياتهما ، أصبحت هي صاحبة الكلمة العليا في القرارات . وليس من السهل معارضة نتائج العلم ولا نتائج التكنولوجيا . فالقرارات الخطيرة التي تقرها مؤسسات العلم والبحث ، ومصانع الانتاج الآلي قرارات فيرق مستوى علم الانسان العادي بها . والناس تقرر الموافقة عليها لانها ترضخ لمقتضيات العلم والدراسة ، ولأن يقف وراء اقرارها من « مراكز القوى » المحيطة بمجالس النواب والشيوخ والحكومة . دون ان يعرفوا مبلغ خطورتها على حياتهم او على بيئتهم ، ودون ان يدركوا الآثار الاجتماعية والانسانية المترتبة على هذه القرارات . ان التعقيد القائم في حياة اليوم تعقيد يتجاوز مستوى الادراك العادي الا اذا تثقف الانسان العادي ثقافة خاصة تجعله في صميم القرارات لا في خارجها ، او الا اذا انتظر حتى تصيبه الشرارات المتطائرة من هذه القرارات بعد فوات اوان معارضتها .

فاذا اضفنا الى ذلك كله ان هذه التكنولوجيا ، في البلدان الرأسمالية ، هي تكنولوجية لا غاية لها ، وان غايتها الوحيدة ما زالت هي مضاعفة الكسب والربح ، وان هذه المضاعفة تقتضي مضاعفة الاستهلاك ، في الداخل وفي الخارج معا ، وانها لا تجد مجالا لتتقدم ارحب ولا اوسع ولا ادعى للسبيل المتواصل كما تجد في ميدان الحرب والاداة الحربية وفي محاولة السيطرة على العالم بجميع الوسائل ، أدركنا تلك الرابطة القوية التي تربط هذا التقدم التكنولوجي العشوائي بالحرب وبالامبريالية ، وأدركنا لماذا كان الثائرون على تسلطها وهميتمتها ، على اختلاف مواقفهم ودوافعهم ، ضد الحرب وضد الامبريالية

في العهد التكنولوجي لم تعد مشكلة الفقر المادي هي مشكلة الانسان الاولى

في بلد مصنع ، على رغم اعتراف الولايات المتحدة بان ١٧٪ من سكانها يعيشون في فقر مدقع ، وعلى رغم ان ١٠٪ من قوتها العاملة عاطلة عن العمل . وانما مشكلة الانسان الاولى هي الاغتراب الانساني في مجتمع آلي . هذا الاغتراب كان اغترابا بسيطا امام الآلة الميكانيكية في عهد الثورة الصناعية ، فأصبح اغترابا معقدا وشاملا لمجتمع مسير بكامله تكنولوجيا . لقد منح النظام الآلي التكنولوجي الانسان عددا من الاختيارات لم يكن متاحا له من قبل ، ولكن ضمن نظام الآلة لا خارجها . ومن هنا فالخارجون على هذا الاغتراب ، والثائرون على هذا الاستلاب ، لم تعد ثورتهم منصبة على طبقة . ولا مثلوا هم طبقة محددة بالذات ، وانما ثاروا على نظام مجتمع بأكمله ، ومثلوا كل ذي نزعة انسانية لم يستكمل النظام بعد استلابه ، لا سيما بين الطلبة وبين المثقفين .

ان من الواضح ان ليس للانسان ان يعود عن هذا التقدم التكنولوجي الذي حققه . بل ليس للانسان حرية ان يقف من التقدم حيث وصل . فالتقدم العلمي التكنولوجي تقدم انساني في ذاته . وليس للانسان ان يوقف تقدمه بارادته ومشيئته . ولكن العملاق التكنولوجي الذي افلت من المقمق يكاد يبطلع الانسان الذي صنعه والذي افلته . وما لم يقم الانسان ، بعزم وتصميم وارادة جبارة وبحكم تلقيه لنتائج هذا الافلات العشوائي ، بالسيطرة على هذه القوة التي اطلقها هو نفسه ، فانها ستنتهي به وبالعالم الذي يسكنه وبالبيئة التي تحيط به الى الدمار .

ان علائم الثورة على التسلط الاخطبوطي للثورة التكنولوجية ، في العالم المتقدم ، قد بدأت تظهر معالمها باشكل مختلفة . وعلى رغم ان بعضها يكاد يضل السبيل الى انتصاره برفض التكنولوجيا في ذاتها ، كما فعل الطوباويون قبل ماركس . فان طريق الثورة الاساسي يتضح باستمرار للثوار الحقيقيين . انه طريق سيطرة الانسان على القوى التي اطلقها ليجعلها في خدمته ، وفي خدمة حريته ، وفي خدمة قيمه الانسانية والاخلاقية .

ان المستقبل لن يكون الا مستقبلا تكنولوجيا يسيطر فيه العلم . ولكن هذا المستقبل نفسه هو الذي يحمل في ذاته بذور تحرر الانسان ، كما حمل بذور استعباده . فالتكنولوجيا ليست خيرا في ذاتها ، ولا هي شر في ذاتها . وانما يضع الانسان فيها خيرا او يضع فيها شرا بالغاية التي يستعملها من اجلها . ولانها هي من صنع الانسان فلن تكون اقوى من الانسان . واذا كان طبيعيا ان تولد الثورة التكنولوجية قبل ان يستطيع الانسان السيطرة على نتائجها . بل قبل ان يقدر مخاطر هذه النتائج ، لان من المستحيل السيطرة

المسبقة على نتائج لم تولد بعد ، فليس من الطبيعي في شيء ان يشهد الانسان استعباده المتواصل على يد التقدم التكنولوجي دون ان يتحرك للثورة على هذا الاستعباد . وارجح القول ان اداة الثورة في البلدان المصنعة لن تكون ، كما كانت في عهد التصنيع الميكانيكي ، اشد الطبقات فقرا ، بل اشد الناس اغترابا . و اشد الناس اغترابا في العهد التكنولوجي هم « ذوو الياقات البيضاء » ، اي المثقفون والفنيون والمهندسون والعلماء والاداريون ، الذين يؤهلهم وعملهم لادراك مدى استعبادهم ، وتحاشي هذا الاستعباد .

واذا كانت الثورة ، في بلاد اصبحت سيطرة التكنولوجيا واثارها الاستعبادية فيها حقيقة قائمة ، من الصعوبة بمكان ، فهي لن تكون كذلك في بلاد كبلدان العالم الثالث ما زالت تطرق ابواب التكنولوجيا طرقا خفيفا ، اذا ادركت مخاطر الاستسلام لسيطرتها . ومثلما هي قادرة ، الى حد كبير ، على القفز من مرحلة ما قبل الصناعة الى مرحلة الصناعة المتقدمة ، دونما حاجة الى المرور بكل المراحل التي مر بها التطور الصناعي في البلاد المتقدمة ، فهي قادرة على القفز الى مرحلة « التكنولوجيا الانسانية » دونما حاجة الى المرور في مراحل استعباد التكنولوجيا .

ان بلدان العالم الثالث ، وهي التي كان الانسان والعلاقات الانسانية والقيم الانسانية محور حضاراتها دائما ، والتي في نضالها القومي التحرري عرفت قيمة الانسان مجددا ، واستهدفت تحريره من كل القيود التي تعطل طاقاته وتقرم قيمه وتزيد من اغترابه ، مؤهلة لان تتطلع الى مجتمع يسيطر فيه الانسان على علمه وعلى انتاجه ، بواسطة التكنولوجيا ، قبل ان تعشش فيها الآثار السلبية للتكنولوجيا ، ومؤهلة لان تتطلع الى مجتمع تكنولوجي يكون في خدمة الانسان ، لا الى مجتمع يكون في خدمة التكنولوجيا .

ارتداد المد الامبريالي :

وكما ان اعظم انتصار للغرب المصنع يهدد بالارتداد على صانعيه ، كذلك فان المد الامبريالي ، الذي اعتبره الغرب المصنع نتيجة طبيعية لتقدمه العلمي والصناعي ، يهدد بالارتداد ، كذلك ، على صانعيه .

لم تعد تطلعات العالم الثالث اليوم قاصرة على المتطلع الى الاستقلال السياسي . فقد تجاوزت شعوب هذا العالم تلك المرحلة المتواضعة ، واصبحت تطمح الى تغيير وضعها من حيث هي « موضوع قوى التاريخ » الى ان تكون « صانعة لقوى التاريخ » . وبدأت تتخذ في العالم دورها الطبيعي في دفع القوى التحررية ، في داخلها وفي العالم كله ، الى بناء عالم جديد ، وانسان جديد ، وحضارة جديدة .

ان الذين يتطلعون من حولهم في الوقت الحاضر ، لا سيما في وطننا العربي ، ويشهدون المد الامبريالي الضخم الذي يسيطر على المنطقة باجمعها الا جزءا هنا وهناك ، سوف ينكرون علينا هذا التفاؤل ، وسوف يضعونه في باب الامنيات . ولكن هذا بالضبط هو الفرق بين من ينظر نظرة مستقبلية ومن يكتفي بالنظر الى توازن القوى القائم في لحظة آنية من لحظات التاريخ الطويل . فالناظر نظرة مستقبلية انما يرى ان « الاستعمار والصهيونية يركزان هجومهما على وطننا العربي ، وبدرجة عالية من الاعداد ، بسبب عاملين ، اولهما ، الوضع العالمي الذي يشهد الآن فترة انتعاش وتغلب مؤقت للانظمة الرأسمالية الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية ، والذي يعبر عنه بالتغلب التكنولوجي وبأساليب التآمر . وثانيهما ، اهمية الوطن العربي الاستراتيجية واهمية الثروات النفطية الموجودة فيه . وادراك الاستعمار والصهيونية لامكانات التقدم والثورة الكامنة في الامة العربية . ان المخطط الاستعماري الصهيوني استباق لهذا التقدم المحتوم على المدى البعيد بقصد عرقلة سيره وتأخير » . كما قال الأستاذ ميشيل عفلق في خطابه في الذكرى الثلاثين لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي .

فالناظر نظرة مستقبلية لا يرى الهجمة الشرسة ومظاهر نجاحها فحسب ، وانما يرى القوى الكامنة في الشعب العربي ، القدرة « بالنضال الجماهيري الواسع » و « بالنضال العربي الموحد الذي يشمل الوطن العربي او معظم مساحاته » على الانتصار على أصحاب هذه الهجمة ، ويدرك ، موضوعية العوامل التي تؤمن له هذا الانتصار ، سواء في داخل الوطن العربي ذاته ، او في العالم الثالث ، او في الكتلة الاشتراكية ، او في قوى التغيير المتصاعدة في داخل الولايات المتحدة نفسها .

ان الايمان بحتمية انتصار قوى الوطن العربي وقوى العالم الثالث على الامبريالية ليس ايمانا ذاتيا فحسب ، على اهمية الايمان الذاتي في مثل هذه المهمة ، ولكنه ايمان موضوعي ، قائم على معرفة لتصارع قوى التاريخ ، وادراك لقوانينه ، ووعي على متغيرات الحركة القومية في العالم الثالث ومتغيرات المجتمعات الامبريالية نفسها .

اننا حين نشهد صراع العالم الثالث مع الامبريالية اليوم فنحن لا نشهد صورة ثابتة ستاتيكية ، وانما نشهد مرحلة من مراحل الصراع الطويل ، وصورة واحدة من عملية التضاد والتناقض التاريخية الحية ، القائمة بين الشعوب المضطهدة المستغلة وبين الامبريالية . في خلال هذه العملية التاريخية ازيلت اسطورة « رسالة الرجل الابيض » ، وازيلت اسطورة « الاستقلال السياسي » ،

وازيلت اسطورة « الخطر الشيوعي » ، وازيلت اسطورة « حتمية انتصار
السوق التكنولوجي » .

ان الشعوب المضطهدة ، نذيجة للمراس الذي اكتسبته من خلال عمليات
النضال الوطني والمعيقة ضد الامبريالية ، قد جعلت يقظة قومية ، ووعيا
سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لم ينصر على رفض معطيات الاستعمار ، وعلى
رفض الميخية ايا كان نوعها . وعلى رفض الاستغلال الذي هي ضحيته ، بل
امتد ليرفض تحلف المذات نفسها من جهة ، وليرفض اسس المجتمع الاستغلالي
الاستبدادي كلها من جهة اخرى ، ويصطنع الى بناء مجتمع انساني تسوده
علاقات المتكامل والفضاء والاخوة من جهة ثالثة .

والشعوب المضطهدة تدرك ان اي تسبب حققته لم يتحقق بالصدفة ، ولا
بسبب من ارتفاع المستوى الخفي في البلدان الغربية ، ولا بعملية اقتناع
عقلانية من طرف واحد ، وانما تحقق ، فقط ، حين بلغ النضال القومي اوجه ،
وحين بلغ القهر الاستعماري اوجه ، وحين ايقنت دول الاستعمار ، وجماهير
شعوبها بشك اكصر ، ان تكايف وقف هذا التيار النضالي ، التكايف
الاقتصادية والبشرية والنفسية ، قد تجاوزت اي فوائد يمكن ان تجنيها من
استمرار الاستعمار بالقوة ، اي حين تمكن النضال القومي من استنزاف القدرة
الاستعمارية استنزافا وصل الى ذلك الحد الحاسم الذي اهتزت فيه القاعدة
المنطقية لمعنى الاستعمار ذاته .

فكما فعل الاستعمار قديمه التاريخي في شعوب المستعمرات فخلق فيها
نعكاسة اليقظة القومية . فعلت اليقظة القومية فعلها التاريخي في بلدان الاستعمار ،
فدفعت شعوبها في طريق التحرر من العقلية الاستعمارية ، والتحرر من التعالي
الحضاري . ودفعت جماهيرها الى رفض الاستغلال الطبقي الداخلي الذي ما
اتيح له ان يحتد هذا المدى الطويل الا اعتمادا على ما كانت تجنيه البورجوازية
من مستعمراتها ، وتوزع فوائده على طبقاتها الكادحة ، فتمتص بذلك ثورتها
ونفختها . وتجعلها جزءا لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة ، ثم تستغلها لتحمل معها
وعنها عبء المحافظة على الاستعمار والمخام الاستعمارية ، ولتخوض حروبها
من اجلها .

واذا كان هذا الانقلاب في العقلية الاستعمارية قد حصل بشكل واضح
وقاطع في فرنسا ، بعد الثمن الفادح الذي دفعته في كل من فيتنام والجزائر ،
فقد حصل بعضه ، بدرجات اقل تحديدا ، في البلدان الاستعمارية كلها . بل وفي
الولايات المتحدة نفسها . ولا ريب في ان تصميم الولايات المتحدة في

السبعينات ، بعد خسارتها الفادحة في فيتنام ، على ان لا تخوض حروبها
« الصغيرة » بنفسها وان توكل مثل هذه المهمات الى « قلاعها » الحليفة في كل
منطقة . هو ظاهرة من ظواهر هذا الانقلاب من ناحية الاسلوب . ان لم يصل
بعد الى مستوى العقلية .

والمواقع ان التشاؤم الذي اظهره هربرت ماركوز في كتابه « الانسان ذو
البعد الواحد » بصدد انحسار قوى الثورة في الطبقة العاملة في الولايات
المتحدة ، واقتصارها على المنبوذين واللامنتمين وامثالهم ، انما كان سببه
تركيزه المطلق على التناقضات الداخلية في داخل الولايات المتحدة ، واهماله
لاثر حركات التحرر في العالم الثالث في تحريك قوى الثورة في البلاد
الامبريالي ، ولعل عذره انه كتب كتابه هذا عام ١٩٦٤ في ذروة تنامي القوة
الاميركية في العالم وذروة تسلطها المطلق ، وفي ذروة نجاح الامتصاص
التكنولوجي للنقمة الداخلية . واصرارها على ان القوى العاملة ، من ذوي
البياقات الزرقاء ، هي وحدها التي تتركز فيها قوى النفي للوضع القائم . ولكنه
هو نفسه ، وغيره من الكتاب الثوريين ، ادركوا بعد زمن قليل ، وبشكل خاص
عند تصاعد المقاومة الفيتنامية المعنى البعيد لهذه المقاومة ، وقدرتها على
اظهار استلاب القوى المثقفة رايد العاملة الفنية واغترابها المطلق في ظل النظام .
وقدرتها على تحريك قوى الثورة في البلدان الامبريالية نفسها .

هذه العوامل الموضوعية المتغيرة . اذن . تجعل ايمان شعوب العالم الثالث
بحتمية انتصارها ايمانا « موضوعيا » يتجاوز حدود الايمان الذاتي الاعمى ،
ويتجاوز حدود الظروف القائمة الآنية . فالعالم الثالث ، في غمرة صراعه من اجل
تحرير نفسه وبناء مستقبله . منغمس ، من حيث يدري ولا يدري ، في حركة
متصاعدة تاريخيا تستهدف بناء العالم كله على قواعد واسس جديدة . بينما
يخوض العالم الامبريالي الرأسمالي حربا دفاعية متراجعة تاريخيا .

ان في العالم الثالث تناقضات ضخمة ما تزال تعوق سيره وتقدمه واداء
رسالته . ولكن معوقات قوى رجعية مصيرها الى الزوال . وقوى العالم
الامبريالي ما تزال منتصرة ومتقدمة وممعنة في التقدم . ولكن في داخله تناقضات
ناבעة من قوى المستقبل المتطلعة الى اهداف قريبة من اهداف القوى التحررية
في العالم الثالث .

نحن اذن . في بداية هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، انما نشهد
بدايات خطوط مستقبل جديد . مهد ارضه وهياها ارتداد الثورة التكنولوجية
على نفسها ، وارتداد الامبريالية على نفسها . وتلاقى نتائج الارتدادين في بؤرة

واحدة موجهة ضد الحرب والاستغلال والاستعباد والاعتراب الانساني . وسوف نرى ، فيما تبقى من هذا الفصل ، بعض مظاهر هذا العالم الجديد .

ليس للدول الصغرى مكان :

ليس للدول الصغرى مكان في عالم المستقبل . فالثورة التكنولوجية ، التي هي طابع العصر ، ثورة علمية واسعة . تكاليف ابحاثها العلمية تكاليف تنوء بها حتى الدول والمؤسسات الكبرى . لقد مضى ذلك العصر الذي كانت فيه الاكتشافات والاختراعات العلمية يقوم بها افراد في مختبرات صغيرة متواضعة . واصبح البحث العلمي يجري في مؤسسات ضخمة تحتاج الى تعاون الموف من العلماء والمهندسين والفنيين ، وتخصص له الملايين . والانتاج نفسه ، المبني على هذه البحوث ، اصبح انتاجا في حاجة الى رساميل ضخمة ، وقاعدة علمية وصناعية واسعة ، وكميات من المواد الاولية هائلة ، واسواق للاستهلاك عالمية .

مثل هذا البحث العلمي ومثل هذا الانتاج لم يعد قادرا على تحقيقه الا دول كبرى ذات امكانات طبيعية ضخمة ، وموارد هائلة ، وثروات دفيئة ، وقاعدة علمية واسعة مخفارة من عدد كبير من السكان . بل وقدرة على استجلاب وامتناص العلماء من كل انحاء العالم .

ان الدول الصغرى ، حتى الدول التي كانت قبل ربع قرن فحسب « لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس » أصبحت دولا من الدرجة الثانية ، مهما بلغ تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي . وفقدت كثيرا من مظاهر استقلالها وسيادتها التي كانت تعتبر اساسية في القرن التاسع عشر . واضطرت ، من اجل ان تبقى على وجودها نفسه ، الى احد اختيارين . فاما الاشتراطات في تحالفات مع احدي الدولتين الكبيرتين مع فقدان الاستقلال الذاتي والاعتراف بالتصنيف في الدرجة الثانية من الدول . واما الدخول في «كتل» و «وحدات» و «اسواق مشتركة» ، تجمع امكاناتها مع امكانات دول اخرى مماثلة وتوحيدها لتجعل منها شيئا قريبا من مستوى الدول الكبيرة .

ونحن نشهد في اورب الغربى اليوم ظاهرة معاكسة لما كان شامعا عنها في القرن التاسع عشر . فبينما اتجهت القوميات الصغيرة في الدول الجامعة في القرن الماضي الى الانفصال عن « الامبراطوريات » ، والسعي الى الاستقلالات الصغرى . بدأت الدول الاوربية الكبرى نفسها اتجاها جديدا نحو تجاوز الحدود التاريخية للقوميات ، واقامة وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة سياسية فيما بينها . على رغم ان حربا عالمية كبرى قد قامت بين هذه الدول منذ زمن

تصير . وهكذا أصبح التطلع الى « لم شمل » القوميات الاوربية الكبرى والصغرى في وحدة شاملة تجمع امكاناتها بعضها الى بعض من اجل « البقاء » في هذا العالم الذي أصبحت فيه القدرة على البقاء تقاس بحجم الامكانيات المتاحة أصبح هو اتجاه اليوم المتطلع الى المستقبل .

يقول جورج بول في كتابه « نظام القوة » ان « المجتمعات المتناسكة التي لا يقل عدد سكانها عن مائتي مليون . والتي لا يقل دخلها القومي عن ثلاثمائة ألف مليون دولار ، هي وحدها التي يمكن ان تدعي لنفسها مركزا قياديا بين قوى العالم » فالقوة لم تعد تقاس بمعيار عسكري محض ، وانما تقاس بالامكانيات البشرية والعلمية والتقنية والادارية والطبيعية ، وبالقدرة على استخدامها وتنميتها وتطويرها . فلا المانيا ، اغنى دول اوربا الغربية واكثرها تقدما علميا ، ولا بريطانيا ، اعرق دول اوربا الغربية في الثورة العلمية والصناعية ، بقادرتين على اللحاق بتكاليف البحث العلمي الحديث ، والانتاج الضخم المرتبط بالثورة التكنولوجية المعاصرة . ولقد تقدم البحث العلمي والانتاج الاقتصادي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تقدما اذهل العالم . ومع ذلك فهي في حاجة كبرى الى ان تعتمد على الولايات المتحدة اعتمادا كبيرا لحمايتها وحماية اسواقها ، ومضطرة الى الرضوخ ، في كثير من الاحيان ، لارادتها وسيطرتها .

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية وليس في العالم الا قوتان كبيرتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، استقطبتا النفوذ العالمي كله ، ولكن هذا الاستقطاب كان لا بد ان يقود بقية دول العالم الى اعادة النظر في معطياتها التقليدية . وان يقودها الى الاتجاه الوحيد الذي يفرضه تطور العلم والتكنولوجيا اتجاه تأليف وحدات من دول كانت مستقلة عن بعضها . مع التنازل عن بعض مظاهر السيادة الفردية للوحدة الكبرى . لتتمكن من المحافظة على مستواها وتفتيت هذا الاستقطاب وازعاج قوته . بذلك تتبلور قوى العالم في مجموعات كبرى هي وحدها ، لا العدد الكبير من الدول الصغرى المفتتة ، قادرة على الوقوف على اقدامها ، قادرة على التعامل مع العالم بثقة وقوة ، قادرة على استغلال امكاناتها وطاقاتها .

لم تكن الصين . الى حد قريب جدا ، الا دولة متخلفة بين الدول المتخلفة . ولقد استهان جورج بول في كتابه المذكور الصادر عام ١٩٦٨ بقدرة الصين على تحسين وضع قوتها العالمية بدعوى ان « ميزانيات الدفاع للدولتين الكبيرتين تتزايد في قيمها المماثلة بسرعة مما يتزايد الاقتصاد الصيني كله . وان الولايات المتحدة وحدها تنفق سنويا على مؤسساتها العسكرية اكثر من الانتاج القومي

الاجمالي الصيني كله ، . ومع ذلك فان من الواضح ان دولة كالصين تبلغ مساحتها عشرة ملايين كيلومتر مربع ويناهاز سكانها الثمانمائة مليون نسمة ، ومواردها المعدنية والزراعية والبشرية ضخمة لم يستغل معظمها بعد ، وهي سائرة في طريق التصنيع والتقدم العلمي والتكنولوجي سيرا حثيثا ، مؤهلة لان تكون ثالث قوة في العالم ، لا سيما اذا تعثرت الوحدة الاوروبية الغربية .

في عالم كالذي نعيش فيه ، والذي نتجه اليه ، لا مجال للحياة الا في وحدات سياسية كبرى . واية وحدة سياسية صغيرة - وصغيرة في هذا المجال تشمل الخمسين مليونا من السكان بل والمائة مليون - لا خيار لها غير ان تكون ذيلا لدولة كبيرة ، او ان تعرض نفسها للمسحق .

لقد خرج العالم الثالث من عهد الاستعمار مجزءا الى دويلات تجاوز عددها المائة حتى الآن . بعضها قادر على ان يحيا بشيء من المعونة حتى يتجاوز مرحلة الانطلاق ، وبعضها عاجز عن الحياة اصلا الا على هامش الحياة . بعضها يتجاوز سكانه المائة مليون ، وبعضها لا يتجاوز بضعة آلاف .

العالم الثالث

وهو محفوز الى اقامة وحدات قومية ، او وحدات اقليمية ، او وحدات اقتصادية ، لا من حيث دوافع معارك الماضي فحسب ، بل من حيث جوانب عالم المستقبل ، هذا العالم الذي لن يتيح الا للدول الكبيرة ، مساحة وسكانا وعلماء وموارد . ان تبقى ، وان تدافع عن حرية امتها وحرية مواطنيها ، وان تساهم في تغيير وجه الانسانية . ان هذا يعني ، بالمقابل ، ان كل محاولة للانفصال عن دولة كبيرة ، سواء كانت دوافعها عنصرية او اقليمية او طائفية ، هي محاولة في عكس اتجاه التاريخ ، لن تستفيد منها غير القوى الامبريالية المتسلطة .

ان للقوميات الصغيرة ان تحافظ على خصائصها القومية ، ضمن وحدات سياسية كبرى . والقوميات الكبيرة لا بد ان تتوحد ، مع الانفتاح على القوميات الصغيرة المتداخلة فيها ، والاعتراف بحقوقها القومية . وليس من حق قوميات العالم الثالث ، الخارجية حديثا من نير الاستعباد ، ان تنصرف الى محاربة بعضها بعضا في جهد افقي ضائع . فهي ، تاريخيا ، ليست متعادلة ولا متناقضة ولا متخاربة المصالح . صراعات هذه القوميات الجانبية معادية للتاريخ وغير مغتفرة . ان صراعها التاريخي الوحيد هو صراعها مع الامبريالية ومع التخلف

ليس للراسمالية مكان :

من اهم ما يخوض العالم اليوم من صراعات ذلك الصراع بين النظام

الرأسمالي والنظام الاشتراكي . وهذا الصراع ليس صراعا بين نظامين فحسب بل بين عقيدتين وفلسفتين وموقفين من الانسان والحياة . على ان متابعة سير التاريخ انما تظهر لنا كيف ان العقيدة الرأسمالية في تراجع مستمر ، وان العقيدة الاشتراكية في تقدم مستمر ، وان المستقبل مستقبل لا مكان فيه للرأسمالية .

ولعل من الضروري ان نوضح ، بادىء ذي بدء ، ان لا هذه العقيدة ولا تلك حافظتا ، في التطبيق العملي على الاقل ، على معطياتهما الاولى .

ففي الحياة الرأسمالية ، التي نشأت عقيدتها تبريرا لواقع قائم فرضته طبيعة الاكتشافات الجغرافية والاستعمار ، ولم تنشأ فلسفة مسبقة لمجتمع منشود ، بقيت منطلقات آدم سميث في السعي الفردي للربح ، وتراكم الارباح ، وتكوين رأس المال ، وبناء الثروات المنتجة ، وحرية الكسب والاستغلال والمنافسة ، وامتداد السوق ، قاعدة الفلسفة الرأسمالية ، وبقي الايمان بان ما يصلح لتنمية ثروات الرأسماليين والاحتكاريين يصلح للمجتمع كله . ولكن ظروف التغير التاريخي السريع الذي رافق نمو التصنيع ، وبشكل أخص بعد الثورة التكنولوجية ، وما دفعت به الى العالم من وسائل جديدة في الانتاج وفي الاستهلاك وفي الاتصال العالمي وفي العلاقات الاجتماعية والانتاجية والسياسية والثقافية ، فرضت على تلك المنطلقات تعديلات اساسية .

فقد كان من رأي آدم سميث ان الدولة لا يجوز لها ان تتدخل في الاقتصاد ولا ان تنظمه ، وان وظيفتها الاساسية يجب ان تقتصر على حفظ الامن . والدولة الرأسمالية لا مهمة لها اليوم تفوق مهمتها في تنظيم سير اقتصادها . انها هي المهيمن الاول على العلاقات الاقتصادية ، وعلاقات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة واجور العمال واسعار السلع . اضيف الى ذلك ان الدولة قد أصبحت المستهلك الاكبر والمنتج الاكبر في السوق وسبقت في اهمية مشترياتها وانتاجها ، مباشرة كان او غير مباشر ، المستهلكين العاديين والمنتجين العاديين . انها قد لا تقوم بالانتاج المباشر ولكن الشركات الكبرى انما تنفذ « العقود » الانتاجية التي تتعاقد عليها مع الدولة .

اما في التطبيق الاشتراكي ، الذي قام مبدئيا على ان وسائل الانتاج يجب ان تكون ملك المجتمع ، وان تستعمل بواسطة المجتمع لمصلحة المجتمع ، مجتمع العاملين والشغيلة والكادحين ، على انه لا مكان في المجتمع الاشتراكي الكامل للعملة ولا للملكية الخاصة ولا للدولة ولا للبوليس ولا لقوى القهر ولا للقومية . بل ملكية عامة ، وحرية عامة ، وعقلانية مطلقة لبناء الذات الانسانية ، فعلى رغم ان الملكية العامة بقيت اساس ملكية وسائل الانتاج ، فهذه

الملكية تحولت لتصبح ملكية الدولة ، التي قد تمثل مصالح البروليتاريا ولكنها ليست هي هم ، وعاشت جنبا الى جنب مع هذه الملكية ، الملكية الخاصة ، والعملية ، والدولة ، والبوليس ، والحزب ، وقوى القمع ، والقومية بل لقد اصبحت هذه من صلب التطبيق الاشتراكي . واختفت الحرية وحل محلها التنظيم الفوقي .

على ان هذه التعديلات الطارئة المهمة ، التي فرضتها ظروف موضوعية خارجة الى حد كبير عن ارادة القيمين على النظامين ، والتي جعلت التطبيق في كلا الجانبين ، مختلفا اختلافا اساسيا عن منطلقات عقيدتيهما ، لم تختزل التناقض الاساسي بينهما ، والقائم على كيفية استعمال رأس المال المتراكم فالرأسمالية ترى ان قوانين السوق ، القائمة على دوافع الربح ، ومقاييس النجاح والافخاق ، تظل هي المرشد الاساسي للاقتصاد . والاشتراكية ترى ان قيادة المجتمع ، بعقلانيته المتصلة بمصالح المنتجين المباشرين ، والمتحررة من قيود السوق ، هي الاقدر على التخطيط وتوجيه امكانات المجتمع وطاقاته لمصلحة المجتمع

لقد مر على تطبيق النظام الرأسمالي في البلدان المصنعة الغربية قرون .
ومر على تطبيق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي ستون عاما . ولقد
اصبح من الممكن المقارنة بين النظامين ، لا من الوجهة النظرية فحسب ، بل
من الوجهة التطبيقية كذلك ، على رغم فرق الزمن . فالنظام الرأسمالي يمكنه
ان يشير الى مبلغ الرفاه الذي يعيش فيه ابناءؤه ، والى التقدم العلمي
والاقتصادي والتكنولوجي والانتاجي والاستهلاكي الذي حققه . ولكننا لا
ننسى بالمقابل انه حتى في اغنى هذه البلاد الرأسمالية واكثرها تقدما ،
الولايات المتحدة الاميركية ، ما يزال سدس السكان يعيشون في فقر مدقع اخفقت
كل محاولات النظام في القضاء عليه . كما ان تاريخ هذا النظام يدل على بقاء
الازمات الاقتصادية بل وازديادها . وعلى رغم التعديلات التي ادخلها النظام
على معطياته ، لا سيما بعد كينز نظريا ، وبعد روزفلت عمليا ، فالاقتصاد يعاني
من الازمة تلو الازمة . ولئن لم تكن الازمة التي تعاني منها الولايات المتحدة
في السبعينات اشد الازمات التي عانت منها ، فانها بتعقيدها ، ان كانت ازمة
انحسار اقتصادي وتضخم مالي في نفس الوقت ، وبطول امدها ، ان انقضى عليها
سنوات وليس في الافق بعد بوادر لانفراجها ، وبارتفاع عدد العاطلين عن
العمل فيها . ان بلغ عددهم عشر القوة العاملة ، فانها من اشدها ومن اعسرها
حلا . وتدل دلالة عميقة على عقم كل الاجراءات التي يمكن ان يتخذها النظام
الرأسمالي للتخلص من ازماته ، الا اذا تخلص من اهم ما في النظام الرأسمالي
نفسه ، فوضى الانتاج وفوضى الاستهلاك ، وانعدام العناية في المجتمع .

اما النظام الاشتراكي فيمكنه ان يشير الى ما حققه من تقدم علمي واقتصادي واجتماعي ، في كل دول الكتلة الاشتراكية ، في فترة تعتبر وجيزة ، بحيث انقلبت مجتمعاتها من مجتمعات متخلفة فقيرة ، الى مجتمعات صناعية وتكنولوجية حديثة . كما يمكن ان يشير الى ما تمكن من تحقيقه من رفع في مستويات المعيشة ، وتأمين للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بشكل لا مثيل له في العالم . والى حصانته من الازمات الاقتصادية والبطالة ، الا بذلك القدر الذي تفرضه الطبيعة او الذي يفرضه تعامله الاقتصادي مع الدول الرأسمالية . ولكننا لا ننسى ، كذلك ، ان هذا كله ، بدل ان يتحقق لحساب خلق الانسان الحر الاشتراكي ، قد تحقق على حساب الانسان الحر في المجتمع الاشتراكي ، وان الثمن في كثير من الاحيان كان باهظا .

ومع ذلك كله ، فليس ثمة سبيل للمفاضلة بين نظام ونظام دون العودة الى خلفياته التاريخية . ولئن كان ذلك ممكنا في المنطق الستاتيكي ، فانه ليس له مكان في المنطق الجدلي التاريخي ، الا في نطاق اخلاقي انساني . ان الذي يقرر بقاء الرأسمالية او زوالها ، وبقاء الاشتراكية او زوالها ، هو الظروف الموضوعية المتغيرة التي تحكم وتسير تغيرات التاريخ .

ففي العالم الثالث ، ليس ثمة مجال لتنمية حقيقية ، مستقلة عن التبعية ، منسجمة مع الممارك النضالية التي خاضتها الشعوب ، متسقة مع الوعي السياسي والاجتماعي الذي نما مع النضال قبل ان ينمو مع تغير وسائل الانتاج ، مستجيبة لفكرة رأس المال المتراكم ووفرة اليد العاملة غير الفنية ، غير التنمية الاشتراكية .

ان التنمية الرأسمالية في بلد متخلف تنمية متجهة من فوق الى تحت ، من الشرائح العليا للمجتمع الى الجماهير العاملة في المجتمع . وهي لا يمكن ان تعني ، اولا ، الاتعية مطلقة لمصدر رأس المال الاجنبي ، اي تناقضا مع غاية التحرر ، الغاية الاساسية لكل حركات النضال القومي ، تبعية تتزايد تدريجا مع تزايد التنمية الرأسمالية . ولا يمكن ان تعني ، ثانيا ، الا التوجه الى تنمية القطاع الذي يدر ربحا اكثر في امد اقصر ، لا الى تنمية القطاع الاكثر ضرورة للمجتمع . وبالتالي بغرة رأس المال الضعيف النادر في غير ميادين الانتاج الاساسية . ولا يمكن ان يعني ، ثالثا ، الزيادة التناقض الاجتماعي بين طبقات الجماهير وبين الشريحة العليا في المجتمع ، القابضة على المصالح الاقتصادية وعلى السلطة السياسية في آن معا ، والمروور من ذلك الى مسلسل الثورات والانقلابات المتلاحقة ، واقامة الدكتاتوريات البورجوازية واحلالها محل « الديمقراطية الليبرالية » التي هي شعار مثل هذه العهود .

في عهد الثورة التكنولوجية بالذات أصبح تحدي التنمية في البلدان المتخلفة أكثر حدية وصعوبة . وإذا كان لا بد ان تبدأ التنمية في البلد المتخلف انطلاقا من القواعد الصناعية الميكانيكية البسيطة ، فانها ، ان لم تقفز من هذه البداية قفزة سريعة الى البناء العلمي التكنولوجي ، ستظل متخلفة بأي مقياس من المقاييس ، وستتسع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة اتساعا لا سبيل الى اللحاق به . ومشاريع التنمية الكفيلة بتحقيق مثل هذه القفزة مشاريع كبيرة فيما تحتاج اليه من رأسمال ، بطيئة في المردود ، لا يمكن ان يقدم عليها رأسمال ضعيف متطلع الى ربح سريع . الدولة وحدها هي القادرة على تخطيط وتنفيذ مثل هذه المشاريع . وإذا كانت الولايات المتحدة نفسها ، قائدة الرأسمالية في العالم، انما تنفذ مشروع كمشروع « وادي تنيسي » الكبير بواسطة الدولة ، فان الدولة وحدها ، في الدول المتخلفة ، تملك القدرة على تركيز رأس المال المتوفر، وعلى استعماله في أولويات عقلانية مخططة ، وعلى البدء في مشاريع قاعدية وبناء تحتي ، وإنتاج سلع أساسية ، متجهة في تنميتها من تحت الى فوق ، أي من القاعدة الاقتصادية الى تفرعاتها الفوقية ، متجنبين التبذير والضياع والتضارب والاختناق . ان النظام الاشتراكي ، في العالم الثالث ، ليس له بديل . لانه الوحيد الذي يربط بين متطلبات الجماهير وتطلعاتها ، ومقتضيات التحدي المستقبلي ، والوحيد الذي يتفادى التبعية الخارجية ، ويتفادى التناقضات .

ولكن ليس العالم الثالث وحده هو الذي تحتم عليه تطورات التاريخ الاتجاه نحو الاشتراكية . فالرأسمالية كما عرفناها تلفظ انفاسها الاخيرة في العالم الرأسمالي نفسه . لقد ظن تروتسكي وظن لينين معه ان قيام الثورة في روسيا سيكون منطلقا لقيام الثورة البروليتارية العالمية . ولكن الرأسمالية تمكنت من اجتياز تلك المرحلة الخطرة ، أولا بسبب احتفاظها بالاستغلال الاستعماري ، وثانيا بسبب تصاعد الانتاج الصناعي ، وثالثا بتصاعد القدرة الرأسمالية على امتصاص النعمة البروليتارية ، ورابعا بارتباط التطبيق الاشتراكي في اذهان العالم بالاساليب الستالينية الرهيبة .

ولكن الرأسمالية تتعرض اليوم لضغوط جديدة قوية . فثمة ، من جهة ، تزايد تطلع شعوب العالم الثالث الى التحرر الاقتصادي من قبضة الاستغلال الامبريالي ، واغلاق ذلك الباب الذي طالما تنفست منه الرأسمالية . وثمة ، من جهة اخرى ، ما تفعله الثورة التكنولوجية في مجتمعها نفسه . وثمة ، من جهة ثالثة ، إعادة ولادة الاشتراكية الانسانية .

لكن ان العالم الثالث ليس اقوى قوة موجودة على سطح الارض ، ولكنه احفل هذه القوى بعوامل تغيير المجتمع الانساني ، ولئن تمكن الرأسمال الغربي ، حتى

و الرأسمالية كما عرفناها
تلفظ الانفاس

في قيعا دي
بعض وثيقا دي

بعد انسحابه من الاستعمار الاحتلالي ، من الابقاء على قوانين السوق العالمية
الامبريالية ، وتمكن بذلك من المحافظة على المعادلة التي وفقت بين زيادة انتاجه ،
ورفع مستواه ، وتوسيع خدماته ، وامتصاص نفقة الطبقة العاملة ، فان
استكمال بلدان العالم الثالث لتحررها الاقتصادي يعني انتهاء عهد الاستغلال
وانهاء تلك المعادلة ، ووضع الغرب الرأسمالي وجها لوجه أمام ازمته الذاتية ،
دون تغطيتها بالفوائد والمغانم المستوردة من الخارج . واذا كانت تجربة « حرب
البترول » عام ١٩٧٣ ، على كل ما رافقها من ضعف وتخاذل وتردد وانصاف
حلول ، قد هزت العالم الرأسمالي ونظامه الاقتصادي من جذوره ، فان استكمال
التجربة وتعميمها سيجعل هذا العالم ونظامه وجها لوجه امام مصيره .

فاذا اضعفنا الى ذلك احتميات تطور الثورة التكنولوجية تعرت ازمة
الرأسمالية الداخلية • فقلبه العمل الفكري والمهارة الفنية على العمل اليدوي
الميكانيكي ، وقيادة « العلم » للانتاج بدل ان يكون مقودا بالانتاج ، وحلول
العلماء والباحثين والفنيين والاداريين التكنولوجيين محل الرأسمالية في توجيه
العمل وازدياد تدخل الدولة في شؤون الحياة والانتاج والاستهلاك وتوجيهها
والتخطيط لها ، كل ذلك لم يعد يتناسب مع بقاء سيطرة رأس المال غير العقلانية
وغير المنطقية على انتاج يعتمد ، من قمته الى قاعدته ، على قوة غير قوة رأس
المال .

ان معنى ذلك ، في رأي روجيه غارودي « ان الثورة العلمية التقنية الجديدة
تتيح انفتاح امكانية « نفي النفي » . اي امكانية قلب جديد للعلاقات بين
الذات والموضوع ، بين الانسان والآلة ، تمنح الذات ، اي الانسان ، اولويته
وسيطرته ، وتتجاوز التعارض بين القيادة والتنفيذ ، بين العمل العقلي والعمل
العضلي ، محققة للانسان بذلك كماله وكليته ، مقابل ازدواجات الماضي الشريرة » .

ان التناقض القائم اليوم بين « واقع » النظام الرأسمالي وبين « اهدافه » ،
و « شعاراته » الموروثة من القرن التاسع عشر ، بلغ حدا معلنا عن نفسه منذ
عام ١٩٦٨ على الاقل ، وبدأت مظاهره تتبدى يوما بعد يوم . ان نجاح قوى
التغيير في ايسال السيناتور ماك غوفرن الى الترشيح عن الحزب الديموقراطي
لمنصب الرئاسة ، وفي انتهاء حرب فيتنام وارغام الولايات المتحدة على الانسحاب
منها ، وفي اسقاط نكسون ، وفي فضح جرائم المخابرات المركزية والشركات
المتعددة الجنسية ، وفي الهجوم على ما تسببه الشركات الصناعية من تلوث في
البيئة وانحساب لها واستهتار بصحة المواطنين ، وفي تركيز الهجمات ضد المركب
العسكري المالي الموجه لسياسة الدولة والانتاج ، وفي نجاح الطلاب في فرض
انفسهم في مجالس ادارة الكليات والجامعات وتعديل برامجها الدراسية ، وفي

مطالبة الفنيين والتكنولوجيين بالاشتراك في اتخاذ القرارات الهامة في الشركات، وفي احتياج عدد من العلماء على ما يكلفون به من تطوير آلة الحرب وادوات الدمار - اوبنهايمر وغيره - ، والازمة الاقتصادية العنيفة المسكة بخناق الاقتصاد والتي لا يبدو لها حل معقول ، كل ذلك مؤشرات على الاتجاه الجديد الذي بدأ يغزو هذا النظام الرأسمالي ، ويكشف ما في داخله من اهتراء ، والذي ان لم يتمكن من النضوج والانتصار بعد ، فان استمرار التغير التقني في البلدان المصنعة ، واستمرار دول العالم الثالث في متابعة خط التحرر الاقتصادي ، سوف يوصلانه الى غايته .

واذا كانت هذه هي شواهد انهيار النظام في اغنى الدول الرأسمالية واقوامها ، فان ظواهر انهياره في اوربا ادهى وامر . والاضطراب الحالي الذي يأخذ بتلايب الدول الاوربية ويجعلها على شفا حفزة من الانهيار السياسي والاقتصادي لاوضح من ان يحتاج الى تفصيل .

ليس في المستقبل ، اذن ، مكان للرأسمالية ، لا في العالم الثالث ، ولا في العالم كله . فاذا كان العالم الثالث مدفوعا نحو الاشتراكية بحكم طبيعة صراعاته الماضية والحالية ، وبحكم مقتضيات تنميته والخلص من تخلفه ، فهو الى جانب ذلك ، مجذوب ايضا الى الاشتراكية ، بحكم انها نظام المستقبل ، وانها تحد مستقبلي .

واشتراكية المستقبل لن تكون على نفس خطوط الاشتراكية المطروحة في القرن التاسع عشر ، ولا على نفس خطوط الاشتراكية التي طبقت في العالم الاشتراكي التي طبعها ستالين بطابعه الفوقي المستبد . واقتراقها عنها سوف يكون بالقدر الذي افرقت فيه الثورة التكنولوجية عن الثورة الصناعية الميكانيكية وبوادر التغير التي ظهرت في عدد من دول الكتلة الاشتراكية ، لا سيما في يوغوسلافيا ، ثم في بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، ثم في الاتحاد السوفيتي نفسه . ليست كمثل بوادر التغير التي ظهرت في النظام الرأسمالي والتي تستهدف انهائه ، وانما هي بوادر عودة النظام الاشتراكي لمنابع الحرية والانسانية فيه . ان الاشتراكية المستقبلية ليست حلا لمشاكل الماضي بل لمشاكل المستقبل . والحلول الجديدة المطروحة ليست جديدة كل الجدة . فلقد طرحت بذورها في ادب ماركس وفي ادب لينين نفسه . ولكنها اليوم اينعت وحل قطفها بالتغيير الجذري لموقف الانسان من الآلة ، ذلك الموقف الذي اكنته الثورة التكنولوجية .

عالم واحد :

منذ زمن طويل والعالم يحلم بأن يكون عالما واحدا يسود فيه السلام وتعمه الاخوة الانسانية . ولكن مثل هذا الحلم لا بد ان يظل حلما اذا لم تتوفر له الظروف الموضوعية التي تحول الحلم الى حقيقة ممكنة ، ومن ثم الى حقيقة قائمة . ومثل هذه الظروف لم تتوفر في تاريخ الانسانية كما بدأت تتوفر اليوم . ومن هنا فان الحلم بدأ يتحول الى حقيقة ممكنة ، والى تحد مستقبلي ، على الانسانية ان تناضل من أجل تحقيقه .

قبل عصر الاكتشافات الجغرافية كان في العالم « عوالم » ، تكاد الصلة بينها تكون مقطوعة الا في التخوم وفي نقط التماس . كان ثمة عالم الصين ، وعالم الهند ، وعالم الاسلام ، وعالم المسيحية ، وعوالم صغيرة اخرى منفصلة او شبه منفصلة .

على ان تطور الملاحة البحرية ، واكتشاف اميركا ، واكتشاف الطريق البحري الى الهند ، وقيام « ماجلان » بالدوران حول الارض ، بدأ الخطوة الاولى في وضع العالم كله أمام وضعه الجديد القائم على رفع جدران العزلة ، والاقتراب من فكرة « العالم الواحد » . وضاعف من تسارع هذا التطور وسائل المواصلات البحرية والبرية والجوية ، ثم تطور وسائل الاعلام والاتصال ، حتى اصبحت « القاعدة الجغرافية » لاقامة عالم واحد قائمة فعلا .

وكان من شأن قيام الثورة الصناعية ان تقيم « القاعدة الاقتصادية » لاقامة مثل هذا العالم . فحاجة البلاد المصنعة الى المواد الخام ، والى طرق المواصلات والى اليد العاملة الرخيصة ، والى الاستثمار الخارجي ، دفعها الى أن تصل الى زوايا العالم ، وان تقيم الصلات الواسعة بينها وبين جميع انحاء ، وان تحطم جدران « العزلة الاقتصادية » التي عاشت فيها معظم العوالم القديمة . ولم يكن غريبا ، بسبب ذلك ، ان تولد فكرة « العالم الواحد » في اذهان الرأسمالية الكبيرة المسيطرة على اقتصاديات العالم وهي التي تجاوزت حدود فعاليتها حدودها القومية ، وان تدعو الى حرية التجارة العالمية ، وحرية المنافسة ، واقامة السلام بين الدول ، ومحاربة القيود الجمركية والتعريفات ، وان يكون ميلاد هذه الفكرة في بريطانيا بالذات ، اكثر هذه البلاد تقدما ، واكثرها توسعا واستعمارا .

ولكن هذه الفكرة عن العالم الواحد ، بسبب انطلاقها من ظروف رأسمالية امبريالية ، وبسبب تحول الرأسمالية الحرة الى رأسمالية احتكارية ، ما لبثت

ان اخذت سمات العالم الواحد الذي تسوده علاقات السيد والمسود ، والمتبوع والتابع ، والمستغل والمستغل ، فالعالم الواحد لا بد ان تسوده نفس العلاقات القائمة في داخل المجتمع الرأسمالي . ولكن مثل هذا العالم لم يكن ليخدم الا مصالح بريطانيا بالذات ، التي سبقت غيرها من البلدان المصنعة وزرعت نفوذها في اركان الارض جميعا . فحتى البلدان المصنعة الاخرى الطامحة الى ان تلحق ببريطانيا او ان تسبقها ، لا شعوب المستعمرات فحسب ، لم تكن مصالحها لتتفق مع معطيات مثل هذه الفكرة . ومن اجل ذلك ، فبدلا من ان يقترب العالم من تحقيق فكرة العالم الواحد ، انتهى الى قيام الحرب العالمية الاولى .

لقد كانت « عصابة الامم » ، التي نشأت بعد تلك الحرب ، المحاولة الاولى لوضع فكرة العالم الواحد ، وفكرة السلام المرتبطة بها ، موضع التنفيذ ، حين جمعت دول العالم المستقلة في هيئة عامة تنظم العلاقات الدولية ، وتقيمها حسب « القانون الدولي » ، وتحل المباحثات والمناقشات في القضايا المختلف عليها محل الحروب . ولكن هذه المحاولة نفسها اخفقت وانتهت الى قيام الحرب العالمية الثانية . ذلك انها كانت تحمل نقائصها معها في داخلها فالاساس النظري الذي قامت عليه ، والذي يلخصه هارولد لاسكي في كتابه « الدولة في النظرية والتطبيق » بقوله « ليس ثمة دولة تعيش حياتها لذاتها فحسب ، فالدولة عضو في مجموعة من الدول ، لكل منها ، نظريا ، نفس الحقوق والواجبات » ، هذا الاساس ينقضه ، في رأي لاسكي ايضا ، ان العلاقات الحقيقية القائمة بين الدول لا صلة لها بهذا التساوي النظري في الحقوق والواجبات . وان ما يسمى بالقانون الدولي هو القانون المتفق عليه بين اقوى الدول من اجل فرض سلطانها من جهة ، ومحاولة تجنب الاحتكاك بينها وبين الدول القوية الاخرى من جهة . وهو غير قابل للتطبيق الا على المستضعفين . « فالدولة في مجتمع رأسمالي ، لا بد لها من ان تحافظ على سلطتها - فلا تتنازل عن شيء منها لسلطة دولية اعلى منها - لتحافظ على امتيازات الرأسمالية ومكاسبها » . ويستنتج لاسكي انه ما دامت السلطة طبقية ، والنظام رأسماليا ، فان قيام سلطة دولية حقيقية ضرب من المحال .

وحين اتفقت الدول ، بعد الحرب العالمية الثانية ، على اقامة هيئة الامم المتحدة حاولت ان تتجنب بعض المشاكل التي اعتبرت ناقصا في عصابة الامم ادى الى قيام الحرب . ولكن المحاولة الثانية لم تكن اكثر جدوى من الاولى ، الا في المبادئ الصحية والاجتماعية والثقافية . ذلك انها لم تعالج اساس الاخفاق في محاولتين ، وهو ان هذا العالم الواحد لن يتاح له ان يقوم ما دام قائما على الاستعمار ، وعلى الاستغلال ، وعلى تمسك كل دولة بما لها من

امتيازات على حساب الدول الاخرى •

وفي مقابل هذه الدعوة الرأسمالية الى العالم الواحد ، قامت « الدعوة الاممية » ، ممثلة لتطلع القوى الاشتراكية في البلدان المصنعة الى اقامة عالم واحد تحكمه البروليتاريا العالمية الموحدة بعد ثورتها على البورجوازية ، وبعد ازالة معالم القوميات والدول القومية •

ولم يكن حظ هذه الاممية في توحيد العالم بأحسن من حظ البورجوازية والثورة لم تقم ، كما قدر الماركسيون الاوائل ، في البلدان المتقدمة صناعيا التي تقود المسيرة التاريخية العالمية وتحدد مصائر الدنيا ، وانما قامت في بلد متخلف ، يعيش في ظل دولة جامعة تضم مختلف القوميات ، وواجهت منذ قيامها عداء داخليا وحصارا خارجيا وحربا اهلية وعدوانا ، شغل الثورة عن غير مهمة البقاء المحض ، بعد ان كانت تطمح الى ان تكون نواة الثورة العالمية •

واذا كان للماركسية الاولى عذرها في مقاومة الشعور القومي لان واقعها الذي قامت بدراسته وبحثه كان واقع القوميات الاوربية البورجوازية الاستعمارية التي كانت ضد تحرر شعوب العالم مثلما كانت ضد تحرر شعوبها هي ، فقد كان على الدعوة الاممية ، بعد ولادة حركات التحرر ونضالات الشعوب ، وبعد ادراك لينين لدى الشعور القومي وعمقه عند الشعوب الفقيرة المضطهدة ، ان تدرك ان نقيض القومية البورجوازية الاستعمارية ليس انعدام القومية ، وانما هو القومية التحررية المناضلة ضد الاستعمار ، مثلما ان نقيض الثورة الصناعية البورجوازية ليس العودة الى المجتمع الزراعي الاقطاعي ، وانما هو المجتمع الصناعي الاشتراكي •

ان هذه « الاممية » قد عبرت عن نفسها في عهد ستالين وخلفائه ، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل اخص ، بنقيض للاممية يحاول ان يفرض تجربة الاتحاد السوفييتي الخاصة ونموذجه الخاص لتطبيق الاشتراكية - على الرغم ان معالم التجربة والنموذج مستقاة من اوضاع روسيا الخاصة ، بالاضافة الى استقائها من معين ماركس ولينين - ان يفرضها على جميع البلدان الاشتراكية الحديثة النشأة ، سواء منها التي نبتت الثورة الاشتراكية فيها من خلال نضالها الثوري او تلك التي فرضت عليها الاشتراكية نتيجة تحرير الجيش الاحمر لها من الاحتلال النازي ، حتى ولو اختلفت ظروف هذه البلدان اختلافا كلياً عن ظروف الثورة في الاتحاد السوفييتي • لقد اعترف ستالين لهذه البلدان بحق الاستقلال السياسي ، ولكنه لم يعترف لها بحقها في ادارة استقلالها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحضاري ، حتى ضمن نطاق

الايديولوجية الماركسية نفسها .

ومن الواضح ان هذا التطبيق المقلوب لمعنى « الاممية » القائم على الحرية والاخوة والتكافؤ لم يسيء الى الهدف الماركسي فحسب ، بل ادى الى انشقاقات في العالم الاشتراكي كان من الممكن تفاديها لو اعترف الاتحاد السوفييتي بالخصائص القومية لكل شعب من شعوب الكتلة الاشتراكية ، وخصوصية ظروفه ، وحرية ارادته . ان طرد يوغوسلافيا من « الكومنفورم » ، وحجب المساعدات عن الصين والقطيعة معها ، وتدخل الجيش السوفييتي في ثورتي بولونيا وهنغاريا عام ١٩٥٦ ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، كل ذلك كان نقضا لمعنى الاممية الحقيقية ، واعطى الحجة لمعارضى الاشتراكية لاتهام السوفييت بالتسلط الفوقي ، وقسم الحركة الاشتراكية في اوروبا وفي العالم .

ان بعض التصرفات الستالينية المناقضة للمبادئ الماركسية الانسانية قد تجد بعض التفسير ، ان لم تجد التبرير ، في حالة الحصار الدولي التي كانت تحيط بالاتحاد السوفييتي ، وفي حالة مقتضيات الاسراع في بناء مجتمع جديد على انقاض مجتمع متخلف مهترى . ولكن الاتحاد السوفييتي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد دخوله عصر الثورة التكنولوجية التي سبق في بعض معالمها على الاقل الولايات المتحدة الاميركية ، قد تجاوز هذه المرحلة ، كما تغير العالم ايضا بعد هذه الحرب تغيرا لم يعد يسمح معه لدولة اشتراكية ، بل لكبرى الدول الاشتراكية ، ان تسلك سلوكا يعيبه على الدول الامبريالية .

لقد ادرك خلفاء ستالين من بعده بعض جوانب هذه الحقيقة لا سيما فيما يتعلق بحركات التحرر في العالم الثالث . ولكن الفهم الجدلي العلمي للتاريخ ومعطياته ومتغيراته ، وميراث ماركس ولينين الانساني ، كانا يتطلبان من الاتحاد السوفييتي ، لا ان يتجنب هذه الاخطاء فحسب ، بل ان يفهم الاممية فهما جديدا متسقا مع المعطيات الجديدة للعالم . ومن المؤكد ان الاممية التي تلغي دور القومية المتحررة ليست طريق تحقيق العالم الواحد . وانما طريق العالم الواحد ، طريق الاممية الحقيقية ، هي طريق القومية المتحررة المناضلة ضد اي تدخل تعسفي من اية قوة عالمية في شؤون الشعوب المتطلعة الى الحرية .

← فاذا اخفق العالم حتى الآن في الوصول الى طريق تحقيق العالم الواحد ، فلان حلم البورجوازية بهذا العالم يتضمن نقيضه ، ولان التطبيق الاشتراكي اغضى عن الحقائق التي تخلق يوميا امام عينيه . فالعالم الواحد لا يتحقق مع وجود الاستعباد والاستغلال ، كما لا يتحقق في ظل فرض نماذج جاهزة من المجتمع ، هي نفسها بنت ظروفها واوضاعها التاريخية ، على اعم

ومجتمعات مختلفة في معطياتها الحضارية وظروفها التاريخية ، بقوة مفروضة من الخارج ، ولو تضمنت احسن النيات .

لقد توفر للعالم اليوم عاملان تاريخيان مهمان في سبيل التوجه الى تحقيق حلم العالم الواحد . عاملان لم يتم نضوجهما بعد ، ولكنهما يمهدان الطريق ويسيران اليه .

اولهما هذه الثورة التكنولوجية التي اظهرت ترابط العالم كله ، واعتماده بعضه على بعض ، وانهيار اسطورة « الامه المكتفية ذاتيا » . بحيث لم يعد ممكنا ان تعيش الدول الغنية بمنأى عن مصادرها الطبيعية واسواقها في العالم ، كما لم يعد ممكنا ان تحتفظ الدول الفقيرة بمواردها محفوظة ومخزونة وغير مستغلة ، ولا ان تحتفظ بفقرها وتخلفها . ان الاتحاد السوفياتي ، على كل ثرواته الواسعة ، وتكنولوجياه المتقدمة ، ما يزال في حاجة الى القمح والتكنولوجيا من اميركا . وما زالت اميركا في حاجة الى النفط العربي ، وما زال العالم الفقير بحاجة الى العون والى التكنولوجيا . ان كل شعب من شعوب العالم في حاجة الى كل شعب اخر من شعوب العالم والتواصل الثقافي الذي انكته طرق الاتصال الحديثة ، في الصحافة والاذاعة والتلفزة والكتب والجامعات والمؤتمرات الدولية ، خفض الحواجز بين الشعوب ، ووجد الى حد كبير آمالها وتطلعاتها ، وقرب الحضارات من بعضها وافقدها حدية تميزها ، بشكل لم يعرفه الانسان من قبل .

وثانيهما نضال الشعوب المضطهدة ، وسيرها في طريق تحقيق تحررها الاقتصادي بعد تحررها السياسي ، وظهورها على المسرح العالمي بقوة ، ان لم تتناسب مع عددها وعدد سكانها ، فهي قوة متصاعدة باستمرار ، اثبتت وجودها وقدرتها على التأثير في الاحداث ، والزمست قوى الامبريالية على التقهقر والتراجع ، وبدأت تأخذ دورها التاريخي في ان تكون القوة الكبرى المطالبة بتحقيق اقامة هذا العالم الواحد . هذه القوة ، بفضل تعاونها في مؤتمرات دول عدم الانحياز ، وعلى رغم خلافاتها الافقية الكثيرة الموروثة عن عهد الاستعمار ، وعن اثار التخلف فيها ، وعن تعرضها المستمر لضغط القوى الرجعية المحافظة في العالم ، تمكنت من ان تجعل نفسها اكبر قوة عالمية منادية باخاء بشري قائم على المساواة والعدل والتكامل وتبادل المصالح دون انكراء ولا تعسف ولا استغلال .

لقد تطلع العالم دوما الى تحقيق الحرية والرخاء والسلام . وهذه الطموحات لم تعد مستحيلة التحقيق . ولا هي مقتصرة على اقلية من العالم .

كل شعوب العالم الان يمكنها أن تتطلع اليها ٠٠٠ ان تضامن قوى التحرر القومي والاجتماعي الذي ما زال يهز البنية العتيقة لعالم يتعرض لتغيرات كاملة، بالإضافة الى التقدم الموصول للثورة العلمية التكنولوجية ، انما يمهّد السبيل نحو التحرر الكامل للانسانية جمعاء ٠ ذلك ما تضمنته بعض قرارات مؤتمر دول عدم الانحياز المعقود في الجزائر عام ١٩٧٢ ، وما يمثل طموحات هذه القوة الصاعدة ٠

ليس ثمة تناقض بين مصالح الشعوب المتخلفة ومصالح الشعوب المتقدمة ٠ وانما التناقض بين عقلية عفى عليها الزمن تتوهم ان مصالحها لا تنمو الا بالاستغلال والضغط والاكراه ، وعقلية تقدمية ترى ان مصالح الشعوب كافة ، المتقدمة منها والمتخلفة ، انما يخدمها التعاون والتكاتف والتكامل ٠ لقد توهمت دول اوربا الاستعمارية عند زوال الاستعمار ان اقتصادها سينهار ٠ والحقيقة هي ان معدلات النمو التي حققتها هذه الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم هي اكبر معدلات حققتها في تاريخ تطورها الاقتصادي كله ٠ وتضاعفت عدة مرات كمية التجارة الدولية بين البلدان المتقدمة وبين البلاد العربية بعد رفع اسعار البترول ، وبلغت عام ١٩٧٦ ٢٠ ألف مليون دولار مع الولايات المتحدة وحدها ٠ ان رفع مستوى الانتاج ومستوى التطوير والتنمية ومستوى الاستهلاك في البلدان النامية هو الضمان الوحيد لاستمرار نمو الانتاج في البلدان المتقدمة ، ولتوسيع الاسواق وتعميقها ، ولتضييق الفجوة الهائلة بين تسارع الدول المتقدمة والدول المتخلفة ٠ ان قهر الدول الفقيرة لن يزيدها الا فقرا ولن ينتهي بها الا الى الافلاس وتضييق الاسواق العالمية ، وتباطؤ نمو اقتصاد الدول المتقدمة ٠ وتحرر الدول الفقيرة الاقتصادي وتنميتها هو الوسيلة الوحيدة لضمان نمو الاقتصاد المصنع المتقدم ٠ ومن هنا فان مساعدات الدول الغنية للدول الفقيرة ، ليست منة ولا يجوز ان تكون قيда ٠ انها سبيل الدول المصنعة الى الابقاء على اقتصادها ومنع انهياره ٠

يوم تختفي الامبريالية من على سطح الكرة الارضية ستدرك الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة تشابك مصالحها وتكاملها ٠ والقوة الانسانية التي تحمل في داخلها امكانيات تحقيق هذا الهدف هي في الاساس قوة نضال شعوب العالم الثالث ، مسلحة بوعيتها التحرري اولا ، ومسلحة بتضامنها وتكاتفها السياسي والقومي والاقتصادي والاجتماعي ثانيا ، ومسلحة بتضامنها وتكاتفها، وبتحالفها مع جميع قوى الاشتراكية والتحرر في العالم ثالثا ٠ وكما كانت البروليتاريا في الثورة الصناعية مهياة للقيام بالثورة لانها اكثر الطبقات انسحاقا ، فكذلك شعوب العالم الثالث ، بروليتارية العالم كله ،

مهياة للقيام بتحطيم الامبريالية ، واقامة العالم الواحد ، لانها اكثر شعوب العالم انسحاقا .

عالم الانسان :

ان عالم الغد ليس عالما بعيدا كما قد يتوهم الكثيرون . اقل من ربع قرن يفصلنا عن عام ٢٠٠٠ . انه العالم الذي سيدخله شببية اطفال اليوم . ولئن درجت البلاد التي تخطط لاقتصادها على أن تضع خططها وتجدها كل ثلاث سنوات او خمس او عشر ، فان عليها ان تعي انها حين تخطط لدور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس الابتدائية منذ اليوم ، فيجب ان تضع نصب عينيها ما تتصور ان يكون الشباب عليه سنة ٢٠٠٠ ، لا ما تفهم هي من مهمات التربية والتعليم اليوم ، والتي بينت معطياتها قبل ربع قرن على الاقل من اليوم .

ان الجيل المولود بين الحربين العالميتين يكاد يفقد توازنه اليوم ازاء المتغيرات العظيمة المتسارعة من حوله ، سواء في طراز حياته ، او في قيمه او في علاقاته الاجتماعية ، لانه لم يهيا لمواجهة مثل هذه التغيرات . لذلك فهو يشهد ما يسميه الناس في البلدان المصنعة ثورة الجيل الجديد . فلا آمال هذا الجيل ، ولا أمنياته وطموحاته ، ولا أذواقه الفنية ، ولا اساليب حياته ، تمت بأية صلة لاية قيمة كانت سائدة قبل ربع قرن . ثمة حاجز بين عقليتي جيلين . وقليلون جدا ، من جيل الاباء ، هم الذين تمكنوا من القفز فوق الحاجز ومتابعة تطورات عقلية الجيل الجديد وفهمها ، لان ذلك الجيل لم يهيء لانفسه ولا ابنائه لتقبل مثل هذا التغير السريع . ولا يحق لجيل آباء اليوم ان يكرر نفس الخطيئة في حق ابنائه ، فيحاول ان يصب الجيل الجديد في القوالب التي ارتضاها ويرتضيها لنفسه ، وان يغمض عينيه عن المتغيرات السريعة المنهالة عليه من حوله ، وان يقيم حواجز أمام تطور الجيل الجديد ما يلبث هذا الجيل ، باندفاعه وتعميمه واستجابته العفوية لتأثيرات هذه المتغيرات ، ان يجرفها وان يندفع في طريقه التي يرسمها لنفسه .

قد لا يكون من السهل علينا ، ونحن في غمار تغيرات سريعة ، ان ندرك بوضوح صورة المستقبل التي يجب ان نهيم اولادنا لها . ولكننا نعرف بعض الظروف الموضوعية التي تهيم لرسم هذه الصورة . ونعرف ان على رأس هذه الظروف ان الثورة التكنولوجية ستتابع طريقها لا سبيل الى وقفها . لان الانسان لن يغلق ، ولن يتمكن من ان يغلق ، ابواب العلم المفتوحة له على مصاريعها ، ونعرف كذلك انه مثلما ان الثورة التكنولوجية ستتابع طريقها ، فثورة الانسان ضد الاستعباد التكنولوجي وفي سبيل استرجاع القيم الانسانية

من اغترابها ، لن تتوقف وستتابع طريقها كذلك .

ان الثورة التكنولوجية نفسها ، بما تحتاج اليه من عمل فني وعلمي في كل نواحي الحياة ، وما تهيئه من اتممة تقلل من الحاجة الى العمل اليدوي ، سوف تخلق قاعدة عمل مختلفة اساسيا عن قاعدة العمل في الثورة الصناعية .

انها تهيء الجو لتحويل العمل من عبء على الانسان الى تعبير عن قدراته وطاقاته . انها تختصر المسافة ، بين العمل اليدوي والعمل الذهني وتخلق الترابط بينهما . انها تخلق المجال للمبادرة الفردية والجماعية والابداع في كل مستوى من مستويات البحث والانتاج والادارة . انها تتيح للانسان من وقت الفراغ ما لا يمكن ان يقتصر على ان يكون ترويحاً للنفس من عناء العمل، ولكن فرصة ، كذلك ، من اجل تنمية القدرات والمواهب سواء في مجال العمل او في مجالات اخرى غير العمل المقرر نفسه . انها تزيل هذا الحاجز القائم حالياً بين التعليم وبين العمل وتجعل كليهما شيئاً ممتداً من الصغر الى الكبر في تداخل مستمر موصول . وبالتالي فالثورة التكنولوجية سوف تخلق عالماً تكنولوجياً ، ولكن ذا علاقات انسانية تهيء للانسان ان يجد ذاته من بعد اغتراب . ان المطلوب الان ليس انتاجاً من نوع جديد فحسب ، بل انسان من نوع جديد .

ومع ذلك ، فنحن حين نقدم صورة لما يمكن ان يكون عليه المستقبل من معطيات الاتجاهات الحاضرة ، يجب ان نذكر انه ليس ثمة شيء اسمه مستقبل محتوم . كل ما تفعله التغيرات التاريخية في قوى الانتاج هو ان تهيء للانسان ظروفاً موضوعية تقود الى وضع تاريخي . كما يجب ان نذكر ان تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لن يخلق ، بصورة اوتوماتيكية حتمية ، انساناً جديداً . انها مهمة الانسان ان يصنع هذا الوضع ، او ان يتخلى عن صنعه مقاوماً ضغط الظروف الموضوعية الداعية الى التغيير . ونضال الانسان هو الذي يعطيه القدرة على ان يطوع الظروف الموضوعية ويجعلها في خدمة اهدافه . وهدف كل نضال انساني هو الانسان ، وحرية الانسان ، واطلاق طاقات الانسان . وكل ما يسعى اليه الانسان من خلق وسائل انتاج جديدة ، وعلاقات انتاج جديدة ، وما يناضل من اجل تحقيقه ، سواء في وجوده القومي ، او في خلق مجتمعه الاشتراكي ، او في معناه الانساني ، ليس الغاية الاساسية من عمله ومن نضاله . وانما هي « الشروط الضرورية » من اجل تحقيق ذاته ، وتحقيق حريته ، والتي من دونها لا يمكن ان تتحقق .

واذا كانت الثورة التكنولوجية قد بدأت في خلق القوى المناهضة لاستعبادها للانسان في داخل البلدان المصنعة المتقدمة ، فان القوى الضاغطة

الحقيقية في العالم ضد سوء استعمال التكنولوجيا ، وضد استعبادها للانسان ، وضد استغلالها للشعوب ، وضد توجيهها لغايات الربح والحرب، وضد تبذيرها في ما لا طائل للانسانية وراءه ، انما هي قوى التحرر في العالم الثالث ، على رغم كل ما يسود حقوقها اليوم من فوضى ومن بعثرة ومن ضعف داخلي وتآمر خارجي . وكلما زادت هذه القوى من بناء ذاتها وتكاتفها وتصميمها على النضال وصعدت مواجهتها لقوى الاستعباد ، كلما منحت القوى الداخلية الثورية التحررية في داخل البلدان المصنعة مزيدا من القوة لمواصلة نضالها في سبيل السيطرة على الالة التكنولوجية لمصلحة الانسان ، كل انسان ، لا لدماره وخرابه وافقاره والامعان في تغريبه .

والعالم الثالث مهيا لهذا الدور . لانه العالم الذي فيه دوافع الثورة . ولانه العالم المتضرر اكثر من غيره من استعباد الربح للتكنولوجيا ، واستعباد التكنولوجيا للانسان . ولانه العالم الذي ما تزال قيمه الانسانية والاخلاقية والروحية حية لم تدمرها فردية الرأسمالية القديمة ولا طغيان التكنولوجيا الجديدة بعد . ولان بإمكانه ، وهو يدخل عصر التكنولوجيا مع ولادة ازمتها مع الانسان ، ان يدخل هذا العصر بعقلانية مسبقة ، متسلحا بايمانه بالانسان وايمانه بالحرية .

لينين والحركات القومية في العالم المتخلف

لا ريب في أن لينين هو أعظم ثوري انتجه القرن العشرون بل لعله اعظم ثوري انتجه العصر الحديث كله . فالعصر الحديث لم يعرف ثورياً شامل النظره شمولاً يتسع للعالم كله ، عميق النظره عمقاً ينفذ الى أعماق حركة التاريخ ، انجه بكل طاقاته وقدراته فكراً وعملاً ، نظرية وتطبيقاً ، استراتيجياً وتكتيكاً ، نحو هدف أساسي لا يقل عن تغيير المجتمع كله بكل معطياته ، لينيه من جديد ، من الأساس ، من القواعد ، بناء جديداً في شكل مجتمع جديد وانسان جديد ، وعلاقات جديدة ، وتمكن فعلاً من تحقيق هذا وما يزال ما حققه يتفاعل في جميع انحاء العالم ، كمثل لينين العظيم .

على ان اللينين منزلة خاصة في بلدان العالم الثالث بالذات .

فالذي لا ريب فيه هو أنه اذا كانت آثار تلك الثورة العظيمة التي قادها لينين ضد القيصرية الروسية والمجتمع الاتوقراطي المتخلف لم تعط اصداءها الايجابية في العالم الغربي المتقدم كما كان هو وكما كان كل الثوريين الماركسيين معه يتوقعون ، بل لعلها تركت آثاراً سلبية دفعت الرجعية والبورجوازية الى أن تكون اكثر تمسكاً بمواقفها في ذلك المجتمع ، فإن هذه الآثار في العالم المتخلف قد بدأ يتلو بعضها بعضاً في ايجابية وتجاوب ووضوح كما تنبأ هو ، بعد فشل الثورات الاشتراكية الغربية ، وكما عجز الكثير من انصاره الماركسيين ان يدركوه في عمقه وفي بعد نظرته الى المعنى الحقيقي الكامن في حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا بشكل خاص .

والواقع أن نظره لينين الى معنى التناقض الاصيل والاساسي بين الامبريالية من جهة وبين حركات التحرر الوطني من جهة اخرى نظره اصيلة وجديدة ونافذة في الأدب الماركسي سبق فيها زمناً وعمقاً معاصريه الماركسيين بل سبق فيها مفكري العالم الثالث نفسه ، حتى الماركسيين منهم ، سبقاً ليس له مثيل . وفي الواقع فإن الماركسيين قبل لينين

لم يروا في الاستعمار ذاته سبة يستحق ان يحاربها الاشتراكيون . كل ما أخذوه على الاستعمار هو أنه كان قائماً من اجل مصلحة البورجوازية بينما يجب ان يقوم من اجل مصلحة البروليتاريا .

خذ مثلاً ما قاله تقرير رسمي في المؤتمر الاشتراكي الدولي المعقود في امستردام عام ١٩٠٤ . « ان الحاجات الجديدة التي ستنشأ بعد انتصار الطبقة العاملة وتحررها الاقتصادي ستجعل احتلال المستعمرات ضرورة حتى في ظل الحكم الاشتراكي . فالدولة الحديثة سوف تعجز عن السير والتقدم دون أن تحصل على المواد الخام ومنتجات البلاد الحارة التي لا تستغني عنها لصناعاتها ولتقدم الانسانية » وخذ مثلاً ما قاله تقرير آخر في مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٠٧ « أن المؤتمر لا يشجب في المبدأ وفي كل الاوقات كل سياسة استعمارية فالاستعمار في ظل نظام اشتراكي يمكن ان يكون عملاً من أعمال التمدين » .

غير ان لينين لاحظ منذ ذلك الوقت تهاوي هذه النظرة وسماها الانتهازية نقطة الاشتراكية الواقعة تحت تأثير البورجوازية . بل قال في تعليق مهم على ذلك المؤتمر جملة ليمن سيكون لها صداها العميق فيما بعد حيث قال « نتيجة للسياسة الاستعمارية فإن البروليتاريا الاوروبية وصلت الى حد ما الى وضع لم يعد استغلالها فيه هو الذي يحفظ نظام المجتمع (البورجوازي) وإنما الذي يحفظه هو استغلال المستعبدين من اهل المستعمرات . ان البورجوازية البريطانية مثلاً تستخلص ارباحاً من عشرات ومئات الملايين من السكان في الهند والمستعمرات الأخرى أكثر بكثير مما تستخلص من العمال البريطانيين . بل إنه في بعض البلاد فإن هذه الاحوال تخلق الأساس الاقتصادي والمادي لدفع البروليتاريا الى التمسك بالافكار الاستعمارية الشوفينية » .

وفي عام ١٩١٣ كتب لينين في مقالته المشهورة بعنوان « اوروبا وآسيا المتقدمة » كتب يقول « في كل انحاء آسيا تنمو حركة ديمقراطية وتنتشر وتقوى وحتى البورجوازية هناك تقف مع الشعب ضد الرجعية المتحالفة مع الاستعمار . مئات الملايين من البشر يفيقون الى الحياة والثورة والحرية ، وليس ثمة قوة في العالم يمكن أن تمنع انتصار هذه الحركة التي سوف تحرر شعوب اوروبا نفسها كما تحرر شعوب آسيا » .

وفي عام ١٩١٧ نشر كتابه المشهور « الامبريالية اعل مراحل الرأسمالية » والذي

يشرح فيه فيما يشرح تهاوي الاشتراكية الديمقراطية في البلدان المتقدمة واثار الاستعمار في افساد هذا التيار وفي وضعه في صف البورجوازية المستغلة . ولكنه ادرك بالمقابل الاثر المضاد في البلدان المستعمرة الذي يوقظ روح القومية . ومنذ ذلك الحين بدأ لينين يربط بين حركة التحرر القومي في المستعمرات وحركة التحرر الطبقي في البلدان المتقدمة .

وفي رده على لوزا لوكسمبورغ التي انكرت امكانية قيام حرب التحرير في هذا العصر الامبريالي قال لينين « ان الحرب القومية ضد القوى الامبريالية ليست فقط ممكنة ومحتملة وإنما هي حتمية وتقدمية ، وثورية ايضا ولو أنه من اجل ضمان نجاحها فإن الجماهير الواسعة من الشعب يجب ان تساهم فيها » .

من هذه المقتطفات البسيطة التي سردناها يتبين لنا أن لينين العظيم كان في تصوره الفكري حتى عام ١٩١٧ قد توصل الى الاكتشافات التالية :

- ١ - دور الامبريالية في استغلال واستعباد الشعوب المستعمرة .
- ٢ - دور الامبريالية في مساندة بقاء النظام الرأسمالي وتحويل الاستغلال المباشر من العمال المحليين الى سكان المستعمرات .
- ٣ - دور الامبريالية في حرف الاشتراكية الديمقراطية في البلدان المتقدمة عن غاياتها ومبادئها الحقيقية بل وعن ثورتها ، وتحالفها مع البورجوازية في المسألة الاستعمارية .
- ٤ - حق الشعوب المضطهدة في الثورة القومية ، والصفة التقدمية لهذه الثورات ، وأثرها في تحرير الشعوب المضطهدة وتحرير شعوب اوربا نفسها في نفس الوقت .

إن أهمية هذه المواقف اللينينية تنبع من كونه كشفها وفصلها وادخلها في اطارها العلمي ضد كل الظروف التي كانت تحيط به . فمن ناحية ، فماركس لم يتطرق الى موضوع الاستعمار الا في اضيئ الحدود ، ولينين ماركسي اصيل . ومن ناحية ، فالحركة الاشتراكية الغربية لم تر في الاستعمار جوهره القائم على الاستغلال الكلي للشعوب ، وإنه نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي . ان محاربة الرأسمالية تقتضي بالضرورة محاربة الاستعمار ، ولينين اشتراكي اصيل . ومن ناحية ثانية فالحركات القومية في آسيا لم تكن

بعد الا في بدايتها ، و كانت تتسم بسطحيتها وعفويتها وبعدها عن أي محتوى اجتماعي ظاهر .

ومن هنا كانت عظمة لينين وعمقه واصالته التي ادت الى تفرده وتميزه عن الحركة الاشتراكية وخلافه معها بل وعزلته الشديدة لاسيما بعد قيام الحرب وبعد انحلال الحركة الاشتراكية وبعد انضمام معظم قادتها ومنظميها الى صف الدول البورجوازية المتحاربة . هو وحده الذي لم يفقد توازنه ولا ايمانه ولا رفضه لكل ما يجري حوله . ولكنه وهو في ظل عزله الفريدة كان مؤمناً وكأنه في قمة نصره . مما دفعه الى ان يصيح بأعلى صوته بعد مؤتمر زيمرالد الثاني وبعد التهوي الظاهري لكل امل حقيقي في ثورة اشتراكية « إنني اعلم بكل تأكيد أن البرنامج والتكتيك الضروريين لاشتراكية جديدة ، لماركسية ثورية حقاً ، لا ماركسية كاوتسكي القذر ، مطروحان في كل مكان على جدول الأعمال » . من خلال الظلام الدامس كان يرى النور . ومن خلال اليأس العميق كان يحس حتمية الأمل . وفي الواقع فلم تمض اشهر معدودات حتى كان لينين على رأس ثورته العظيمة في روسيا .

لو كان لينين قد اقتصر في خلافه بشأن الحركات القومية في آسيا على خلافه مع الماركسين التقليديين في اوروبا لكان ذلك مفهوماً الى حد كبير . ولكن موضع العظمة فيه انه بعد ذلك اختلف مع الماركسين التقليديين في الشعوب المستعمرة نفسها وأنه في اختلافه هذا كان أقرب الى جوهر الحقيقة في تحليله لهذه الحركات القومية من الاسويين انفسهم . ولا شك في ان متابعة مناقشات المؤتمر الثاني للشيوعية الأمية المعقود في عام ١٩٢٠ والذي حضره « روي » عن الهند ودارت بينه وبين لينين مناظرات في معنى الحركات القومية ضد الاستعمار ، لتدل دلالة واضحة على العمق والاصالة وبعد النظر التي كان يتمتع بها لينين . كان « روي » يعلن « أن الجماهير الشعبية في الهند لا تحركها الروح القومية وان اهتمامها مقصور على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأن هذه الجماهير الشعبية الواسعة ليست لها أية علاقة بالحركة الوطنية التحررية » . قال روي هذا في وقت كان فيه غاندي قد رجع الى الهند ليقود حركتها التحررية الواسعة المستندة الى تحريك كل جماهير الشعب ضد الاستعمار البريطاني . كان روي يرى الصراع الطبقي حتى في المستعمرات مقدماً على الصراع القومي وان لا سبيل الى تحالف الحركة الطبقة الموجهة ضد الاستغلال مع الحركة الوطنية الموجهة ضد الاستعمار .

ويرد عليه لينين مفصلاً ، ويضع القواعد الأساسية للمعنى العميق لحركات التحرر الوطني . فيذكر « روي » أولاً ، بأنه على الرغم من ان البروليتاريا في الهند تبلغ خمسة ملايين وان الفلاحين المعدمين يبلغون ٣٧ مليوناً ، فالشيوعيون الهنود لم ينجحوا بعد في تكوين حزب شيوعي ، وأن هذه الحقيقة وحدها كافية لرفض آراء « روي » . ثم يضع لينين مفهومه الواضح المحدد بالنسبة للحركات التقدمية في البلدان المتخلفة ، فيعلن « ان الجمهورية الروسية السوفياتية يجب أن تتحالف تحالفاً وثيقاً مع الحركة السوفياتية للبلدان المتقدمة من جهة ، ومع كل حركات التحرر الوطني في المستعمرات ومع الشعوب المضطهدة من جهة اخرى . ويعلم ان على جميع الاحزاب الشيوعية ان تدعم دعماً علمياً حركات التحرر الوطني في المستعمرات .

ويفسر موقفه هذا حين يعلن « أن الاضطهاد الطويل الذي مارسه القوى الامبريالية على شعوب المستعمرات والشعوب المستضعفة قد زرع في قلوب جماهير هذه الشعوب الحقد والكراهية للشعوب المستعمرة بما في ذلك طبقتها العمالية . وأن الخيانة الحقيرة للمبادئ الاشتراكية التي مارسها معظم قيادات هذه الطبقة بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٩ ، حين دافعت عن حق بورجوازياتها الحاكمة في اضطهاد مستعمراتها واستغلال شعوبها باسم الدفاع عن الوطن ، إنما عمقت هذا الشعور بالحقد وعدم الثقة . ولن يموت هذا الشعور بسهولة وبيسر . لأن عدم الثقة والتعصب القومي لا يمكن ان يختفيا الا بعد ازالة الامبريالية والاستعمار من الدول المتخلفة . وإلا بعد تغيير أساسي في كل القاعدة الاقتصادية للحياة في البلدان المتخلفة . ومن هنا كان من واجب كل البروليتاريا الشيوعية الواعية سياسياً في كل انحاء العالم ان تراعي بحذر وانتباه الشعور القومي عند الشعوب التي طال امد استعبادها . وكذلك فإن من واجبهم ان يتقدموا ببعض التنازلات ليسرعوا في ازالة عدم الثقة والتعصب القومي . وما لم تحاول البروليتاريا ، مستندة الى كل الجماهير في كل الاقطار والشعوب ، النضال الطوعي لتحقيق التحالف والوحدة ، فإنه لن يتحقق نصر على الرأسمالية » .

بذلك وضع لينين المفهوم الحقيقي لمعنى حركات التحرر الوطني ولعله رأى بنافذ بصيرته ما سيحصل بعد الحرب العالمية الثانية حين قال أيضاً « إن من الواجب ان نوضح باستمرار لكل الجماهير الكادحة من كل الاقطار والشعوب ولاسيما المتخلفة منها اساليب

الخداع التي تمارسها القوى الامبريالية بالتحالف مع الطبقات المستفيدة من الشعوب المضطهدة ، تحت ستار منح الاستقلال السياسي لبعض الدول ، لتضع هذه الدول ذاتها تحت سيطرتها الاقتصادية والمالية والعسكرية » .

حركات التحرر الوطني اذن عند لينين حركات اصيلة وهي رد فعل طبيعي للاضطهاد الاستعماري الطويل ، ولاشتراك الطبقة العاملة الانتهازية في البلدان المستعمرة في هذا الاضطهاد .

حركات التحرر الوطني هي حليف طبيعي للثورة العمالية ضد الامبريالية والاستعمار والرأسمالية وجميع انواع الاضطهاد والاستغلال .

حركات التحرر الوطني لا يجوز أن تقتصر على الاستقلال السياسي وإنما يجب أن تستهدف التحرر الاقتصادي والمالي والعسكري وان يكون لها محتوى تحرري اجتماعي طبقي اشتراكي . الصراع الطبقي ليس متناقضاً مع الصراع القومي وإنما هو جزء لا يتجزأ منه وعلى الطبقات الكادحة عمالاً وفلاحين في البلدان المستعمرة ان تكون القوة الدافعة الأولى في الصراع القومي لمنع حرف هذا الصراع عن غاياته ولضمان سير هذا الصراع نحو غايات التحرر الاجتماعي وبناء المجتمع الاشتراكي الحديث .

كل هذا وضع قواعده لينين في وقت كانت الحركات القومية التحررية فيه ما تزال في بدايتها وكانت الافكار الاشتراكية ، بعد ، لا تدور في آسيا وافريقيا الا في رؤوس عدد ضئيل من المثقفين ، ولم يكن الحزب الشيوعي ولا أي حزب اشتراكي قد تكون رسمياً بعد ، لا في الصين ولا في الهند ولا في الوطن العربي . ومن هنا يمكن ان نرى مقدار التراث الكبير الذي تركه لينين لشعوب العالم الثالث في فهم وظيفتها الحقيقية ودورها الحقيقي لا في تحرير العالم الثالث فحسب ، بل في تحرير العالم كله كذلك ، والمعنى العميق الذي اعطاه للتناقض التاريخي الكبير بين الامبريالية وبين حركات التحرر الوطني .

على أنه لا بد لنا هنا من وقفة نتساءل فيها عن سر تلك العظيمة التي تفرد بها لينين عن كل ماركسي زمانه ، والتي لم تظهر طبعاً في موقفه من قضايا التحرر الوطني فحسب ، وإنما كانت عامة وشاملة بحيث اصبح لها ذلك الاسم المحدد « اللينينية » التي اصبحت صنواً ومكملاً للماركسية نعطيا دفقة حياة وتجدد كاد ان يطمسها الماركسيون الغربيون الاوروبيون .

طبعاً يمكن أن نقول من ناحية انه لأن لينين كان روسياً ، أي كان ماركسياً ولكن من بلد متخلف صناعياً ، ومن بلد أثوقراطي مفتقر الى الحركات العامة ، ومن بلد هو في طبيعته يضم قوميات عدة ، فقد كان عليه ان يحل مشكلة التناقض بين هذه الظروف الموضوعية وبين ظاهر النظرية الماركسية التي ركزت آخر ايامها على الاخص على التغييرات الاقتصادية وما يتبعها من تناقضات اجتماعية في العالم الصناعي المتقدم .

ولا شك أن هذه الخلفية وضعت لينين في الظرف الموضوعي الذي هياه للقيام بهذه الثورة الفكرية في الماركسية . ولكن سر عظمة لينين يكمن في أنه انطلاقاً من هذه الخلفية بالذات تمكن من النفاذ العميق الى النقطة الأساسية في النظرية الماركسية خلافاً لكل الماركسيين « الارثوذكس » كما سمو انفسهم ، الذين حولوا الماركسية الى دوغماتية لفظية تكاد تقرب من الترانيم الطقسية ، وخلعوا عنها السر الحقيقي في عظمتها الخالدة على الرغم من أن كثيراً منهم كانوا يحفظون كتابات ماركس عن ظهر قلب .

ميز لينين نفسه عن كل اولئك حين نفذ بعمق بصيرته الى البذرة الأساسية في فكر ماركس كله التي بنى عليها بناء الشامخ في تحليل المجتمع البورجوازي الصناعي . نفذ الى معنى « الصيرورة » في الجدلية ، الى عملية التغير المستمر في التاريخ ، الى هيجل في ماركس . ليس في الفكر الماركسي الحقيقي شيء ثابت في التاريخ . الشيء الوحيد الثابت في التاريخ هو عملية التغير الدائمة . ليست هناك قوانين ثابتة لكل الأوضاع . ولكن هناك قوانين مستمدة بالتحليل الجدلي من اوضاع . فإذا تغيرت الاوضاع تغيرت القوانين . لذلك قال لينين « ان فلسفة ترى في الصيرورة أساس الوجود لا يمكن أن ترى ذاتها كاملة وتامة ومحبطة بكل الأمور وعاجزة عن التطور والتغير والنمو » وقال أيضاً « لأن الماركسية ليست عقيدة ميتة ولا مذهباً مكتملاً جاهزاً ثابتاً بل هي دليل حي للعمل ، فهي لا تستطيع إلا أن تعكس التغير الفريد في سرعته لشروط الحياة الاجتماعية » .

وقال ايضاً « إننا لا نعتبر نظرية ماركس كلاً مكتملاً لا بتغير . إننا نعتقد على العكس أن هذه النظرية قد ارسيت فقط الاحجار الأساسية للعلم . علم سينبغي على الاشتراكيين أن يعمقوه في جميع الاتجاهات اذا ارادوا الا تتجاوزهم الحياة . إننا نعتقد فيما يتعلق بالاشتراكيين الروس ان صياغة مستقلة لنظرية ماركس أمر بالغ الضرورة » .

هذا التميز الفريد الذي تميز به لينين عن معظم الماركسيين ولاسيما عن الماركسيين

الارثوذكس في اوروبا ، هذا التميز الذي جعله يرى التاريخ حياة وصيرورة ويرى الماركسية كذلك حياة وصيرورة ، هو الذي اطلقه من القيود الفكرية الحديدية التي حبس الماركسيون الارثوذكس انفسهم فيها ، ودارت الحياة من حولهم وهم حبيسو النص ، وتحليل النص ، حتى قتلوا الماركسية درساً ، وقتلوا الثورة فعلاً .

من هنا كانت عظمة لينين الأساسية . من هنا سر ثورته على الجمود الذي اضفاه الماركسيون على الفكر الماركسي . من هنا سر تحرره وفهمه للتغيرات الهائلة التي طرأت في التاريخ منذ موت ماركس في أوروبا ، في روسيا وفي المستعمرات ، وسر قدرته على استنباط الحلول من الماركسية نفسها لمشاكل لم تكن مطروحة أيام كان ماركس . ومن هنا سر ما سمي فيما بعد « باللينينية » .

قال الارثوذكس ان الثورة الاشتراكية غير ممكنة في روسيا القيصرية ، المتخلفة الزراعية . لأن ظروفها الموضوعية غير متوافرة . وإن الثورة الاشتراكية مرتبطة بالضرورة وبحسب النصوص الماركسية التي يحتمون بها بالبلدان المصنعة فحسب . وإن الثورة في روسيا ، إن قامت ، فهي بالضرورة الحتمية ثورة بورجوازية ديمقراطية . ولكن لينين الذي انفك من آثار النصوص ونفذ الى عمق تيار الحياة في الماركسية وفي جدليتها ، كان يرى أنه ، وإن كانت الظروف الموضوعية اميل الى قيام ثورة بورجوازية ديمقراطية ، فإن في الامكان متابعة هذه الثورة حتى تصل الى غاياتها الاشتراكية ، لوضع نظرية « الثورة غير المنقطعة » .

ووضع تبعاً لذلك نظريته في ضرورة اعداد الحزب الطليعي المعبر عن مصالح البروليتاريا دون أن يكون صورة منها . وفصل بين الحركة العمالية الطبقية من جهة والحركة العمالية الحزبية من جهة . تلك حركة نقابية وهذه حركة سياسية .

فصل بين الظروف الموضوعية وبين الارادة الذاتية التي تستعجل مجيء هذه الظروف . أزال من حتمية التاريخ اوتوماتيكيته . وادخل مبدأ اللحظة الحاسمة واغتنام الفرصة بالنضال المنظم .

رأى تطور الرأسمالية الى الامبريالية ، وفهم المعنى العميق لهذا التطور الهائل ، وتمكن من تلمس القوة الكامنة في نضال الشعوب ضد الاستعمار ، والتحالف الطليعي الذي لا بد أن ينشأ بين هذه القوة ، اذا ما تحولت الى فعل واع ، وبين الحركة العمالية

الثورية في اوروبا الغربية ، ثم بعد قيام الثورة في روسيا مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية .

بذلك كله حرر الماركسية نفسها . فلم يعد الماركسي ، كما كان يريد الارثوذكس ، مجرد عبد للتاريخ . بل أصبح صانعاً للتاريخ . لم يعد ضرورياً ان تتغير قواعد الانتاج من اجل قيام الثورة ، بل اصبح ممكناً قيام الثورة من اجل تغيير قواعد الانتاج . لم يعد الاقتصاد وحده يتحكم في السياسة ، بل اصبحت السياسة قادرة على التحكم في الانتاج .

تلك هي الثورة التي حققها لينين في الماركسية . فلم تعد الماركسية فلسفة البلدان المصنعة فحسب ، ولا فلسفة للغرب فحسب ، ولا فلسفة للبروليتاريا فحسب ، بل ولا فلسفة للشيوخ فحسب ، بل جعل منها معيناً ثراً حياً لكل فكر ثوري ولكل حركة ثورية في كل ناحية من انحاء العالم وعلى الأخص في البلدان المتخلفة .

لقد استقلت بلدان العالم الثالث . وتوهمت حين استقلت انها قد تحررت من الامبريالية ومن كل قيودها معها . ولكن جماهير هذه البلدان ما لبثت ان اكتشفت ان استقلالها في واقعه لم يكن الا ستاراً تحتمي وراءه الامبريالية من أجل استمرار هذه الامبريالية في استغلال البلاد وثرواتها بواسطة شركاتها واحتكاراتها ، وفي ابقائها سوقاً مستهلكة لسلعها ، ومصدراً رخيصاً لمواردها الأولية ، واستمرار ربط الاقتصاد الوطني القائم على الاسلوب البورجوازي بمصالح البورجوازية الغربية الكبرى .

والامبريالية ، لا تعدم وسائلها الكثيرة في استمرار تحكمها في رقاب بلدان العالم الثالث . وسائلها السياسية حيناً ، والعسكرية حيناً ، واقامة قلاع حامية لمصالحها حيناً ، بل والتخلي عن هذه القلاع اذا لزم الأمر حيناً ، ولكن شعوب العالم الثالث لا تملك اليوم ، كما لم تكن تملك في الماضي ، الا اسلوباً واحداً في محاربة الامبريالية نقيضها الأول ، هو اسلوب المجابهة والمواجهة والنضال حتى تحرر نفسها تحريراً حقيقياً وصادقاً وأساسياً ، لا اسلوب الانفتاح على الامبريالية ولا اسلوب الصداقة معها . . .

في آخر مقالة كتبها لينين قبل ان يصاب بالشلل ، كان قد ادرك ان فرص الثورة في الغرب قد ابتعدت ، وأن الدول الامبريالية الرأسمالية قد رسخت قواعدها ، وان النظام السوفياتي في روسيا ما يزال مهدداً من القوى المضادة للثورة . ولكنه كان واثقاً من النصر « لان (وهذه كلماته هو) نتيجة الصراع يمكن التنبؤ بها ، استناداً فقط وفي التحليل الاخير ، الى ان الكثرة الغالبة من سكان العالم انما يدفعها الى تعلم النضال وممارسة

النضال ، الرأسمالية نفسها . ان نتيجة الصراع في النهاية سوف تقررهما الحقيقة الواقعة وهي ان سكان روسيا والهند والصين وغيرها يشكلون اغلبية سكان العالم ، وهذه الأغلبية خلال السنوات القليلة الماضية قد اندفعت في نضالها من اجل التحرير بسرعة فائقة . لذلك لن يكون هناك ادنى شك في نتيجة هذا الصراع . بهذا المعنى فإن الانتصار التام للاشتراكية يصبح مؤكداً » .

لقد اعطى لينين بلدان العالم الثالث دوراً أخشى أن كثيراً من هذه البلدان لم يقدره حتى الآن . ان رسالتها لا تتوقف عند تحرير نفسها فحسب . إنها مكلفة بتحرير العالم من الطغيان الامبريالي ومن كل حلفائه . وهي قادرة على ذلك حين تعي دورها وقوتها الكامنة . ولعل حرب البترول التي جرت مع حرب رمضان كانت ايضاً إشارة الى القوة الكبيرة الكامنة في هذا العالم الثالث .

فهل يستعمل العالم الثالث قوته الكامنة هذه ليحولها قوة فاعلة وليؤدي بها رسالته ؟

اما لينين فقد قال نعم . اما شعوب العالم الثالث فما زال امامها ان تكمل الرسالة ...

٣٨٧	القسم الثاني : فلسفة العالم الثالث
٣٨٧	مقدمة
٣٨٩	١ - العالم الثالث
٤١٨	٢ - الأصالة والتحجر
٤٣٣	٣ - فلسفة العالم الثالث : منطقها
٤٥٤	٤ - فلسفة العالم الثالث : نسبيتها
٤٦١	٥ - الفعل ورد الفعل
٤٧٢	٦ - الحتمية في التاريخ
٤٨٧	٧ - الغائية في التاريخ

فلسفة الحركة القومية العربية : التحدي الاستعماري

٤٩٩	مقدمة
٥٠١	فعل التحدي
٥١٣	رد الفعل
٥٤٢	الأميرالية الجديدة
٥٨٧	الحركة القومية الاشتراكية
٦١٤	التحدي المستقبلي
٦٤٧	لينين والحركات القومية في العالم المتخلف

منيف الرزاز في سطور :

- ١ - ولد في دمشق عام ١٩١٩ .
- ٢ - هاجر مع أسرته إلى عمان ١٩٢٥ .
- ٣ - تخرج طبيباً في جامعة القاهرة وعاد إلى عمان .
- ٤ - انتخب أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٦٥ فانتقل إلى دمشق . ثم عاد إلى الأردن سنة ١٩٦٧ .
- ٥ - شارك في الهيئات القيادية للمقاومة الفلسطينية .
- ٦ - انتخب سنة ١٩٧٧ أميناً عاماً لمساعداً لحزب البعث فانتقل من عمان إلى بغداد .
- ٧ - نحي عن هذا المنصب عام ١٩٧٩ في ظروف معينة .
- ٨ - توفي عام ١٩٨٤ في بغداد .